Ministry of Higher Education and
Scientific Research
Hassiba Benbouali University of Chlef
Faculty of Law and Political Science
V / D of post-graduation and research
Scientific and external relations
Scientific Council

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
كلية الحقوق والعلوم السياسية
نيابة العمادة لما بعد التدرج والبحث العلمي
والعلاقات الخارجية
المجلس العلمي

الرقم 163/م.ع/2021

الشلف في : ..... 08 نوفمبر 2021

مستخرج من محضر المجلس العلمي العادي للكلية

رقم: 05 بتاريخ: 08 نوفمبر 2021

المجلس العلمي **لكلية الحقوق والعلوم السياسية** المنعقد في **الثامن** من شهر **نوفمبر** من عام ألفين و واحد **وعشرون** على الساعة **العاشرة صباحا** بقاعة الاجتماعات للكلية، تحت رئاسة السيد (ة) **الدكتور:يخلف نسيم** بصفته (ها) رئيس (ة) المجلس العلمي للكلية.

وبعد الإطلاع على التقارير الإيجابية للجنة الخبراء المشكلة من السادة:

اسم ولقب الخبير	الرتبة العلمية	الهيئة المستخدمة
أ. ركاش جهيدة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة الشلف
أ.جزار مصطفى	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الشلف
أ.لونيس فارس	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الجزائر3

صادق المجلس العلمي على **اعتماد** المطبوعة المقدمة من طرف الأستاذة الدكتورة: **لعيرج عودة** رتبة أستاذة محاضرة صنف (أ) عن قسم العلوم السياسية بعنوان:" **محاضرات في إدارة المدينة و التهيئة العمرانية** "،الموجه لطلبة السنة الأولى ماستر ،**تخصص إدارة محلية** .

رئيس المجلس العلمي

رئيس المجلس العلمي لكلية الحقوق والعلوم السياسية

د. يخلف نسيم

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف * المجلس العلمي * كلية الحقوق و العلوم السياسية

Scanné avec CamScanner

République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Universite Hassiba Benbouali de Chlef

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
كلية الحقوق و العلوم السياسية
المكتبة
الرقم:...../2021

الشلف في : 28 نوفمبر 2021

وصل إستلام

أنا الممضي أدناه السيدة :بلعيش ربيعة مسؤولة مكتبة كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، قد استلمت بتاريخ 28 نوفمر 2021 من الدكتور : لعيرج عودة ثلاث (03) نسخ + قرص مظغوط لمطبوعة علمية تحت عنوان :" **محاضرات في ادارة المدينة و التهيئة العمرانية مقدمة لطلبة السنة الأولى طور الماستر تخصص : إدارة محلية شعبة العلوم السياسية** " المعتمدة من قبل المجلس العلمي لكلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف لإثراء مكتبة الكلية

مسؤولة المكتبة

كلية الحقوق و العلوم السياسية
مسؤولة المكتبة
بلعيش ربيعة

Scanné avec CamScanner

جـــــــامعة حسيبة بن بوعـــــــلي – شلف –

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مـــــــــطبوعة بعنوان:

محاضرات في ادارة المدينة و التهيئة العمرانية

مقدمة لطلبة السنة الاولى طور الماستر تخصص إدارة محلية

شعبة العلوم السياسية

إعداد الدكتورة/عودة لعيرج

السنة الجامعية2021/2020

Scanné avec CamScanner

جـــــــــامعة حسيبة بن بوعـــــــــلي –شلف–

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مـــــــــــطبوعة بعنوان:

محاضرات في ادارة المدينة و التهيئة العمرانية

مقدمة لطلبة السنة الاولى طور الماستر تخصص إدارة محلية

شعبة العلوم السياسية

إعداد الدكتورة/عودة لعيرج

السنة الجامعية2021/2020

مـــــــــــــــقدمة

يعتبر مقياس ادارة المدينة و التهيئة العمرانية من المقاييس المدرجة لطلبة مستوى الماستر تخصص إدارة محلية، باعتباره احد المقاييس التي تكتسي أهمية كبيرة و من الواجب على الطالب المتخرج ضمن هذا التخصص التحكم في الجانب المعلوماتي المتعلق بها ،و هي بطبيعة الحال الرافد الأساسي لمجموعة من المقاييس المدرسة فدراسة المدينة و من ثمة تهيئة المجال الحضري ليتكيف مع صورتها و يصبح بذلك منبرا مشعا للحياة الايجابية التي تعطي الاضافة الحقيقية للاقتصاد المحلي و منها الاقتصاد الوطني بعيدا الهيمنة المركزية المطلقة التي اثبتت فشلها في تسيير الادارة المحلية و انعكس بشكل أساسي على صورة مدننا التي أضحت تعاني أسوء مظاهر انعدام التنمية ،هذه المطبوعة تتيح لطلبتنا الأكارم إمكانية الاكتساب المعرفي وتشخيص و تحليل الواقع المنعكس على حياة الناس بغية ايجاد الحلول التي ننشدها ككل ، وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تبسيط الجانب المفاهيمي للطالب و تحليل بعض التشخيصات المعمقة في فهم واقع مدننا . وعليه نطرح الإشكالية المحورية الآتية :كيف يمكن لنا بناء المدينة في صورتها الحضرية المتجانسة و المكيفة خدمة للمواطن وللتنمية الاقتصادية المحلية ؟ نشير ونلفت انتباه طلبتنا أن الجانب المفاهيمي لا يحمل الصورة المطلقة لكل المفاهيم المطروحة في هذا المقياس فقد تتعدد و تختلف التصورات كل حسب منظوره .

د/عودة لعيرج

تعتبر المدينة أحد الأشكال المتطوّرة من أشكال التجمّعات الإنسانية، حيث تصوغ المدينة أساليب الحياة التي تتلاءم مع بُنيتها العُمرانية، والاقتصادية، والأيديولوجية، وتُناسب الطابع الاجتماعي الخاص بها، وقد بلغت الحياة في المدينة ذروة التعقيد، مما جعل أنماطها المعيشية تتغير من أجل أن تتماشى مع مكوّنات الحضارة المُعاصرة، وأصبح على السكّان التكيُّف والتوافق مع أوضاع وظروف المدينة

ان المجال الحضري يعتبر بمثابة كائن حي في نشأته و تطوره و من ثمة فانه يحتاج الى مضادات حيوية في أداء وظائفه التنموية في الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و بالتالي تحديد هياكله و طاقاته الاستيعابية و هذه المضادات الحيوية تتجلى في التهيئة العمرانية المعقلنة و المتوازنة قصد التحكم في هيكلة المجال و ديناميته و موازات مع التحولات التي قذ تطرأ على المعطى الاقتصادي و الديموغرافي و العمراني. فالضغط المجتمعي و توسع حاجيات سكان المجال الحضري سنة بعد اخرى بسبب الهجرة الريفية و النمو الديموغرافي السريع بالمدن ،قد يجعل المجال غير قادر على استعاب تلبية هذه الاحتياجات و الضغوطات المتزايدة ،و هذا ما قد يخلق أزمة في تدبير و ادارة المدن و بالتالي عرقلة كل مشروع تنموي تريد الدولة تحقيقه.

المحور الاول : المجال الحضري طبيعته و خصوصياته

1-تعريف الحضر في :

أ- **اللغة** : إذا عدنا إلى مفهوم الحضر من حيث اللغة فإننا نجده يشير إلى الحضر والحاضرة وهي المدن والقرى والريف، سميت بذلك لأن أهلها حضر والأمصار ومساكن الديار التي يكون لهم بها قرار، والحضارة الإقامة في الحضر، كما أن البداوة الإقامة في البادية . والحاضر خلاف البادي، والحاضر ضد المسافر والحاضر المقيم في المدن والقرى، والبادي المقيم بالبادية، وفلان حاضر بموضع كذا أي مقيم، والحاضر الحي العظيم أو القوم. كما جعلوا الحاضر اسما للمكان فيقال : نزلنا حاضر بني فلان هنا.

هذا عن لفظ الحضر لغة والذي يتضح منه أن الحضر يتمثل في الإقامة والإستقرار الدائم في الأمصار والمدن والقرى والريف، وما يصحب ذلك من احترافي السكان لحرفة تكفيهم في معيشتهم على الدوام كالتجارة والزراعة والصناعة

كما أنه من الملاحظ أن العرب قد توسعوا في مفهوم الحضر توسعا كبيرا إذ جعلوه يشتمل على كل من هو مستقر في أي موضع بصورة دائمة حتى أصبح يتمثل في الأمصار والمدن والقرى والريف حيث الإستقرار الدائم إذ إعتبروه ملائما لطبيعة الحرف الحضرية ومايصاحب ذلك من نمط للحياة الحضرية في المساكن على وجه الخصوص.

ب : تعريف الحضر عند العرب :

ابن عبدون: يذهب ابن عبدون في مفهومه المسألة الحضر إلى إدخال الفلاحة والزراعة في هذا المفهوم، إذ يفسرهما من خصائص التحضر والنمو في المجتمع الانساني ، وخاصة عند حديثه عن بلاد المغرب العربي ، إذ يقول في هذا الشأن : " فالفلاحة هي العمران و منها العيش كله والصلاح جله و بطالتها تفسد الأحوال ويخل كل نظام ".

وهو مفهوم جامع من كل جوانب الحياة الزراعية ومدى انعكاسها الايجابي على حياة الحضر. إضافة إلى كل ذلك فإن المراجع لبعض آراء المفكرين الاسلاميين الأوائل تجدهم قد أولوا الزراعة اهتماما كبيرا في كتاباتهم حول الحياة الحضرية ؛ فهم يلصقونها موضوع الحواضر وهم بذلك يختلفون عن البحاثة ابن خلدون فيما يخص تنميط الحياة الاجتماعية في المجتمع الاسلامي .

من ذلك يرون أن ابن خلدون رغم سعة اطلاعه وقوة امكانياته على الكتابة والدقة في المعنى ، إلا أنه في قضية التفريق بين **مفهومي العرب والأعراب** (البادية والخضر) لم يكن دقيقا في التفريق بين المصطلحين حتى أننا نجده أحيانا يعني بهما كل العرب . فإذا كانت البداوة تعد الطور أو المرحلة الضرورية لانتقال المجتمع إلى طور أرقى من الأول في كل المجالات، والذي يعرف بمجتمع المدينة أو الحضر ، فإن ذلك لايتأتي فجأة وإنما هناك شروط لابد من توفرها

يراها ابن خلدون لابد منها حتى يتمكن الوصول إلى نوع جديد من أنواع المجتمع يتباين إلى حد كبير عن النوع الأول الذي هو الريف ، من ذلك أن يعرف التغير في :

أ- النمط الاقتصادي حيث يصبح قادرا على إشباع حاجات سكانه بشكل جيد مما يدفع بهم إلى الاستقرار الذي يؤدي هو الأخر إلى إحداث تغيير في أسلوب حياتهم سواء على مستوى الفرد أو الجماعة، والتي من خلالها يصبح للعوامل الأخرى المرتبطة بالإقتصاد في التحول نحو مفاهيم جديدة التي تدور حول مفهوم السوق والسلع السوقية ، والتجارة والصناعة وما تتطلبه هذه المهن والحرف من نظرة وأخلاقيات جديدة وبالتالي تحديد العلاقة بين أفراد المجتمع الحضري الذي تسوده الحياة الثقافية التي تنظم العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بين أفراد المجتمع الحضري وفق سلم متدرج من التنظيمات والتشريعات والقوانين التي من شأنها التحكم في كل المتغيرات الجديدة والحيلولة دون وقوع الاهتزازات وغيرها مما يساعد على السير الحسن الذي بات يعرف نظم اجتماعية جديدة نتيجة التغيرات الاقتصادية بانتقاله من **مجتمع بسيط** إلى مجتمع معقد في كل جوانب الحياة .

كل ذلك يعطيهم **الإحساس بضرورة** الإستقرار والتفكير في التوسع في المدن ، بعد أن تعرفوا على حياة السوق والسعة من العيش والحياة الاجتماعية القائمة على الكمالي ، ومن ثم دخول باب التحضر والحضرية

ب- إن الاستقرار في المكان يترتب عليه تنمو وتقدم العديد من الظواهر والأشياء الجديدة والتي في الحقيقة تدفع به إلى المزيد من التفنن في الحياة والسيطرة على البيئة بمفهومها الواسع لأنه لايمكن تصور التقدم الاقتصادي بكل فروعه وأشكاله دون ازدهار العلوم بجميع أنواعها ، وكثرة دور العلم والعلماء والمفكرين وطلابه ، ومن ثم اتساع مستوى الطموح الأفراد نحو الأفضل والتمكن من أسباب الحياة

ج- يتحول مجتمع الحضر إلى التركيز على الملذات الدنيوية والتباهي بمظاهر الحياة الاجتماعية بغية تبيان و اظهار التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ، وفي ضوء ذلك تظهر قيم جديدة تشكل أو تحكم حياة الجماعات الاجتماعية في المدن ، وكيفية اختيار المهنة التي تحافظ على التمايز الاجتماعي الذي يدفعهم أكثر إلى تعقيد الحياة المظهرية والتفوق على الاخر من سكان المدن أو ما يعرف بالحواضر ؛ وهو يوضح وجوه الاختلاف والتباين مع المجتمع الآخر الذي هو الريف ، لأنه مجتمع متغير ومتحول في كل وقت وفي كل الاتجاهات النفسية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وهذا كله وفق الحركية التي يعيشها المجتمع الحضري يوميا ، التي تستوجب ميكانيزمات من نوع جديد تحث على الأفراد على التغيير في كل شيئ ابتداء من اللغة اليومية لسكان الحضر حتى يمكنها التماشي وظيفيا مع المعطيات الجديدة وغيرها من المواقف والاتجاهات الفكرية والسلوكية وغيرها من المحدثات من العوامل التي يفرضها العيش في المدينة المتغيرة والتي تختلف عن الحياة في الريف

فالمفهوم الحضري عند ابن خلدون يتميز بالحركية والتداخل، والتفاعل الاجتماعي والاقتصادي و تغيير في المراكز والأدوار الاجتماعية ، والتنظيمات والنظم السوسيو ثقافية وغيرها من الأنساق القيمية ، وفي هذا الصدد يقول ابن خلدون : " اعلم أن اختلافى الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش ..."

إن الحضرية عند ابن خلدون تعني مرحلة متقدمة ومتطورة في جميع جوانب الحياة الانسانية ، وهي تعني تعقيد المجتمعات الانسانية وتطور العلوم والصناعات والتجارة والحياة الأدبية وتنوعها بحيث تنعكس كلها على حياة الجماعة والأفراد ومن ثم يميل إلى تطوير علاقاته مع الآخرين على أسس ومستويات تختلف إن لم تتباين مع تلك السائدة في المجتمع الريفي؛ وهذه النقطة بالذات يؤكد عليها ابن خلدون في مفهوم الحضرية ويرجعها إلى أسبابها ، إذ أن الحياة الحضرية تثير حاجات الإنسان بصورة سريعة وقد تكون كثيفة ؛ كل ذلك يجعل من البناء الاجتماعي والانساق القيمية تخضع إلى التحول والتغير إلى حد كبير رغم أن هذا التغير لا

يستجيب للحركة الحضرية وهو ما يصيب الإنسان ببعض التوترات الاجتماعية والنفسية ، كما أن الحضرية تستلزم تغيير القوانين والنظم التي يسير عليها المجتمع

فابن خلدون في فهمه لمسألة الحضرية يرجعها إلى مصدرها الأساسي أو اشتقاقها اللغوي المأخوذ من الحاضرين الذي يعني الاستقرار في المكان بصورة دائمة زائد أنهم لايمتهنون الزراعة الا ما ندر منهم ، ويمكن للدارس استخراج العناصر الأساسية التالية التي يتميز بها سكان المدن :

أ- العلاقات الرسمية والنفعية.

ب – التنافس والصراع في سبيل تحسين ظروف الحياة واقتصارها على أفراد العائلة المباشرة

ج – تقديم الكماليات وإظهارها بالدرجة الأولى ، ويبذلون في سبيل ذلك كل الطرق حتى غير المشروعة في سبيل الوصول إلى مبتغاهم .

ومن هنا يبدو للدارس كيف أن مسألة الحضرية ليست حديثة أي تناولها الغربيون عند تطور حضارتهم وثقافتهم فقط بل هي قديمية لأنها مسألة انسانية تهم الانسان في أبعاده المختلفة، وإذا بدأنا الحديث عن مفهوم الحضر بداية من العلماء المسلمين والعرب فإن ذلك فقط من باب التقارب الزمن في الأخذ الحضاري والثقافي أي الاتصال والقرب الجغرافي كذلك، وهو ما يوحي بأن الجنوب والشمال يتبادلان حضارتهما بشكل من الأشكال ونحن هنا نأخذ موضوع أو مبدأ النماذج الممثلة وليس التوسع والسرد التاريخي للمفاهيم التي يمكن أن تكون في موضوع آخر غير هذا يكون مناسبا لتبيان مدى اهتمامات الفكر

الإنساني بالعلاقات التي تحكم الناس في أي مستقر .

ولهذا سوف نتحول من الحديث عن مفهوم الحضر العربي الاسلامي الى مفهومه عند علماء الاجتماع في الجانب الشمالي من الكرة الأرضية وهم الغربيون على وجه الاطلاق حتى يمكننا الوقوف بوضوح أكثر ودقة أجود حول هذا الموضوع ؛ وفي هذا الشأن كذلك فلن نأتي على كل الآراء أو التعريفات التي قيلت حول الحضر لأن ذلك لا يتسع له المجال في هذا البحث وإنما استعمل على تبيان بعض الآراء الهامة أي تلك التي لها ذيوع علمي وعالمي أكثر من غيرها والتي تمثل إلى حد كبير مدارس أو اتجاهات في السوسيولوجيا بصورة عامة .

وقبل الولوج في ثنايا المفاهيم الغربية القضية الحضرية وخصائصها وتعريفاتها ودلالاتها المتنوعة حسب المفكرين والعلماء السوسيولوجيين سواء منهم الأوروبيون الغربيون أو الأمريكيون الشماليون الذين اهتموا مبكرا بالحضرية تبعا للتطور الثقافي والصناعي والتكنولوجي الذي عرفته ، ولا تزال متمعاتهم ، ومن ثم فإن اهتمامهم لم يكن فلسفيا أو تعرفا أدبيا بل كان علميا وضرورة فرضتها الإفرازات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية لتلك المجتمعات ؛ وعلى أية حال فإنه يجدر بنا في هذا الصدد البدء ببعض التعريفات للحضرية ثم بعد ذلك الانتقال في دراستنا وحثنا إلى متضمنات المفاهيم الحضرية وتفاعلاتها مع غيرها من الظواهر التي تسود المجتمع .

ج – تعريف الحضرية عند الغربيين :

من المعلوم أن أي مفهوم لابد أن يسبق بعض التعريفات لكي يتبلور في الأذهان . وتتضح حدوده ، ومن ثم يسهل على المدارس الباحث ، دراسته في ضوء تلك التعريفات المختلفة ، و كما رأينا سابقا عند بعض العلماء العرب اختلافهم في تعريف وخصائص مفهوم الحضرية ، فإنه ولا شك سنتعرف على الاختلاف عند الغربيين وقد تكون أشد حدة مما رأينا ، وإن كان كما قلنا أننا في هذا البحث لايأتي على جميع التعريفات لأن ذلك يبعدها على نطاق بحثنا هذا الذي ينصب أساسا حول موضوع النماذج، وبالتالي الذي يهم أكثر المفهوم وليس التعريف ومن ذلك

نعرف أن مسألة التعريفات تنطوي على العديد من الصعوبات ، وبالتالي فهي تتطلب الحذر الشديد من ذلك أن :

المدينة : تعد من المصطلحات الصعبة التعريف بسبب ارتباطها ارتباطا بديهيا بمقابلة الريف ، وهو الأمر الشائع عند الجميع .

وعند محاولة تحديد المدينة يقع الانسان في الإرباك المفهومي وحتى عند العلماء المهتمين بهذا الموضوع حيث لم يتفقوا على تعريف محدد ، وهذا يعود إلى انطلاق كل واحد و النظرة الوظيفية التي يجب أن تكون عليها المدينة والمكان الجغرافي الذي تحتله .

فهناك من نظر إلى المدينة على أنها : " ذلك المكان الذي يعمل غالب سكانه داخل حدوده ، أما القرية فهي المكان الذي يعمل غالبية السكان خارج حدودها "

وهذا كما قلنا يعود إلى الاختلافات في المقاييس والتي يمكن الاشارة إلى هذه الاختلافات حول المدينة فيما يلي :

أ- الإحصاء.

ب-المعيار التاريخي للمدينة والدور الذي تكون قد تعبنه

ج – القانون الاداري .

د- المظهر الخارجي من حيث ارتفاع البنايات وكيفية الطرق .

هـ – طريقة الحياة .

كما يرى البعض أن المدينة تشبه الفرد لها حياتها الخاصة و حياتها العامة ، فالخاصية مثل الطرق المعبدة والجسور وأعمدة الكهرباء وغير ذلك.

أما العامة فهي مدى ما توفره من أعمال ووظائف ومهن انتاجية لسكانها . والتي أجلها تلك الانجازات الانسانية .

أما علم الاجتماع فإنه يعرف المدينة بالشكل التالي " صورة متميزة من الجماعات الانسانية تسود فيها قرى ، تكاملية جماعية خاصة تؤدي إلى التكامل ويكتسب فيها الأفراد سمات معينة بالاشتراك في حياة واحدة وتضفي النظم والتنظيمات على الأفراد خصائص معينة يطلق عليها الخصائص الحضرية .

وكما سبق وأشرنا أنه قد تعددت المداخل في دراسة مسألة الحضرية كنقطة أساسية الفهم المدينة ونمط الحياة الحضرية فيها .

ولعل نظرية لويس ويرث L Wirth أحد الركائز الأساسية حول الحضرية ، إذ منذ أن نشر مقالته المشهورة " الحضرية كطريقة في الحياة " في المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع عام 1938 جعلت أنظار الباحثين تنصب حول هذا الموضوع وبالدرجة الأولى حول المقاييس التي وضعاها ، حيث اختلفت الآراء بين مؤيد ومعدل ومكمل ومعارض أيضا .

فهذه النظرية أعطت دفعا كبيرا لعلم الاجتماع الحضري في دراسة نشأة عمليات التحضر والمجتمعات الحضرية، والعلاقة بين التصنيع ونمو التحضر، والتوجه في عملية التنمية وتأثيرها على الحضر، ومن ثم ضرورة دراسة كل العوامل التعليمية والتنظيمات واتجاهات السكان ونمط السلوك عندهم وكيف يتغير من خلال الاقامة الدائمة في التجمعات السكانية الغير متجانسة.

ومهما يكن الأمر في الاختلافات في مدى صلاحية أو تعميم تلك السمات والخصائص التي أوردها ويرث Wirth .اوهي ولا شك ركزت على جوانب النقد في النظرية ، الا أن الذي يجب الإشارة إليه الفكرة الأساسية التي وصل إليها ويرث في مفهوم الحضرية والتي تقوم على وجود خصائص وسمات معينة للحضرية ؛ وأن تلك الخصائص ليست واحدة في كل المجتمعات بل هي تخضع إلى مبدا النسبية والظروف التي تكون خلالها المجتمع.

فالمدينة عنده هي حصيلة عملية تنمو وتطور أكثر مما هي نتيجة خلق فجائي ؛ ويفهم في ذلك أن الأصول الحقيقية للحضرية القروية تبقى عالقة إلى حد كبير بالمدينة لأنها تمثل أساس السكان التقليدين في الحواضر إذا عدنا إلى المدخل التعريفي للمدينة والمقصود بها ؛ فإنا واجدون العديد من التعريفات التي ذهبت إلى تحديد المدينة لدى الكثير من الدارسين السوسيولوجيين أو غيرهم . ومن ذلك نجد "رولوف أنتون R, Linton الذي يعرفها كما يلي : (إن مفهوم المدينة يشير إلى جماعة تعيش على مبادلة المنتجات المصنوعة والخدمات اللازمة للحصول على الطعام والمواد الخام ، ويعتمد وجودها الفعلي على هذه المبادلة ، وهي بذلك تختلف عن القرية التي حصل سكانها على طعامهم والمواد الخام اللازمة من المناطق القريبة منهم ...كما أن المدينة ليس لها حد معين لعدد سكانها ، وكثيرا ما تتطور القرية إلى المدينة في خطوات لايكاد يشعر بها أحد).

أما مايكل جرانت فإنه يعرف المدينة على أنها : (مكان يجتمع فيه عدد من السكان ويعيشون حياتهم اليومية بكل مافيها من علاقات تربطهم ببعضهم البعض ، سواء على الصعيد الخاص والعام ، وقد تكون هذه المدينة محدودة في مساحتها أو في أهميتها أو في عدد سكانها وقد تتسع أو تزيد في واحد أو أكثر من هذه الجوانب حتى تصبح عاصمة للدولة .

فالمدينة بهذا المفهوم ، فهي لا تقتصر على البنائية والضخامة السكانية أو الكثافة السكانية فقط بل في المركز الذي تدار منه مؤسسات المجتمع أو الدولة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعملية والثقافية ؛ فهذا المفهوم واسع لايشمل العاصمة فقط وإنما يمس كل أنواع المدن وتأثيراتها على محيطها الجغرافي ونطاقها الاجتماعي – الثقافي والحضاري بصورة عامة .

أما لويس ممفور فيذهب في هذا الصدد إلى أن المدينة هي : (المكان الذي تلتقي فيه كل عناصر الحياة المنتشرة والكثيرة ، فيها تتعدد وجوه الانتاج الحضري ، كما تتحول بداخلها الخبرة والتجارب الإنسانية إلى اشارات ورموز وانماط للسلوك وقواعد للنظام)

إن معرفة وفهم الدور المركزي للمدن ، فهو في الحقيقة يساعد الباحث على استيعاب تأثير البناء السياسي العام على النمو الحضري ، لأنه هو المسؤول على حياة المدينة ونمو الحياة ولأنه بدونها لايمكن للمدينة الاستمرار ومعرفة الاستقرار من خلال ما يوفره النسق التنظيمي من الشروط اللازمة للحياة فيها وأداء وظيفتها كما ينبغي كمقر للزعامات و القيادات السياسية بمختلف أنواعها ، ومراكز الفنون والآداب والابداع ، وهي بالتالي المكان المناسب لتحقيق الطموح الفردي أو الجماعي

ففهم البناءات المختلفة التي تحتوي عليها المدينة مهم جدا في معرفة حركيتها وأنساقها الاقتصادية وبناء القوة فيها، لأن كل ذلك ينعكس على وظائفها وعلاقة السكان بها وكيفية انجازهم لأعمالهم وشبكة العلاقات الاجتماعية وما تحتويه من قيم تساهم إلى حد كبير في رسم حياة السكان من خلال تحديد الأدوار والمراكز الاجتماعية القائمة على تبادل المنافع المختلفة بما في ذلك التنظيم الاجتماعي للمدينة.

ومن هنا نعلم أن الدراسات حول المدينة لايجب أن تنضب أو تعنى فقط بالجيز الجغرافي بل عليها أن تتجاوز ذلك لتشمل العديد من العوامل والمتغيرات مثل الاقتصاد ، والأيكولوجيا ، والاجتماع والثقافة حتى يكون هناك كل جامع للعديد من العوامل والعناصر.

ففكرة المدينة كعنصر وسيط يغير بوضوح المفهوم التقليدي لها ، ومن هنا تجب عدم اعارة الاهتمام المتزايد بالمظهر المادي الملموس لمسألة التحضر أو كيفية استعمالات الأرض ، بل لابد من التعمق بالنظر إلى أهمية الوظائف التي تقوم بها المدن كتمييزها عن بقية قطاعات المجتمع الكبير ، وخاصة منها المتعلقة بالتسيير الاداري لشؤون المجتمع والتعليم والصحة وغيرها ، وفي هذا الاطار فإن المدينة تلعب دورا أساسيا في حياة سكانها ، باعتبار أن تلك الوظائف تدخل في صلب موضوع مفهوم الحضرية ، إذ بواسطتها تتجاوز المدينة حدود ها الحضرية ومن ثم تأثير أسلوب الحياة الحضرية وكيفية انتشاره نحو الأطراف وأبعد من الأطراف إلى المجتمعات الريفية .

كما ذهب أحدهم إلى تعريف المدينة بقوله : (إذا كان الإنسان هو الصانع للمدينة ، فان المدينة ، الصانعة للإنسان) .

فهذا التعريف يشير في واقع الأمر إلى التبادل المتدخل بين الانسان والمحيط الذي يعيش فيه أي الجماعة ، لأن الوسط الحضري بهذا المفهوم يخلق الانسان مجالات كثيرة ومتنوعة للتطور والتوسع والنمو، وتلك هي فرص غير متوافرة في المجتمع الريفي ومن ثم تبدو مسألة الاختلاف بين مفهوم الحضر ومفهوم الريف .

فالريف يتميز بالضيق في أفاق النمو والحركة بـمفهومها الاقتصادي والاجتماعي العلاقات فيه بين سكانه مباشرة، وبالتالي فارتقاء الفرد فيه مرتبط به وفي صوره الضيقة، وهو ما نجد العكس تماما في المجتع الحضري؛ ومن هنا يظهر اختلاف النشاطات الحضرية عن النشاطات الريفية ، وهو كذلك يتطلب الاستعدادت المختلفة للأفراد والجماعة في كلا المجتمعين والمستوى التعليمي والثقافي والخبرة والمهارة، كل تلك عناصر لابد من الإشارة إليها أو التركيز عليها في مسألة الحياة الحضرية حيث لا تعني فقط مقرات وادارات وإنما الانسان وما يتمتع به من استعدادات للتكيف مع الحركة المستمرة التي تعرفها الحياة الحضرية من تشكل متنوع للفرد لكي يخلق ذاته .

ومما تقدم يتبين أن المدينة نفسها تمثل مجتمعا متماثلا أو واحدا بل عدة مجتمعات لتنوع أنماط الحياة الإجتماعية فيها ، وهو ما يؤكد أن المدينة تتميز بنمط معيشي محدد الأنساق تختلف عن غيرها من الأماكن السكنية ، وهذا التحديد جعل السكان يخضعون له مما أكسبهم سمات مثل المهنة، الدخل، الثقافة ، نوع السكن ، ولعل هذه السمات جعلت من المدينة موضوعا واسعا تشترك فيه العديد من العلوم و حقول المعرفة ، كل يحاول فهم مسألة التحضر

ويمكن القول بأن الباحث الاجتماعي لكي يفهم قضية التحضر عليه أن يلم بالحقول المعرفية الأخرى وذلك لأنه هو المؤهل الأكثر لتقديم التفسير الواقعي الاجتماعي للتحضر ؛ ذلك لأن التحولات المتسارعة التي تشهدها الحياة الحضرية تؤثر بشكل مباشر على الحياة العقلية لساكن المدن ونمط الطموح ، والتطلع للأفراد ، اضافة إلى تأثيرها على تشكل شخصيته.

ويذهب R. Ledrut إلى تعريف المدينة على النحو التالي : (في مكان أو وسط ذو امتيازات ، وهي ظاهرة يدور فيها عمل الانسان

فهي والحالة هذه واسطة خلقها الانسان وتربى الانسان وذات وظيفة في غاية الأهمية وتجاهلها يغيب علينا فهم الجانب التربوي الذي له دلالته الواضحة في فهم الحضرية وخصائصها ووظائفها في حياة السكان ، وهنا نلاحظ كيف أنه يدخل في مفهوم الحضرية العمليات التي تخلق جوا عاما يعمل على اعطاء المدينة وانسان المدينة طابعا خاصا ونظرة للعالم تختلف عن أنساق الريف وهو ما يدعو إلى مسألة مهمة في العلوم الإجتماعية تلك هي التنشئة الاجتماعية التي تخضع لتطور المجتمع الذي يخلق أدوات وتقنيات جديدة ، حسب افرازات هذا التطور

ومبادئ سيطرته على الجماعة وبالتالي على ترسيخها لدى النشء وظيفيا وعلائقيا للنموذج السياسي للتطور العام . وهذا من أجل استجابة لتغير البناء الاجتماعي ويتم ذلك عن طريق أو من خلال قنوات عديدة منها المبادرة والتوجيه والمصلحة الذاتية ، وهو ما يشير الى أن عملية التنشئة الاجتماعية تخضع إلى العديد من المقتضيات الاجتماعية وقواعد السلوك ونفعية يعيشها الآباء ويحاولون تمريرها إلى الأبناء وفق المعطيات التي يعيشها المجتمع ومجتمع المدينة بالدرجة الأولى والذي يعرف تغييرات كثيفة كميا ونوعيا

وهو ما يستوجب توجيه الأبناء وتبصيرهم وتزويدهم الخبرات اللازمة للحياة الحضرية بصفة خاصة والاجتماعية بصفة عامة

ويذهب الدكتور محمد أحمد غنيم في تعريف المدينة على أنها : (جماعة كبيرة من السكان استقرت في بيئة محددة استهدفت نشاطا صناعيا تجاريا ومن ثم اضطلعت بالعديد من الوظائف التي تتم وفق تخصصاتهم المتباينة ، وكلما تتزايد كثافة هولاء السكان في تلك المدينة تزايدت الأصول العرفية والاجتماعية والثقافية مما قد يؤدي إلى عدم تجانسهم، على الرغم من تفاعلهم داخل تلك الوحدات الحضرية المعقدة والمتباينة والتي نطلق عليها اسم المدينة)

د- بين الحضرية والتحضر :

لقد تعددت المداخل في دراسة قضية الحضرية وتباينها في الأساس إلى تنوع المعالجات والآراء ، وهو ما قد يرجع إلى شكل المدينة – الحجم الكثافة – الأمر الذي جعل بعض الدارسين يستخدم مقياس السكان كمؤشر لمقياس التحضر في سبيل الوصول إلى التسمية – المدينة – .

أ- المستوى التاريخي :

ففي الواقع العلمي فإن مسألة الحضرية ، طرحت منذ القدم ، لأن الحديث والبحث ينصب حول الانسان الحضري بذاته من خلال تساؤل عام وشامل كذلك يتلخص في هل هناك انسان حضري وانسان ريفي ؟ ، فهذا التساؤل لايمكن الاجابة عليه الا من خلال العودة إلى تاريخ المحتمعات الانسانية للوقوف فيها فيما إذا كان علمائها ومفكروها تعرفوا إلى مثل هذه القضية أم لا .

والحقيقة التاريخية العلمية أن هذه القضية قد وضعت منذ افلاطون إلى عصرنا هذا أي تاريخ النضوج الفكري والاجتماعي الاقتصادي للبشرية أو الانسانية .

وقد انصبت الدراسات والكتابات حول المدينة وتأثيراتها على الانسان وكيف يصبح خصائص وأساليب معينة ككائن يعيش فيها ، وكيف تشكل له محددات الشخصية ذات السمات والقدرات والاتجاهات والمواقف ، توصف بأنها لسكان المدينة ككل أو بصفة عامة المحسوس بها من قبل السكان ، وهذا ما يقع التعبير عنه عادة بأسلوب خاص للمدينة أو الحياة في المدنية التي تظهر من خلال الروح العامة للشخصية الجماعية .

وهنا يلاحظ الباحث كيف أن الحضرية ليست مفهوما معنويا بل هي مفهوم يشمل الطبيعة والمرفولوجيا والحياة الإنسانية ، وكيف يتشكل من هذا الخليط الرؤيا والتصور الخاص للحياة الداخلية والخارجية ، و بالتالي أسلوب العيش بكل جوانبه المادية والمعنوية والأدبية والفكرية ، والتي تشكل في النهاية الواقع الاجتماعي الحقيقي والمتميز للحضرية كمفهوم سوسيولوجي ومظهر نفسي وواقع اقتصادي وتجربة ثقافية وعلمية عبر التاريخ الزماني والمكاني ، وسلم القيم السلوكية للجماعة الحضرية

فالحضرية كما ينظر اليها ريمون ليدريت R. Ledrnt على أنها ذات سمات شخصية وهو ما نبه إليها علماء الإجتماع الأوائل .

الا أن هؤلاء في الحقيقة حصروا الحضرية وكأنها اكتشاف أو خاصية القرن العشرين ، بينما المدينة أو الحضرية وحياتها كانت منذ أمد تكون المدن حتى قبل الاغريق ، فقط الاختلاف يبرز ويكمن في قوة وكبر المدينة والذي ينجر عليه اختلاف في مفاهيم القيم .

وهذا ما يجعل الباحث غير قادر على تعميم الظاهرة الحضرية وشموليتها أو انسحابها على كل المدن في العالم بسبب أن الخصائص تختلف ، وبالتالي لابد من الإقرار بالخصوصية والتنوع والتفرد أحيانا ، لكن علينا أن نلاحظ أيضا أن هناك اختلافات بين التأثيرات المتبادلة بين والريف ، وهو ما يؤكد مدى التواصل والاتصال بين المجتمعين وليس الانقطاع .

ب – المدخل الإيكولوجي في فهم الحضرية : .

يذهب البعض إلى الجمع في مسألة الحضرية بين عاملي الجغرافيا والايكولوجيا وصيغ باسم المركب الإيكولوجي ، حيث نظر إلى المكان الايكولوجي على أنه يتناسب تناسبا طرديا مع درجة التحضر داخل المجتمع الحضري من خلال زيادة تقسيم العمل الاجتماعي ، وهنا تربطه بعامل الصناعة والتطور التكنولوجي أي أن مفهوم التخضر قائم على أساس نمط النشاط السائد في المجتمع وبهذه الكيفية تأخذ الحضرية في التوسع خارج حدود المدينة .

ومن الجدير بالذكر أو الملاحظة أن أصحاب هذ المفهوم لا يقصون العوامل الأخرى ، الثقافية ، والاجتماعية ، إنما في مفهومهم للحضر والتحضر يركزون أكثر وبشكل ملفت على العناصر الايكولوجية الجغرافية ، وما يحدث فيها من عمليات التفاعل بحيث تودي إلى زيادة التحضر داخل مجتمع المدينة

حيث يذهبون في تعريفهم للايكولوجية البشرية على أنها : (دراسة أنماط تحركات السكان و استيطانهم بمنطقة ما وتأثرهم ببيئتهم الطبيعية والاجتماعية والثقافية

فالمكان يلعب دورا أساسيا في تحديد المفاهيم وحقول الدراسة الحضرية الريفية على وجه الخصوص ، ولأن بدونه لاتقوم الدراسة و على طبيعته يتحدد نوع الدراسة وأهدافها .

ونظرا لهذه الأهمية فإنه يبدو من الضروري الإشارة إلى مفهوم المكان من الوجهة الاجتماعية وليس الفيزيقية فقط وقد عرفه الأستاذ الكردي بما يلي : (فهو الحيز الذي يعيش في حدوده عدد من الأفراد بشكل دائم أو مؤقت ، يحاولون تحقيق أهدافهم – على اختلافها – من خلال معيشتهم المشتركة فيه)

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة أن موضوع المكان قد اتفقت حوله مدرسة شيكاغو الأمريكية الا أن ذلك لم يبق حكرا عليهم بل قام العديد من العلماء من دول ومن الولايات المتحدة ذاتها بالتصدي لهذا الموضوع ، وهو جعل هذه الدراسات تتفرع وتتعدد الآراء حول تأثيرات المكان على السكان والسكن .

فالسكان في الحقيقة يمثلون الدورة الدموية في عمليات التحضر على المكان وهم بالتالي من الوجهة يحددون أو يؤثرون في صياغة النمط الحضري .

كما يتضمن أيضا النشاطات الاقتصادية التي تمثل دعامة أساسية في تحضر المجتمع التقليدي وخاصة من الجانب التجاري ، فالجانب الاقتصادي يؤثر تأثيرا مباشرا في الحياة اليومية .

كما أن البناء الاجتماعي له دوره أيضا في الحياة الحضرية المكانية بكل ما يحتويه من لفة ودين وتنوع ثقافي الفرعية والكلية العامة ومن تعليم .

فمفهوم الإيكولوجيا قد تطور حيث أصبح ذو أهمية فائقة في فهم المجتمع الحضري وبناءاته المختلفة ، من ذلك نجد Park في مقال له أشار فيه إلى أهمية الجانب الايكولوجي في فهم الظاهرة الحضرية ؛ حيث أوضح أن مفهوم المدينة هو مكان طبيعي للسكان وأنها تنقسم إلى مناطق صناعية ، وتجارية وسكنية وأن سكانها يتماثلون في خصائصهم الإجتماعية والثقافية .

وانطلاقا من استخدام هذا الاتجاه في الدراسات السوسيولوجية في الظاهرة الحضرية العديد إهتم العديد من العلماء و والباحثين بالجانب الأيكولوجي في فهمهم للمدينة (الحضر) وقد تنوعت الدراسات في هذا المجال مع مرور الزمن ، وما يلاحظ من مدى التفاعل بين الانسان والبيئة التي يسكن فيها دون ابعاد كما سبقت الإشارة الجوانب الأخرى ، بل هي فقط حاولت ابراز أهمية العامل الايكولوجي .

حيث أن البيئة تمارس على الجماعة والأفراد تأثيرات واضحة على حياتهم مثل نوع السكن ظروف العمل في الحضر ، كل ذلك ولاشك يؤثر على السلوك والعلاقات الاجتماعية ، وربما من خلال هذه العلاقة يشرع الباحث الاجتماعي في دراسة العناصر المختلفة التي تشكل منها المدينة ، من ذلك نجد أن العديد من الدراسات السوسيولوجية ، ربطت في فهم موضوع الحضر، بين الايكولوجيا ومعدلات الجريمة والتفكك الاجتماعي والأسري

فالمدينة والحال هذه يجب أن لا ينظر إليها على أنها عبارة عن تجمع الأجزاء بل يجب النظر اليها من خلال تنوع العلاقات المكونة للمجال المكاني الاجتماعي الذي يحتوي على الفضاء الحضري والذي يربط بعلاقات عديدة بين الجماعات المختلفة المشكلة للحياة الحضرية في المدينة.

فالعلاقات الإنسانية داخل المجتمع الحضري ليست مسألة ستاتيكية بين مختلف الأجزاء المكونة للمدينة سواء منها المادية المتحركة المتمثلة في الأحياء والبنايات أو مناطق وكأنها معزولة عن بعضها بل هي عبارة عن كل يؤثر بعضه في البعض بصورة مباشرة ، ويتجلى ذلك من خلال التبادل المنتظم واليومي بين الجماعات داخل الفضاء الحضري أي بين السكان وهو ما ولد بينهم حركية متعددة المشارب والعلاقات المادية والثقافية والفكرية .

فالمجال الحضري يشمل كل النشاطات الاقتصادية والسياسية والعقلية التي تميز سكانها عن غيرهم ، وهذا كله يولد عندهم روح التحضير والتغيير ليس على مستوى النشاطات المذكورة بل يتعداها إلى خلق الموضوعات الجديدة التي تتطلبها الحياة الحضرية ، والتي بقدر ما يخلقها انسان المدينة بقدر ما هو في حاجة إليها. وهذه العملية تجعله دائم الحركة والاضطرار إلى الدخول مع الغير في علاقات من نوع تشبع الحاجات الاجتماعية وغيرها داخل المجال الاجتماعي

وهذا ا التفاعل بين ما هواجتماعي وما هو مكاني في الحركة الحضرية الي تنشأ معها الظاهرة الحضرية بكل مميزاتها وخصائصها الوظيفية مع المجموعات السكانية التي تكون في حالة نمو وتطور مستمرين في كل الأبعاد، وهنا تكمن الحقيقة الاجتماعية لحياة المدينة .

فالتجمع الحضري يتشكل بواسطة سكانه ومن خلال طبيعته البشرية أو الإنسانية ، وهي التي تكون الأساس الأقوى والأهم في موضوع التجمع الحضري بمفهومه الواسع والمتعدد الجوانب وبكل ما تحتويه من حيوية ونشاطات متنوعة، وحجم العلاقات الإجتماعية التي تربط الجماعة

الحضرية والتي تحدد في ذات الوقت نوعية العلاقات وأسباب السلوكات المتبعة لتحقيق الأهداف رغم الاختلافات والتمايزات الاجتماعية والاقتصادية على مستوى الجماعة أو الأفراد، والتي تكون ظاهرة ومحسوس بها ولكنها ضرورية لحياة المدينة.

فالوظيفة الاقتصادية في المجتمع الحضري يجب أن لا ينظر إليها كجانب اقتصادي بحت بل النظر إليها من ناحية الدور الذي يلعبه داخل السير الكلي لحياة المدينة بكل تفريعاتها وأحيائها المتفاوتة ، الثقافة أو التمايز الاجتماعي والنظام الاداري الذي يحكم سيرها و به علاقات اجتماعية واسعة تتجاوز تلك التشريعات القانونية التي تحكم العلاقات، بل إن الحياة الحضرية في سيرها الدائم ترك بصماتها على الإنسان بشكل تجعله يتفاعل مع التطورات التي تجري حوله؛ وهو ما يعطي للحياة معنى ذو دلالة داخل العلاقات سواء منها الداخلية أو الخارجية .

وهكذا يتبين مدى أهمية المجال في الدراسات الحضرية وكيف هو معقد إلى حد كبير .

إن المحيط الذي تعيشه المدينة ينتج تلقائيا النشاط البشري واستمراره وتنوعه ، فكثافة التركيز وتنوع النشاطات واستعمال رؤوس الأموال ، والنفايات والتلوث كل هذه الأمور تؤثر على حياة المدينة بأشكال مختلفة مع العلم أن هذه الكيفية المادية والاستثمارية لاتتم في فراغ بل هي بين الجماعة ومنهم داخل المجتمع الحضري وهو ما يؤثر في حياتهم السلوكية وتصرفاتهم ، وما يتكون من مواقف الأفراد والقيم والمعايير التي تحكم الأفعال ، وما يمكن أن يظهر إلى السطح من توترات في الحياة اليومية .

فالمجتمع الحضري ذو حاجات عقلية ونفسية وغيرها، والتي يجب عند الدراسة الاهتمام بها لأنها تميز الحياة الحضرية في المكان بمفهومها وفضاءاتها عن الحياة الريفية . فهذا الكم من المعلومات والعدد الهائل من قنوات الاتصال لايتم أو يقع دون أثر بل هو ذو انعكاسات سلبية وايجابية ، ومن ثم فإن الاستجابة تختلف من جماعة الأخرى وهو ما ينعكس على ما أشرنا إليه بالحالة النفسية والعقلية للأفراد . فالمكان الحضري يعد المولد الشرعي للجعرافيا إلا أن معظم

المهتمين والمشتغلين بموضوع الحضرية والتحضر فقد نظروا إلى المكان الحضري بالصورة التالية : (إنه مصطلح يدل على الاطار المكاني الذي يعيش فيه السكان وتتركز به الأنشطة ، وتتشكل في حدوده المؤسسات والتنظيمات وتتبلور ، من خلال المعيشة به، أنساق للقيم ... وتنمو في نطاقه العلاقات المكانية والاجتماعية

ومن الملاحظ أن هذا التعريف تعريفا فضفاضه فإن الدكتور محمود الكردي قد توصل إلى تعريف للمكان الحضري على أنه : (هو النطاق المكاني المحدود الذي يعيش فيه سكان الحضر بصرف النظر عن مصادرهم، وتتركز به الأنشطة الإقتصادية أو التجارية أو الخدمية وتتشكل في حدوده المؤسسات والتنظيمات الحضرية المحركة لتلك الأنشطة والمنظمة الاطار العلاقات فيما بينها ، وتتبلور من خلال المعيشة به أنساق القيم الحضرية التي تتسق غالبا مع ما تتطلبه تلك المؤسسات ، ويتميز المكان الحضري بنمو واضح في علاقاته المكانية مع غيره من المناطق المحيطة، بينما تتحدد العلاقات الاجتماعية بين سكانه في ضوء البناء الاجتماعي السائد)

إنه بالامكان فهم السلوك الحضري والاجتماعي من خلال دراسة المكان الذي يسكنونه ر كيفية استغلال هذا المكان ، وهو ما يمكن أن يقود الباحث والدارس إلى التعرف على ظواهر أخرى اقتصادية وسياسية تتصارع حول هذا المكان بما في ذلك العناصر الثقافية والاجتماعية التي تصيغ السكان .

إذن إن الحيز المكاني ذو دلالة كبيرة في المفاهيم الحضرية من حيث أنها تساعد على أنماط الحياة الحضرية والتباين بين تلك الأساليب داخل الأنماط ، وهذا تبعا للمكان والظروف التي يعيشها المقيمون فيه ، فذلك كله يكشف للباحث عن تفاصيل الحياة الحضرية، والتي تتباين إلى حد كبير عن تلك التي نجدها في المجتمعات الريفية في ضوء توظيف المكان كمفهوم حضري أو ريفي .

ومن الذين وظفوا الايكولوجيا في الدراسات الحضرية هارلي Hawley الذي توصل إلى مفهوم الحضر على أساس المحددات ، وخاصة منها تلك التأثيرات التي يحدثها المجتمع الحضري الذي يتميز بما يلي: (بكبر الحجم وشدة الكثافة ، وزيادة التباين وتعدد الأدوار الاجتماعية ، وشدة الحراك الاجتماعي)

وقد تأثر بهذا الاتجاه لمفهوم الحضر ودراسة المدن L.Wirth التي تعد نظريته في هذا المجال من أشهر النظريات في علم الإجتماع الحضري على الخصوص والتي انطلقت من منطلقات ايكولوجية وتنظيمية بأسلوب علم الاجتماع، حيث أكد على أن الحضرية كلما تمت وتنوعت يؤديان إلى أحداث ضعف في العلاقات الاجتماعية التي تربط الناس.

ومن خصائص المجتمع الحضري أن وسائل الضبط فيه تصدر بشكل رسمي لترتيب وتنظيم حياة السكان، ذلك لأن المجتمع الحضري يضم ضمنه جماعات متباينة ، ومختلفة الثقافات الفرعية ، إضافة إلى أن الكثافة السكانية تلعب دورا كبيرا في المساهمة لتسطيح الروابط والعلاقات بين الأفراد والجماعات.

فالعلاقات الاجتماعية في نظر الحضريين ما هي الا أداة أو وسيلة التي بها يحقق الانسان أهدافه وأغراضه مع زيادة تقسيم العمل الذي من سماته التخصص الذي يضعف أكثر هذه العلاقات .

ويذهب البعض إلى التأكيد على مدى تأثير البيئة والمجتمع، من خلال تحليلهم لنماذج المجتمعات، لاكتشاف تأثير البيئة على حياة وسلوك الجماعة وعلى علاقاتهم وتفكيرهم من ذلك نجد مجتمع الصيادين الذي هو مجتمع ذو مميزات وخصائص، خاصة به حتى ولو كان هنا العديد من السكان يحترفون حرفا أخرى مثل التجارة والزراعة ، فإن الملاحظ أن البيئة والحرفة يتعانقان وتتظافر تأثيراتهما على علاقات السكان مما يجعلهم يختلفون على غيرهم من السكان الآخرين .

فالبيئة الحضرية بهذه الصورة لابد لها أن تكون منسقة مع شروط حياتها الاقتصادية والتجارية وغيرها ، ذلك لأن المحيط الحضري المصنوع الناتج على الوسط الطبيعي والنشاط البشري الذي ساهم في نشأة ونمو التحضر، فهو يعطي للمدينة المعاصرة اطارا يمكن تغييره

ومن هنا يبدو أن هناك العديد من العوامل التي يمكن إدخالها في الاعتبار عند الحديث والبحث في موضوع الحضر والحضرية معا .

فالاقتصاد وتفرعاته وحيويته وكثافة نشاطاته يدخل في عين الاعتبار ، وتنظيم المجال والتخطيط في الريف أو الحضر والسياسات المتخذة في ميدان التنمية والتي يساهم فيها التطور الاقتصادي ، كلها عناصر وعوامل لابد من ابرازها وإعطائها حقها في مفهوم الحضر والحضرية ، وانتشارها وكيفية استحواذها على محيطها الخارجي، وكيف أنها في الأخير تشكل النموذج الحضري المسيطر على المجتمع برمته ؛ فيناء السلطة وتوجهاتها والمنطلقات الاقتصادية وأهدافها ومراميها الصناعية والمادية وتوظيفها في المشاريع قصد النهوض بالمجتمع تلعب الدور الكبير في زيادة نسبة التحضر ومن ثم تنمية الروح الحضرية كأسلوب يمكن أن ينتشر خارج حدود المدينة سواء أكانت صغيرة أم غاصمة .

-التنظيمات والعلاقات الإجتماعية :

يذهب أصحاب هذا الاتجاه في مفهوم الحضرية والمدينة بصورة خاصة من منطلق أنها الشكل الفريد من النسق الاجتماعي ، الذي يتضمن تطوير وسائل الاتصال والآليات الاجتماعية والسياسية التي تسمح للمجتمع بالانتقال من الشكل البسيط إلى الشكل المركب والمعقد ، أي أن التحضر تراكم التطور والتعقيد النظامي الذي يقوم على مركزية الحكومة وتنظيم السوق التجارية بمفهومها الواسع – المحلية – الإقليمية – العالمية .

وكذلك الحال بالنسبة للتنظيمات الأخرى كالنقابات ، والمنظمات والاتحادات والرابطات ، بالاضافة إلى النظم الاجتماعية الأخرى كالأسرة والمؤسسات الدينية وغيرها التي تؤثر في حياة

الأفراد والجماعات من خلال ما يحتلونه من مراكز اجتماعية أو في التدرج الطبقي وما إلى ذلك من المعايير التي يخلقها المجتمع الحضري لضبط حركة ودوام سيرورته واشباع حاجاته المتجددة بشكل يجعلهم يشعرون بالتكامل وليس بالاندماج الآلي أو التلقائي والذي يوصلهم في النهاية إلى أسلوب متعارف عليه في الحياة .

وفي الحقيقة فإن هذا الاتجاه يمثله بشكل واضح لويس ويرث على وجه الخصوص والذي سوف نبينه في مكانه عند التعرض إلى مفهوم ويرث للحضرية .

فهذا الاتجاه في الدراسات الحضرية يركز على مجموعة من السمات والخصائص للحياة الحضرية والمؤسسات الاجتماعية التي تميز المجتمعات الحضرية عن غيرها من ا المجتمعات الأخرى الريفية وغير الريفية ، إذ ينظر أصحابه إلى المدن كمجالات للحياة الاجتماعية التي ترتبط بدورها بشكل وظيفي بمؤسسات وقيم المجتمع الذي توجد فيه هذه المجالات .

وهذا ما يحده عند R. Field وسنجر Singer عندما حاولا اظهار الحضرية والدور الذي تقوم به في نشر الثقافة والعلم والأدب والمعرفة بين الناس أي في المجتمع ككل ؛ حيث المدن الكبرى هي المصدر الأول في إشاعة الحضرية ، بهذا المفهوم إلى الصغرى ثم إلى الريف . ولهذا تظهر القيم العامة التي تحكم سلوكات الناس ومن ثم تعمل على تنسيق التقاليد الثقافية وضمان الاستقرار

فالأشكال والتنظيمات الاجتماعية الموجودة في المدينة والتي تتمظهر حول الضعف البائن في علاقات القرابة بين العائلات ، وكذلك مفهوم الجبرة الذي يكاد يختفي ، وهو الذي يقوم أصلا على قوة التضامن الاجتماعي ، والإحساس بهذا البعد الذي نجده أكثر في الريف او القرى ، وكذلك الحال بالنسبة لوظائف العائلة في التعليم والتربية والتوجيه التي أصبحت مسؤولية مؤسسات أخرى بعد أن كانت من وظائف الأسرة التقليدية .

وهكذا نرى كيف أن التركيز على النموذج العائلي القائم على النظر إلى البيت كهيأة متكاملة ومتضامنة وموجهة الذي كان سابقا قد خف إلى أبعد الحدود في المدينة . وهكذا فإن الحياة الحضرية تقتضي قيام مؤسات عديدة ومتنوعة لتحل محل تلك التي كانت من اختصاص العائلة ، ولذلك فإن المدينة عليها أن توفر وسائل عديدة أيضا مثل السكن والايواء كالفنادق والمطاعم التي لعبت دورا بارزا في تسهيل الحصول على الخدمات للأشخاص بدلا من المنازل التي تعودوا عليها. كل ذلك ينعكس على حياة الأفراد والتكوين العائلي وعدد الأطفال ونوعية التربية ، خلاف ما هو موجود في القرى وهو ما جعل الناس في المدن يتجهون إلى التركيز كأفراد أو أعضاء في عائلة صغيرة وعلى نجاحاتهم في الحياة دون إعارة اهتمام للإرتباطات التي تربطهم بذويهم وأقاربهم في القرى .

ومن هنا نقول لماذا تصبح خصائص العائلة آخذة في الضعف وتحل محلها التوجهات والتطلعات التربوية السليمة والسياسية ، وغيرها من المهارات التي يجب أن يتوفر عليها الفرد بقطف ثمار نجاحاته ، وغيرها من الموضوعات التي تصبح بؤرة الاهتمام التي تفرضها الحياة الحضرية من سلوكات وتصرفات وقدرات ذاتية لتؤمن لانسان المدينة أسباب ودواعي النجاح والتفوق ، وهذا ما أعطى فرصا أكثر للتنظيمات الاجتماعية بالتوسع أفقيا ورأسيا والعمل على تطوير نفسها وأدائها وخدماتها ، وبروز التحصص في هذه التنظيمات بغية تغطية كل الاحتياجات الاجتماعية والنفسية والروحية والاقتصادية للحضرية ووسائل الراحة حتى في المنازل ، والأطعمة والخروج من الروتين بما توفره الحياة الحضرية من التنوع اليومي بالنسبة للانسان ، والانخراط في الحياة ، والتنظيمات المختلفة والمتنوعة ، كلها من علامات التحضر والتي تجعل من الانسان الحضري أن يكيف نفسه مع كل هذه الأوضاع والمستجدات لكي يضمن لنفسه الاستمرار والتفاعل الحيوي مع الأحداث ، ذلك لأن الحياة الحضرية تعتمد على درجة الاعتماد بين الناس وهذا الاعتماد ينطوي على العديد من الهشاشة والتعقيدات في ذات الوقت وهو ما يسميه نقطة هامة في الاختلاف بين النموذج الريفي في الحياة و النموذج الحضري في

الحياة ، وبين مختلف المجتمعات الانسانية التي تنشأ بين تجاربها وظروفها التاريخية العامة التي تشكل تصور حياتها ونظرتها للتصدي للمشاكل المختلفة.

وكذلك هذا النموذج من الحياة يكون هو المصدر الذي يلعب او لا يلعب في التناقضات أو عدم الانسجام بين الأفراد والجماعات في الحياة الحضرية أو المدينة .

ومن هذا يتضح إلى حد كبير كيف يجب النظر إلى المجتمعات ليس على أساس أنها تشكل مجموعات عشوائية من الناس وإنما يجب أن يكون الإفتراض أن هذه المجتمعات تنطوي على أنماط مستمرة من العلاقات التي تنظم السلوك من خلال التفاعل بين الجماعات الانسانية ، وهذه الأنماط والنظم والتنظيمات تنتقل عبر الأجيال مع التعديل والتحوير ، وهو ما يسمى بالبناء الاجتماعي ، حيث أن أية ثقافة من الثقافات تؤلف نسقا متكاملا.

ويشير في هذا الصدد Arnold Rose حول مسألة التطور في النظم الاجتماعية والسياسية وكذلك الثقافية إلى ضرورة التفريق بين المجتمعات الانسانية من جهة وبين قطاعات المجتمع الواحد من جهة أخرى ، حيث يذهب إلى القول في مجال النماذج الحضرية مايلى : (إن ثقافة عالمية قد أثرت في كافة المجتمعات المتطورة ، قد نمت خلال القرون الأربعة الماضية ... ويكمن مصدر هذه الثقافة المشتركة وجوهرها في نمو التجارة العالمية والصناعة والنتائج المباشرة لهما فيما يتعلق بالحضر ، والتخصص والعلمانية ، وتزايد فرص الحراك الاجتماعي ، والتعليم الجامعي ، والتحسن الذي طرأ على المستويات المادية للحياة)

فالمجتمع نسق اجتماعي منظم ، فإن مؤسساته بالتالي تعتبر متشابكة ومتساندة وظيفيا ومن ثم التوقع لكل تفريعاته ونظمه الأخرى تؤثر في حياته بما في ذلك الحياة الحضرية التي هي نسق يدخل ضمن العديد من النظم والتنظيمات والأنساق الفرعية ، وهذا كله ما يؤدي إلى تغيير مضمون الأنساق الاجتماعية بما تشمله من أنماط الفكر والسلوك وأساليب التعامل مع البيئة الحضرية التي هي الإطار الحقيقي لعمليات التحضر .

فالمجتمع الحضري تفاعل فيه العديد من العناصر والعوامل البنائية والتنظيمية والأيكولوجية وغيرها والتي تؤدي في النهاية إلى إيجاد توازن فيه، وبالتالي تحلق فيه مستوى يكاد يكون موحدا من الثقافة العامة، التي تضفي أو تعطي للمدينة (الحضرية) طابعها الخاص الذي يختلف عن غيره من المجتمعات الحضرية الأخرى؛ ولكنه ليس اختلافا كليا لأن معنى ذلك يؤدي بنا إلى الإقرار بوجود النماذج الحضرية المغلقة ، وهو ما يتنافى مع جوهر وأسس علم الاجتماع الحضري ، الذي يقوم على دراسة الظاهرة في تنوعها واختلافها وليس انفصالها وانعزالها وعدم تأثرها بالعالم الخارجي.

لأن من خلال النظم والعلاقات والتنظيمات القائمة علامة على المجتمع الحضري تجعلنا ندرك جيدا أن هناك العديد من العوامل آتية له من ثقافات وتجارب مجتمعات أخرى ، وتتجلى لنا ذلك على وجه الخصوص في التعليم والصناعة، والتسيير الاقتصادي والإداري كما تدل أيضا على مدى سرعة تغير إيقاع الحياة الحضرية.

كما أن العديد من الدارسين يرونها تشكل الشروط الضرورية لمفهوم الحضرية بكل أعماقها ومدلولاتها ، بسبب ما يرتبونه على ذلك من التقسيم الداخلي للمدينة على مستوى الأحياء والتباين الاجتماعي والاقتصادي والمستوى التعليمي الذي يلاحظ في المجتمعات الحضرية في كل العصور وفي كل المدن أيضا ، وهي بالتالي محتويات النماذج التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار لفحص مستوى التحضر والذي يفسر لنا في النهاية الاختلافات بين المجتمعات الحضرية على مستوى التحضر

والحقيقة أن هذا الاتجاه ليس جديدا كلية في الدراسات السوسيولوجية المتعلقة بالمسائل الحضرية ، وإنما حدته تكمن فيما أعطى إليه من إضافات وتفسيرات لتلك النماذج التي حاول رسمها تونيز Toennies في نموذجه المتعلق بالمجتمع المحلي والمجتمع الكبير وفي هذا الأخير يعرض إلى قضية التعقيد ووحداته البنائية التي تميز طبيعة المجتمع الحضري ، من

خلال التغيير البنائي كأساس لنمو وتطور الحضرية ، وهذا في ظل التنوع والتغاير لأنماط التنظيم الاجتماعي الذي من شأنه أن يوسع أكثر في مركب السمات التي تطبع خصائص أسلوب الحياة في المدينة التي تعبر عن الحياة الاجتماعية بكل بنياتها، وفي هذا السياق نجد كذلك Martindale الذي يرى أنه من الضروري لفهم وتحليل حركية المدينة وشكلها وما تحتوي عليه من تنظيمات للحياة فيها ، أن ينصب التحليل حول الوحدات المكونة لها وهي التركيبة السكانية و كيفية تحركهم نحو اشباعاتهم الاقتصادية ورغباتهم اليومية ونوعية الانتاج الذي يقوم به سكان المدينة .

كما أننا نجد ماكس فيبر Max Weber قد تعرض إلى هذا الاتجاه من خلال الفعل الاجتماعي المرتبط بمفاهيم العلاقات الاجتماعية والنظم الاجتماعية الأخرى ، والتي يرى فيها أدوات أساسية في موضوع فهم الحضرية ، وهذا لايتأتى الا بالتركيز على مسألة السلوك والتفاعل الاجتماعيين ، لأن في نظره فهم النظم الاجتماعية وتفريعاتها وتعقيداتها تزيد الدارس أو الباحث فهما أعمق لمستوى معدل الحضرية ، باعتبار أن الأفعال الاجتماعية تشكل وحدات بنائية ديناميكية ، ومن ثم فإن شبكة العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع الحضري تعبر كبديل للنموذج في الحياة الاجتماعية الذي يمكن وصفه ومقارنته كأسلوب أو طريقة في الحياة

وهو يدخل في اطار التحديدات المفهمية للمنهج الفيبري المعروف لفهم الظاهرة الاجتماعية حيث يمكن كشف مجالها وحقها .

لأن الأفعال الاجتماعية هي التي توجه أو تلعب دورا مهما في توجيه الأفراد نحو الأهداف في ضوء العلاقات الاجتماعية التي تطبع الحياة الحضرية بأساليب محددة ومعينة وبالتالي تصبغها بصبغة تميزها عن غيرها من حياة القطاعات الأخرى من المجتمع .

فهذا الاتجاه يعتبر أن الحضرية والتحضر معا عملية تغيير ثقافي شامل يتضمن كافة التغيرات التي تمس القيم والاتجاهات وأنماط السلوك ، وهي تسعى من خلال ذلك إلى تحقيق

التواؤم مع بقية الأنماط الأخرى التي يتشكل منها المحيط الحضري ، حيث تتفاعل فيه وضمن حدود النطاق الحضري كافة العناصر المكونة للحياة الحضرية

وضمن هذا السياق في فهم الحياة الحضرية المتشابهة تدخل مسألة المهن التي إن لم يتفطن إليها الباحث قد يكون بحثه مبتورا أو منقوصا لجانب مهم جدا في الدراسات الحضرية السوسيولوجية منها على الخصوص .

إذ من خصائص المدن أنها تعتمد على المهن وخاصة منها تلك التي تستوجب مواصفات خاصة مثل المعرفة العلمية العميقة أو التي ترتبط بسلطة فنية وأخرى تعتمد على القواعد الأخلاقية التي تنظم ممارستها ، وهذه الخصائص والمؤشرات كلها تشكل الملامح العامة للحياة الحضرية وتطبع مكانها مميزات محددة لايمكن وجودها في حياة سكان الريف .

فالتكنولوجيا والصناعة خلقتا قيما اجتماعية واتجاهات نفسية سياسية ، داخل المجتمع الحضري بما فرضته من وجود المهارة الفائقة على المواضيع ، وهو ما يتطلب من الانسان أن يكون على دراية وتدريب علمي وفني شاقين حتى يمكنه السيطرة على مهنته بصورة تجعل الأداء مجديا ، ومن هنا فإن المفهوم للحضرية يربط بينه وبين نظام التعليم والتمهين ومؤسسات التعليم بصفة عامة.

كما أن النظام البيروقراطي يعد هو الآخر أحد المتغيرات المهمة في مفهوم الحضرية ، وهذا الاهتمام لم يكن وليد القرن العشرين بل كان قبل هذا القرن ، إذ نجده عندماركس في سياق حديثه عن نتاج الحقبة الرأسمالية والتفريق بين المدينة والريف والصراع الطبقي في المجتمع الصناعي الطبقي ، أما ماكس فيبر فقد ركز على هذه الظاهرة الحضرية واعتبرها ضرورية في ترشيد وعقلنة الرأسمالية المدينية.

إن التنظيمات البيروقراطية قد باتت تشكل أحد المتغيرات الأساسية في البناء الحضري بكل ما يحتوي عليه من أشخاص ومصالح وسيطرة على مقدرات المجتمع الحضري .

فالمهن يجب أن لا ينظر إليها كنوع تميز به الحياة الحضرية بل تناول إضافة إلى ذلك مسألة الحراك الاجتماعي ومدى انتشاره وهذا كذلك مرتبط في الحقيقة بالتقدم التكنولوجي ومدى استغلال الانسان لذلك من أجل تحقيق أهدافه ومزيد الهيبة والمكانة ، وفي هذا الاتجاه يرى مور Moor في حديثه عن الحضرية وخصائصها الحرية الفردية كمعيار تحث على العمل والانجاز لتحقيق الذات من خلال اتباع نظم وتنظيم الحياة الفردية والجماعية تكون قادرة على حل المشاكل التي تعترض الفرد ، وهذا من خلال الزيادة في رفع مستوى التدريب المهني والتخصصي في مجالات مهنية محددة أو محدودة ، وهذا كله يفرض على سكان الحضر تنظيم أنفسهم والمؤسسات التي يشتغلون بها بشكل رسمي في كل مجالات الحياة .

ومن هنا يمكن القول : إن المجتمع الحضري له من القدرة على خلق نوع متميز من العلاقات بين السكان تجعلهم يتجهون إلى تحقيق الأهداف المشتركة التي تفرضها المدينة بصورة تلقائية ، وبصرف النظر عن التفاوت الاجتماعي والاقتصادي الموجود بين السكان وبين الأحياء داخل المدينة الواحدة ؛ وهذا كله كما أسلفت أن الحضرية بفضل تفاعلاتها المستمرة وعبر الزمن ينتج عنها تصور للحياة والعيش ، يمارس نوعا من الضغط على الأفراد والجماعات للاستجابة له ، هذا بالرغم من سطحية العلاقات الاجتماعية ولكنها مصلحية على العموم ، وربما ذلك هو السر الكامن في تقبل السكان الطبيعة حياة تعمل على أن يكون السير الكلي للمدينة يسير بشكل عادي ومتوازن ، لكن ذلك لا يعني الرتابة ، لأن المدينة (الحضر) إذا عرفت وتعودت على هذا الأسلوب معناه الموت والتخلف ، وهو ما نجده في الكثير من الشواهد التاريخية للمدن التي عندما نامت واستسلمت للرتابة وانغلقت على نفسها ، لأن المجتمع الانساني هو الحركة في كل الاتجاهات وهو الابداع والتطور ككثافة سكانية لابد لها من التغير والتحوير والتعديل في كل شيئ وعلى كل شئ ، وربما تبقى هذه من أهم خصائص المجتمع الحضري .

وهذه الخصائص التي تنجم عن التفاعلات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية تؤثر بدون شك على مستوى البناء الأسري التي اختلفت في مضامينها ومتطلباتها ووظائفها عن تلك التي نجدها في المجتمع الريفي بل حتى بين المدن من حيث الحجم .

فالحياة الحضرية بقدر ما تحتوي عليه من تنوع في العلاقات والروابط الاجتماعية وغيرها بقدر ما بها من تعدد في الاتجاهات والتصورات والرغبات وفقا لبناء شخصية الانسان داخل هذا الكيان المشتمل على مجموعات هائلة من الاختبارات والمنافسة الشديدة التي قد تصل إلى الصراع الاجتماعي والسياسي ، وهي خاصية تتمتع بها الحياة الحضرية عن غيرها من الحياة الريفية .

فالإتصال في الحياة الحضرية بين الناس يحتمل كل شيئ ويؤدي وظائف وأدوار عديدة، وهذا بحسب الزخم الحركي والنشاط الذي تقوم به وتحدثه يوميا تقريبا ليس كحدرد معزولة أو منغلقة بل كانفتاح على محيطها الخارجي ودوائرها التي تكمل بعض النشاطات وتحددها وتنميها ، وهو ما يجعل الحياة الحضرية في حالة نشاط وتفاعل بقطع النظر عن طبيعة العلاقات ، لأنه يجب النظر هنا إلى تلك المحتويات المتفاعلة التي يمكن التعبير عنها كيميائيا حتى تخرج مركبا أويكون جديدا مختلفا عن العناصر والمكونات هذا النوع الجديد.

كما تجدر الاشارة أن هناك دراسات أخرى تركز في بحوثها ووجهات نظرها على المفاهيم أكثر من تركيزها على النواحي الأخرى كالتكيف مثلا لأن البحث يهتم أساسا بالبناء والعمليات الاجتماعية والثقافية والادراك المعرفي .

أما الأنثروبولوجيا الحضرية فإنها في دراستها للحضرية ، فهي تهتم .بمختلف الأنشطة التي تحدث في المدينة؛ ومن هنا نعلم أن المدينة ليست هي المقصودة بالدراسة بل الدراسة تنصب أصلا على ما يدور فيها من الأنشطة التي تطبع الذين يعيشون فيها بطابع خاص وله مميزاته التي تميزه مثل الكثافة السكانية واللاتجانس الاجتماعي – الثقافي والاقتصادي ... الخ والقوى

السياسية عبر التاريخ ، كل هذه العناصر متظافرة تعمل على تشكيل المدينة المعاصرة على الخصوص

فمفهوم شبكة العلاقات الاجتماعية (Net Worth) والذي ركز أصحابه على حصره في نطاق المدن فقط باعتباره يمثل نموذجا يخص مجتمع المدينة على اعتبار أن هذه المجتمعات تعيش وضعا من العلاقات المعقدة والمتعددة متباينة الأشكال والتنوع . ومن ثم اقتصر على المجتمعات المتحضرة وخاصة منها تلك المجتمعات المتقدمة أو المتطورة وحتى المجتمعات النامية التي تعرف نموا حضريا متزايدا ، قد لا ينطبق عليها. الا أن هذا المفهوم يساعد الباحث أكثر على فهم الخصوصيات الحضرية ومدى تكيف الأفراد داخل النسيج الحضري خاصة اولئك الوافدون الجدد وكذلك فحص مدى قوة أو ضعف العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع الحضري

فالمدينة في الحقيقة ماهي الانظام من العلاقات المترابطة بين الفعاليات والنشاطات العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية كذلك ، ومايتفرع عن كل هذه العوامل من متغيرات أخرى لا يمكن إغفالها بكل ما تنطوي عليه من تبادلات والتي في النهاية تشكل لنا الحضرية .

فالحضرية إذن تعني قدرة المجتمع الحضري على استغلال وتجميع وتوزيع الانتاج والسيطرة أو المحافظة على توازن موارد هذا الانتاج ؛ وليس المقصود هنا بالانتاج الاستهلاكي بالمفهوم الاقتصادي بل يتعداه إلى الاستثمارات وتراكم المعرفة والتطور التكنولوجي والعلمي والصناعي والبحث العلمي ، وغير ذلك من

التحولات والتغيرات الاجتماعية التي تعرف انطلاقات جديدة وسريعة ، وكذلك مدى كفاءة الخدمات بحيث تكون قادرة على تغطية المتطلبات الجديدة

فالدراسة في الحضرية تنصب أصلا على طبيعة العلاقات والتفاعلات التي تجمع بين السكان ، لأن هذه العلاقات قد تأخذ صورا متنوعة من الثانوية إلى المباشرة والتنظيم واللامبالاة ، وغير

ذلك من الصور التي نجدها في مجتمع المدينة والتي في مجموعها تشكل ما يعرف بالأسلوب الحضري .

ولعل ذلك ما يجعلنا نقرر أن الأساليب التي تتخذها المدينة لاقرار النظام من سن القوانين واللوائح التنظيمية كلها تصب في هذا الاتجاه قصد ضبط الحياة اليومية الدائمة لان ضغط المدينة اليومية إذا لم يواجه بضوابط سوف يؤدي إلى انفلاتات اجتماعية واخلاقية قد تصل إلى التدمير في أوقات التغير السريع ، وهي بقدر ما هي ضرورية لضبط السلوك والنظام العام بقدر ما هي تساعد الفرد على العيش والقيام بأدواره في ظروف مريحة إلى حد كبير، تجعله بالتالي يدرك أنماط الحياة العامة ، ولكي يستطيع مجتمع المدينة مواجهة الاثار المترتبة عن التجمعات السكانية ذات الحجم الكثيف ، وربما ذلك ما يفسر لنا أن هذه الأنماط الحياتية بكل ما تنطوي عليه من أساليب الحضرية لاتبقى في صورة حيز ضيق بل تخرج إلى نطاق أوسع تبعا للتفاعلات الانسانية والاقتصادية والاجتماعية مهما بعدت المسافة .

فالتركيز في الدراسات التي تستخدم مفهوم الحضرية والتحضر يجب أن يوجه إلى محاولة الكشف عن المتغيرات الأساسية التي شكلت حياة الانسان الحضري بصورة متكاملة ومعقدة من الأساليب والطرائق في الحياة والعلاقات وما انتجته بحيث تخطت حياته لهذا النوع من التكون في الشخصية مع تباين نمط الحياة فيها (الحضر) أحيانا نظرا لعدة عوامل أثرت في الحياة اليومية وظهور المناطق المتخلفة بكل ما تشير إليه من معاني التخلف الثقافي والمكاني.

و – الحضرية والنمو الحضري:

يمكن أن تكون النظرة حول هذا الاتجاه في دراسة وفهم الحضرية أن ننطلق من تعريف لمعهوم الحضرية كما يراها البعض على أنها : (عملية نشأة المجتمعات الحضرية وغيرها ، وتطوير المجتمعات الريفية إلى حضرية ، والتغيير الموجه الذي يعتري المدينة من حيث ازدياد

الكثافة السكانية ، والإشتغال بالأعمال الغير زراعية وبدرجة عالية من تقسيم العمل الاجتماعي ... وتحديد المباني والتغيير الجوهري في استخدام الأرض)

فالحضرية في الحقيقة عرفت تغيرات تاريخية خطيرة جدا من حيث الزيادة أو النمو أو الإنهيار وذلك تبعا للظروف التي يمر بها كل مجتمع ، حيث قد تؤدي إلى ارتفاع نسبة الحضرية أو انخفاضها وتراجعها إذا كان ذلك ما يحده في الدراسات التاريخية للمجتمع الحضري .

أما العالم الحديث فقد خلق مستلزمات من شأنها التسريع في توسيع نطاق الحضرية عبر المواصلات بأشكالها المختلفة الاتصالات والاعلام و امتداد النسيج العمراني فهو خاضع إلى العديد من الظروف الايكولوجية .

كما يذهب البعض إلى اعتبار وتعقيد المجتمع من مظاهر وظواهر الحضرية والتحضر ويستدلون على ذلك ما يذهبون إليه من الحديث حول مسألة المركزية واللامركزية الإدارية واتباع السياسات اللازمة لذلك وما يتبعها من تطبيقات اقتصادية ومع نهاية القرن الثامن عشر 18 م بلغت نسبة السكان الذين يقطنون المدن بين 10 – 20 % من عدد سكان العالم، ومنذ ذلك الوقت والعالم الغربي على وجه الخصوص يعرف زيادة هائلة في الحضرية ، وكان ذلك مصاحبا للاختراعات الصناعية الوسائل النقل والمواصلات ، وتنظيم الحياة الاجتماعية والسياسة الاقتصادية والتجارية في المدن . ومع اطلالة القرن التاسع عشر 19م ظهرت المدينة الصناعية التي تمت بشكل مذهل حيث التحمت العديد المدن المجاورة ببعضها البعض وأصبحت تشكل نسيجا عمرانيا وحضريا و يتسم بكثرة الكثافة السكانية .

ونحن إذا درسنا سكان المجتمع الواحد فإننا ولا شك واجدون هناك اختلافا من حيث الكم بين سكانه الذين يقطنون الريف والذين يقطنون المدن ، وكذلك في الخصائص.

وفي هذا السياق نجد الدكتورة نهى حامد تذهب إلى القول حول مفهوم التحضر بأنه : (عملية التركيز السكاني التي تزداد فيه نسبة السكان الحضاريين إلى عدد السكان الكلي ، ويمكن

أن يزداد حجم هذا التركيز السكاني وأن يزداد عدد المدن دون أن يصاحبها ذلك بالضرورة زيادة في التحضر ، بالرغم من هذه التغيرات في حركة السكان لابد وأن يصاحبها ارتفاع في نسبة السكان الذين يعيشون في الحضر

وهنا نلاحظ أن الباحثة تربط بشكل واضح في مفهوم الحضرية ونمو الحضر بين هما عدد السكان الذين يسكنون المدن وتزايدهم والذين يعيشون في الريف ، ولذلك فإنها تربط أيضا بين المهن للتفريق بين المجتمعين الريفي والحضري (الزراعي في الأول وغير الزراعي في الثاني).ومن جهة أخرى فإن هناك عوامل يمكن استخراجها من هذا التعريف منها :

أ- أن الثورة التكنولوجية وهي تحويل العديد من عمليات الطاقات إلى استعمالات في زيادة الانتاج .

ب - التجارة .

ج - التنقل والمواصلات .

د- الثورة الديموغرافية

فالنمو الحضري عادة ما يعني تلك العمليات التي تصيب تطوير المناطق الريفية والمجتمعات القروية إلى مناطق ومجتمعات حضرية ، وكيف تمت وتطورت إلى أن أخذت وضعا إجتماعيا واقتصاديا وثقافيا مختلفا إلى حد كبير عن الأول في البناء الكلي للمنطقة من حيث كمية ونوع العمل والسكان أو الحركة السكانية، و تقسيم العمل والمنشآت العمرانية إلى غير ذلك من العمليات التي تعمل على تغيير المظهر المرفولوجي والفيزيقي للمنطقة الريفية وانعكاسات ذلك على الانسان و محيطه الاقتصادي السياسي والفكري والسلوكي .

ز- الحضرية في الاتجاهات المختلفة :

إذا كان كما رأينا سابقا أن التحضر يشير إلى الهجرة والتصنيع وغيره مما خلقه الانسان على الأرض لكي يحول بيئته الفيزيقية وغير الفيزيقية ، فإن مفهوم الحضرية يصبح من خلال ذلك

هو الأسلوب أو النمط المميز للحياة . وعلى هذا الأساس أو النظرة فإنها نوع من التكيف مع حياة مغايرة للحياة الريفية، وفي ضوء كل ذلك سنورد العديد من مفاهيمها لدى مجموعة من العلماء والدارسين .

وبالرغم من الدلالات الكبرى والمتنوعة في مدينة اليوم و ادعائها بمعرفتها للحياة المدنية وطبيعة الحضرية ، في الحقيقة أن معرفتها بطبيعة العمليات المرافقة والمصاحبة للتحضر والحضرية لاتزال ضئيلة ، وربما يعود ذلك إلى محاولة البعض عزل الخصائص على شكل من أشكال الاختصاص ، الجغرافيين أو المؤرخين والاقتصاديين وعلماء السياسية .

إذ في هذه الاختصاصات كلها حاول أصحابها أن يضفوا على الحياة الحضرية نكهة وخصائص البعد الواحد بدلا من النظر إلى الحضرية كنوع متحرك ومتغير وصعب فهمه بالتركيز على جانب واحد وعزل الجوانب الأخرى ذلك لأن الحضرية يمكن النظر إليها ودراستها ككائن حيوي متعدد النشاطات والعوامل والدوافع وليس كمكان .

فالمدينة لها هويتها الخاصة بها ، والهوية كما هو معروف لاتتشكل من عنصر واحد فقط ، وبالنظر لمانقدم فإن التحليل السوسيولوجي لفهم الحضرية وتعريفها يمكن أن يكون الأفضل وضوحا والأشمل في الرؤيا لكل ما يجري من عمليات اجتماعية وثقافية .واقتصادية – سياسية داخل المحال أو الحيز الجغرافي ، باعتماده على الفاعل الاجتماعي في كل هذه المجالات وما يسودها ويتخللها من تفاعلات و ارتباطات ومواقف واتجاهات وتبدلات داخلها حسب الظروف والملابسات ودرجة التعبير عن الطموح وطرق التحقيق من خلال المهارات .

وربما من خلال ذلك يظهر لنا مدى خطأ الاعتماد على مسألة الكثافة للتفريق والتمييز بين الحياة الحضرية والحياة الريفية ، وهذا يرجع أنه لايمكن فهم هذه الحدود بشكل صارم وتعسفي ؛ وهذا ما يجعل الباحث أو الدارس أن ينحفظ فيما يصدر من احصائيات وتعريفات للحضرية أو المدينة من قبل العديد من مكاتب الاحصاء في العديد الدول التي اعتمدت مقاييس احصائية

واقتصادية يسهل تفنيدها وتبيان المغالطات العلمية التي تنطوي عليها، وأنها ذهبت إلى ذلك اجرائيا واداريا فقط. أما سوسيولوجيا فلا يمكن الاعتماد عليه علميا أو نظريا وحتى امبريقيا بسبب التأثيرات المتبادلة بين عالم الريف والمدن .

كما أن التقدم التكنولوجي والصناعي وتنوع الشغل والمواصلات وعالم النقل والتجارة كل هذه طغت على حياة المدينة وخصائص وسمات حضرية وثقافية جديدة تصيغ حياة الجماعة بصيغ تتلاءم وتتناسب مع هذه المستجدات ، وهو ما يوحي بأن المدينة ذات سيطرة وهيمنة على من حولها للأسباب السابقة الذكر

إذن كل هذه الظروف تتطلب من ساكن المدينة أن يكيف نفسه معها بشكل يكاد يكون يوميا وهو ما يتطلب منه بذل جهد معتبر نفسي وعقلي وجسمي .

وهكذا تظهر الحضرية من خلال هذا التحليل ، ليس باعتبارها منشأت صناعية أو تجارية أو ثقافية أو دينية فحسب وإنما تلك الأساليب الحياتية للجماعية اليومية ، وهو العمق الذي يجب أن ينتبه إليه في الدراسات الحضرية ؛ وهي ولاشك علامة هامة وفارقة بين المدينة والريف ، فالتناغم مع الحياة الجديدة هي أساس ولب الحياة الحضرية لدى الانسان المقيم في المدينة والمتمدين فعلا ، وليس الذي يسكن القصور الفاخرة أو الدارات الفخمة (Villa) لمجرد أنه ثري وثراؤه هذا حديث ، ولكنه مختلف في أساليب حياته وأذواقه .

فالمدينة إذن ذات سلطة غير مرئية على سكانها لأنها معنوية تكمن في هذا الأسلوب وتلك الطرق للحياة التي تمارسها بكل حيوية .

فالمدينة من وجوه عديدة تعد المكان الذي يمكن فيه تحقيق أهدافه وأحلامه بفضل ما توفره له كمكان حضري واسع مع الامكانيات والحركة للابداع والابتكار ، في سبيل تحسين ظروف حياته المختلفة وفي شتى المجالات ، عاملا على تذليل كل الصعوبات والعراقيل التي تقف أمام تقدمه.

فرضاء الانسان وتغلبه على الظروف المحيطة به لايمكن التوصل إليها لو لم يكن يعيش في تجمع الذي بفضله يندفع إلى التفكير في الأساليب والطرق التي يستطيع بها تحقيق تلك الطموحات وترقية الوسائل .

إن مسألة الحضر في الحقيقة شغلت منذ القديم تفكير المفكرين والعلماء وحتى الشعراء وفي كل الحضارات ، وهو ماينم على أهمية التجمعات الحضرية وكذلك ما ينتج عنها من مشاكل ومصاعب حياتية ونفسية واجتماعية وسياسية مع مر الزمن التاريخي للانسانية .

فالمدينة بهذه الصورة إنما هي تعبير عن تجارب الحياة الانسانية في الوسط الحضري المترامي الأطراف والمتعدد الاتجاهات والتأثيرات ، وتلك ظروف كلها جعلت الانسان يدخل في صراعات رهيبة مع الحياة الحضرية التي كان سببا في خلقها ، لكي يعيش هانئا فيها ، باتت مصدر قلقه وتململه وضيقه النفسي وشعور بالارهاق جراء التحولات المتسارعة حوله في الحياة الحضرية ، ومن ثم كيفية التعامل مع المستجدات من الصعوبات والمشاكل ، وما فرضته من أنماط حياتية جديدة .

هذه التصورات والاتجاهات فتحت الباب واسعا أمام علم الاجتماع الحضري على وجه الخصوص للولوج في تلك المشاكل ودراستها دراسة علمية ، مستعينا بالكثير من الفروع العلمية الأخرى ، بغية فهم سلوكيات الانسان الحضري وطبيعة العلاقات التي تربطه مع الغير في الحيز المكاني وفقا لكمية مخزون الخبرة التي أضحى يتمتع بها داخل أنساق الحياة الحضرية ، ومن هنا نلحظ أن النسق الحضري ليس نسقا منغلقا عن بقية الانساق الأخرى المشكلة لحياة الانسان ، بل هو يتعامل معها سلبا وايجابا بحسب الملابسات والظروف وعليه فهو ليس النسق المسيطر دائما

ثم إن هناك قضية هامة ونحن نبحث في مفهوم الحضرية لابد من التأكيد عليها، هي أن الحياة الحضرية في الحقيقة من ابداع الانسان وخلقه وانتاجه فهو الذي يحدد لها أطرفها و كيفياتها .

وفي ضوء هذه الرؤية للحضرية يصبح الانسان هو العنصر الأساسي في كل ما يجري في المدينة (الحضر) والتي فيها يجب النظر إلى مشكلات الحياة الحضرية في مجموع علاقاتها بالانسان لأنه المتغير الأساسي فيها بكل ما يحمله ويتمتع به من ذكاء ومهارات وكثافة سكانية في مكان محدد جعلته يطور حياته على الدوام حتى يمكنه التغلب على متطلبات الحياة في ظل التغيرات الاجتماعية المختلفة

لويس ويرث و الحضرية:

وربما هذا ما دفع لويس ويرث I. Wirth امن التنبيه إلى ضرورة دراسة الحياة الحضرية ليس على أساس تعدد السكان الموجودين في حيز أو مجال محدد بل يجب أن تركز الدراسات الحضرية على جموعة متنوعة من المتغيرات بما في ذلك متغير الكثافة السكانية ، وهذا التنبيه جعل العديد من علماء الحضرية يوسعون مجالات المتغيرات ليشمل عدد المقيمين في غرفة واحدة ووسائل النقل العامة والخاصة وغيرها من العوامل التي يرون فيها سمات المدينة التي تختلف عن الحياة الريفية .

فالعلامة لويس ويرث L Wirth استفاد كثيرا من التراث السوسيو أنثربولوجي الذي كتب حول المجتمعات المتقدمة أو البدائية ، والتحولات التي عرفتها مجتمعات العالم ولأسباب عديدة ، ومن النظريات الاقتصادية والجغرافية التي تناولت المدينة بالدراسة والتحليل .

من كل ذلك توصل إلى صياغة مشروع نظريته حول ما يعرف بعلم الاجتماع الحضري – الريفي ، حيث أراد أن يؤسس بعض المقاييس العلمية تصلح بعد ذلك لتكون عامة على كل

المجتمعات الحضرية بقطع النظر عن مدى التقدم الصناعي والتطور الثقافي الذي عليه المجتمع المدروس .

ومن هنا تظهر مهمته هذه تصب في البحث عن القواعد والطرق المنهجية التي تسهل عمل الباحث أو الدارس في حقل الريفي – الحضري ؛ ولهذا فإننا نجده لا يقيد نفسه لتعريف المدينة كمكان للحضرية بل وسع مفهومه إلى العديد من العوامل والمؤشرات التي تؤثر في محيطها العام وليس الخاص بحيث تصبح مصدرا و مرجعا للعديد من قواعد السلوك والضم والتنظيمات الإجتماعية والنفسية والآداب العامة .

وفي ضوء هذه الرؤية ينظر إلى المدينة ليس على أساس المكان الذي يعمل فيه الانسان أو يقطنه ، بل ركز على جوانب النشاطات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أي على الفعل اليومي الذي يولد السلوك الجديد وأساليب التعامل الجديدة وفقا لحركة النشاطات المختلفة سواء على مستوى السوق بكل أبعاده أو على المستوى السياسي والثقافي والانساني والإداري

فهذه النشاطات كلها تمارس تأثيرات عديدة ومتنوعة على الحياة اليومية للإنسان وفي هذه الحركة تعمل على تهذيب وتعديل أساليب حياته وفق هذه المعطيات ؛ وبذلك يظهر التسلسل التاريخي لتأثيرات الحياة الحضرية ، عن الزمان والمكان بكل ما يحمله ذلك المسار من تطورات في المناشط المختلفة التي تجعل من المدينة مركز اشعاع وأسلوب حياة وهو ما يؤهلها لكي تكون محط أنظار الطامعين من سكان الريف والذين أصبحت القرية لاتستجيب ولا تعبر عما يطمحون الوصول إليه وهو ما يفتح باب النزوح والهجرة من الريفي نحو الحواضر الكبرى .

فالحضرية تفرض أسلوبها الخاص في حياة الجماعة طبقا للعديد من المعطيات و التطورات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها .

ومما تقدم يمكن لنا أن نذكر بالخصائص التي وضعها ويرث والتي من خلالها يتحدد مفهوم المجتمع الحضري عند مقابلته بالمجتمع الريفي ، حيث يذهب إلى القول إن المجتمع يبتدئ في

الظهور كلما : (زاد عدد السكان ، وارتفعت معدلات كثافتهم ، وعظم تباينهمه عبر ذلك عن الخصائم المرتبطة بالحضرية ، تلك التي تتمثل في ضعف روابط القرابة والجيرة وتضاؤلها ، ونتيجة لذلك تظهر المنافسة ووسائل الضبط الإجتماعي الرسمي لتحل محل روابط التضامن . كذلك فإن العلاقات العائدة بين أفراد المدينة ثانوية وسطحية وإنتقالية)

كل هذه الخصائص والمميزات والأوضاع، تخلق الضرورة لإنشاء اخلاقيات وسلوكيات من نوع تكون قادرة على تنظيم الحياة وبتطورها يتطور النسيج العمراني بالاتساع، وهو ما يستدعي انشاء الأحياء المحيطة بالمدينة والضواحي ، وهو ناتج عن زيادة الكثافة السكانية زيادة الحاجة إلى التخصص والتنوع في التخصص وكذلك التفاوت والتمايز الاجتماعي الطبقي الذي خلفته ظروف البيئة ونوعية التفاعل الاجتماعي .

وعند النظر إلى هذه الرؤية أو المستوى الحضري يمكن لنا القول أن الحضرية كمفهوم بالرغم من المحاولات الجادة الكثيرة للاتفاق على مجموعة من المقاييس التي يمكن تعميمها لايمكن التسليم بذلك لأن الحضرية حقيقة هي واقع علمي الا أنه تاريخي أيضا وهو ما يجعل التطابق بعيد المنال بل هو مغاير للواقع لأن كل مجتمع كبير أم صغير منقدم أو نام فإنه خلق حضريته من ظروفه .

وتأسيسا على ذلك يمكن لي القول : إن مراعاة هذه الظروف عند الدراسة مهم جدا خاصة ونحن ندرس مسألة النماذج الريفية الحضرية ، فإغفال مثل تلك التكوينات التاريخية قد يؤدي إلى أخطاء علمية ومنهجية خطيرة في ميدان علم الاجتماع الريفي – الحضري أو علم الاجتماع بصورة عامة الذي يدعي لنفسه الموضوعية في الدراسة والنتائج بالتالي .

فالهدف من الدراسة السوسيولجية للحضرية هو أن تتوخى وتسعى أيضا إلى انتقاء عناصر الحضرية التي تميزها كأسلوب في الحياة للجماعة الانسانية ما تحدثه من أثر في النظم والتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية على الحياة ؛ وبالتالي محاولة صياغة طابع معين للحياة

الاجتماعية ، ربما ذلك ما يوضح أكثر مدى الاختلاف في المقاييس ، وهو ما جعل . Wirth يذهب إلى القول : بأن المدينة مكان يعرف عددا كبيرا من السكان وليسوا متجانسين اجتماعيا وهي عوامل قابلة للدراسة والاختلاف وفقا لطبيعة وتشكل المدينة التي تعد المركز الذي تنطلق منه الحضرية إلى المناطق الأخرى .

وإذا عدنا مرة أخرى لفحص وجهة نظر لويس ويرث L Wirh فإننا نجده قد نظر إلى المسألة أين جمع بين مفهومي التحضر والحضرية في آن معا إذ اعتبر التحضر على أنه عملية اجتماعية وذو خصائص اجتماعية في ذات الوقت ، وعليه فهو يقرن بين التحضر كإقامة والتحضر كظاهرة اجتماعية ، وهذا يتبين من خلال تعريف المدينة عنده بأنها: (تجمع كبير ثابت ذو كثافة عالية و مكون من أفراد متميزين اجتماعيا)

وإلى جانب هذا التعريف فقد وضع مجموعة من الخصائص والسمات المكملة لنظريته يمكن اجمالها فيما يلي :

1- صور الفعل الاجتمعي والذي يعني به مايلي:

أ- التضخيم النسبي لحجم المدينة وما نتج عن ذلك من تنوع الأفراد .

ب – حل الضبط الاجتماعي محل العرف في القرية

ج – طابع العلاقات الاجتماعية بتغير وفق الحجم ونمو المدينة ومايترتب عن ذلك من سطحية العلاقات الاجتماعية .

2 –صور التنظيم الاجتماعي والذي يتمثل فيما يلي :

أ- تقسيم العمل ونموه نظرا للتصنيع وتطور آليات السوق على المستوى المحلي والوطني ب–الاتصال .

ج – التخصص و ثمره و توسعه يؤدي إلى التمايز بين الأفراد والجماعات

د- سطحية الاتصالات الاجتماعية .

هـ – ارتفاع قيمة الأرض للبناء .

و- التناقض الحاد بين جماعات العمل لعدم وجود العواطف المتبادلة بينهم.

ز- ايقاع الحياة ومناشطها تزداد سرعة .
ح - زيادة الاعتماد على وسائل الأمن .
ط- عدم وضوح التمايز الطبقي .
ي - انتماءات مختلفة لسكان المدينة .

فالحضرية عنده تشكل مجموعة من النظم الاجتماعية والاتجاهات التي تتواجد عندما يتعايش الافراد والجماعات بصفة دائمة ولكنها يسودها التمايز المهني ، حيث تؤثر هذه الصور والخصائص في سكان المدن ، في الداخل وكيفية الانفاق اليومي أو الشهري أو السنوي ونمط الاستهلاك المتنوع داخل المجتمع الحضري ، ومستوى الادخار ، ومما لاشك أن كل ذلك ينعكس على البناء الاجتماعي الثقافي وكذلك المصالح المشتركة والشعور الجمعي بالمصير المشترك .

وهذه الحركية في الحياة الحضرية بالرغم من أنها ليست متجانسة كما لاحظنا إلا أنها منسجمة في النسيج الحضري الكلي ؛ وهنا تظهر بصورة واضحة جلية مدى قوة وتأثير الحضرية في الانسان وعلاقاته ونشاطاته المختلفة ، وهو ما يجعلنا نؤكد على شئ مهم في هذا الصدد وهو كيفية تشكل الشخصية الانسانية الحضرية بأبعادها ومصوغاتها وقيمها الاجتماعية والسلوكية في ظل هذا البناء الاجتماعي الشديد التنوع ، والممارسات ذات التأثيرات للقوى المختلفة بما في ذلك التراث الثقافي و مختلف التنظيمات الأخرى

إلا أن الذي يجب أن يذكر في هذا المجال أن الإنسان ، وكما أكدنا سابقا حول استجابة وتفاعل الإنسان مع الظروف الحضارية ، فإنه يلعب دورا فاعلا وليس خاضعا ، فهو يكيف الحياة الحضرية وفقا للمسارات والتغيرات التاريخية ، في كل مرحلة حضارية بما يتميز به من توعية ، وكذلك يكيف نفسه كإنسان مع المستجدات حتى لايقع الاحتلال والتخلف الذي قد يضعف فاعليته في المحيط الحضري والثقافي بصورة عامة ، وهو في كل ذلك يعبر عن نفسه وعن حركته واستمراريته ككائن يختلف عن بقية المخلوقات الأخرى.

ويذهب جورج بيار Pierre Georges في حديثه عن الحضرية إلى أنه مفهوم المقصود به هو الطريقة للمحافظة والانجاز المدن ، ومن هنا فهي تحمل وجهين أو مظهرين الأول الوصفي والتفسيري . وهذا الجانب قابل لمفهوم : تحليل العوامل المختلفة المشكلة للمدينة وهو بالتالي يندرج ضمن الأطر العلمية .

أما المظهر الثاني فهو معياري وهو يتمحور حول المعرفة العلمية للعمليات والعوامل المودية للحضرية ، وهذا من خلال دراسة جميع الشروط لحياة المدينة وهي كما نرى أنها مسائل تخطيطية على كل المستويات ، إذ بواسطتها يمكن وضع الخطط السياسية والادارية ، أي ما يسمى بامكانية اتخاذ القرارات التنظيمية .

وعلى هذا فإن مسألة المعيارية الحضرية بأشكالها الاقتصادية والاجتماعية والتي تكون مسؤولة على تكييف حياة الجماعة في مظاهرها الخارجية و مختلف الأبنية العليا الأخرى لتنظيم حياة السكان .

فالحضرية عنده هي مسيرة طويلة وسلسلة غير منقطعة في حياة المجتمعات وفي ضوء هذه العمليات الزمنية والمكانية تفرض طريقة الوجود الاجتماعي النفسي والثقافي وغيره ، ونسق العلاقات الاجتماعية والتي في مجموعها تكون السلوك الاجتماعي التاريخي للجماعة بكل أبعاده ومنطلقاته الفكرية والشعورية أو الذاكرة الجماعية وتعبير عن مجرى سلم قيمي لمجمع الطبقات الاجتماعية والفيئات المختلفة المشكلة للمدينة، التي تعيش في حالة دائمة من التغييرات والتحولات على جميع المستويات المادية والمعرفية والمهنية والاقتصادية والسياسية ، والتي من خلال تفاعلات هذه المتغيرات تكتسب الحياة الحضرية استمراريتها وديموميتها من حيث أنها تعبر عن ا المدينة والمجتمع في آن معا .

فالحضرية بمجال واسع ورحب يشجع على المضي قدما في اكتشاف الحياة وأسباب استمرارها وغناها في كل الحقول ، وهذا بفضل ما تتمتع به من حث الإنسان فيها على التطلع والتجديد والاقدام وروح المغامرة، وهو يعكس تقريبا الحياة في المجتمع الريفي

الاتجاه الأنثربولوجي :

إن البناء الاجتماعي في دراسة المجتمع الحضري تعد ذات أهمية بالغة في المفهوم الحضري والفروق بين المجتمعين الحضري والريفي – ذلك لأنه من خلال الفهم الحقيقي هذا البناء ، يمكن الباحث من الغوص في العديد من القضايا الأخرى التي قد لاتجد مثيلاتها في المجتمع الريفي من حيث الجنة .

ولذلك عمدت الكثير من الدراسات الحضرية والتي وظفت المناهج والمداخل الانثربولوجية باعتباره يدرس المدينة كمجتمع محلي ذو مميزات وخصائص كامنة في كلية تلك المتغيرات مجتمعة ومن ثم تعطيه تميزه عن غيره من المجتمعات الريفية أو القبلية وتمثل تلك المكونات البنائية فيما يلي :

1–طبيعة الأساس الاقتصادي الذي يركز أساسا على الصناعة والمشاريع الاستثمارية والنقدية أو التجارية والخدمات .

2 –الجانب الوظيفي فهر متعدد في المجتمع الحضري .

3–إن الحضر عادة ما يتسمون بنوع من الاستقلالية النسبية ، من حيث الإنتاج والسلع والخدمات .

4–الجانب الفكري والتي تتميز بها المدينة عن غيرها ، وهذا نتيجة لتوافر العديد من الشروط التي تساعد على النمو الفكري والانتاج الفكري مثل وسائل الاتصال والاعلام والطباعة والأماكن الثقافية الأخرى .

5-نوعية العلاقات الاجتماعية التي تتيح حرية أكثر للأفراد سواء في الفكر أو السلوك ، والمنافسة ، وهي كلها عوامل تجعل العلاقات الاجتماعية والمهنية تقوم على المنفعة والمصلحة والسطحية ، وكذلك البناء الطبقي للمدينة الناتج عن تلك العوامل والمتغيرات .

ولكن ذلك لا يعني أن سكان الحضر متفككون ومنعزلون بل هم متكاملون في أداء الأدوار والوظيفة والاجتماعية والعائلية بالرغم من التركز السكاني الكثيف وعدم التجانس

إذن فإن هذا المنهج في الدراسات للظاهرة الحضرية يدرسها في ضوء متغيرات اجتماعية وانثربولوجية، وهو لا يعني أنه يقتصر فقط على تلك المتغيرات بل هو يتعداها إلى بقية التحليلات والمناهج الأخرى حتى تكون المعالجة متمكنة وشاملة لكل الأبعاد التي تدخل في تشكيل الظاهرية أو الظواهر الحضرية ؛ فهو عندما يعنى بدراسة السوق والمساحات الخضراء ومناطق السكن وغير ذلك من أماكن الترفيه فلا يقتصر النظر إليها على أنها أماكن الاستخدام الأرض فقط وبالتالي التعامل معها بشكل مادي ، وإنما بما تعكسه من قيم وأنماط سلوك وأساليب تعامل مع البيئة الحضرية.

فهذا الاتجاه يرتكز على :

أ- السكان .

ب- نوعية العلاقات الاجتماعية السائدة .

د- درجة التغاير التي تسم المجتمع .

هـ- الاتجاه الثقافي :

بالرغم من أن هذا الاتجاه موجود لدى العديد. علماء الاجتماع وغيرهم من المهتمين بالتراث الحضري الا أننا سنقتصر في هذا الاتجاه على رأي أحد الدارسين الذين اولوا اهتماما كبيرا بالدراسات السوسيولوجية الحضرية ، وخاصة لأهم نظرية من مدرسة شيكاغو التي تعد من أكبر وأقوى المدارس في هذا الشأن نظرا لما تحتوي عليه من كم هائل من الاساتذة في حقول الثقافة

والبيئة والاجتماع والأنثربولوجيا، وأعني بها نظرية لويس ويرث التي سبق شرحها في الأوراق السابقة في هذا الفصل وحتى الأراء الأخرى كما لاحظنا مستلة كلها من نظريته ، ولأهميتها وما أثارته من جدل نجد Cloud .S . Fischer من الذين جذبتهم نظرية ويرث في الحضرية انبرى ليكتب فيها هو الآخر بشكل تقريبا معاكسا لمفهوم الأول ، وهذا مانجده في مقالة له في المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع (A.J.S) في سنة 1975 .

وقد انطلق في وجهة نظره الناقدة أصلا النظرية ويرث المتعلقة بمفهوم الحضرية كأسلوب في الحياة .

حيث رأى أن هذه النظرية كانت واقعة تحت تأثير العامل الايكولوجي بشكل واضح وعليه فإن المقاييس التي استعملها Wirth للدلالة على الحضرية مثل الكثافة والحجم ، والهجرة كل هذه العوامل هي ايكولوجية .

ومع أن C. Fischer .لم يهمل ويسقط تلك العوامل السابقة الذكر وهو يؤسس لمعنى الحضرية الا أنه يتناول كل ذلك من وجهة مخالفة للأولى حيث ركز في مفهومه على الجوانب الثقافية الفرعية وبأسلوب يختلف عن النظرية الويرثية لاعتقاده أن التجمع السكاني ينتج تنوعا في الثقافات الفرعية من حيث القوة ويفرز روح الانتشار بينهم ؛ وهو يصرح في بناء نموذجه بأنه سوف يركز في توجهه لمفهوم الحضرية نحو الفروق الثقافية والسلوكية الناتجة الاقامة في المجتمعات المحلية المستويات . التحضر أو لعمليات التحضر مع عدم اهمال نقطة مهمة جدا في هذا الصدد والمتعلقة بالفروق بين صغر وكبر سكان المجتمعات المحلية أي أن البحث في المسألة خاصة في المجتمعات المعقدة أو المتطورة حول الأمور مثل العمر ، التكوين الاثني ، المستوى الثقافي ، وهو ما يجب النظر إليه بعين الاعتبار ولو بصورة جزئية ، لأن الاختلافات تكمن في الفروق الثقافية والسلوكية أكثر من تلك المتعلقة بالعوامل الاقتصادية والبناء السياسي ، ولأنه كذلك يرى في مفهومه للحضرية بأن مسألة الحجم والكثافة تتمتع كل منهما باستقلالية في الوقائع والأحداث وليس الانحراف أو التفكك .

إذن فتوظيف الاتجاه الايكولوجي في فهم الفروق الريفية الحضرية يعد قاصرا ولا يمكن الركون إليه علما أنه لايفهم من ذلك أنه يجب التخلص منه أو استبعاده نهائيا في مفهوم الحضر ، بل يجب النظر إليه كواحد من مصادر الفعل الاجتماعي وتأثير المحيط على تكوين شخصية الأفراد وحياتهم الاجتماعية ، وفي هذا المضمار فقد أكد العديد من السوسيولوجيين هذا الاتجاه ، بحيث لا يخفون التأثير المحدود للايكولوجيا في انتشار الحياة الحضرية ، ذلك لأن الحياة الاجتماعية ليست ايكولوجيا بل هي أيضا عائلة ، جيدة و اتصال ومجموعات أخرى هائلة صغيرة .

كل هذه تشكل حياة الانسان في المدينة ولأن الحياة في المدينة برونها وكأنها فسيفساء) (Mosaicما تتوفر عليه من حياة غير تعاقدية أو تقليدية ومن وجهة النظر هذه يذهب Fischerإلى عمق فهمه للحضرية على أنه كلما كانت الثقافة الفرعية قوية وظاهرة متغيراتها ومؤشراتها كلما كان المجتمع أكثر حضرا ؛ وهذا بفضل تفاعل الانسان الفرعية وتساندها داخليا ، وخاصة بين القطاعات المختلفة ودورة الحياة بما في ذلك المصالح المشتركة بين الجماعات ، فهذه الترابطات بين التحضر واضح جدا وملحوظ خاصة على مستوى العامل الاقتصادي والمنظمات والتنظيمات واختلاف الأمكنة وما يتبع ذلك من تقسيم للعمل والوظائف الناتجة عن ذلك ومحتوياتها أو متضمناتها والتحضر ، هي كلها في الواقع عوامل اجتماعية ونابعة من العالم الاجتماعي ؛ لأنها تحمل روح بنائية داخل هذه المؤشرات ، مما يدفع بعملية التحضر إلى التوسع في قضية التحضر من خلال ذلك تربطها الثقافة الفرعية ونموها وازدهارها وتفاعلاتها مع بعضها ، اضافة إلى الهجرة والعائلة ونمو الضواحي، حيث يمكن للثقافات الفرعية النمو والتوسع والهيمنة على الجماعات وتدفع بهم إلى التغير وقبول التطورات المختلفة الناتجة عن هذه المراحل ، بالاضافة إلى الحركة المعرفية وما تقود إليه من تجانس بين الجماعة ، اضافة إلى ذلك فهو لا ينفي ما تتميز به المدينة من توترات واشتمالها على بعض الرابطات والمنظمات

التي تعمل على تنشيط أو انشاء بعض أوكار الجريمة المنظمة ، وهي تدخل ضمن مفهوم الثقافات الفرعية.

والملاحظ أن الحياة الحضرية تعيش على كم هائل من التنوع الثقافي والمهني والقيمي ، وهذا متأتي من بنائها السكاني والفكري ، والعائلي والاقتصادي والتنظيمي ، وهي كلها أمور تولد حدة التوتر بين التفريعات الثقافية ويرفع من قدرة التنافس والصراع بين الجماعات وتلك الثقافات ، وهذا كله مدعاة إلى رفع مستوى واثراء الثقافات الفرعية ، وهو ما يعني تعصبا أكثر للإنتماء للجماعات الثقافية الأصلية ويعمل على تدعيم وحدة النمط الأخلاقي بين الجماعة المنتمية للثقافة الفرعية في المجتمع الحضري (المدينة).

ومن خلال هذه العمليات يتسع بمجال الاتجاهات إلى المواقف السياسية وغيرها من مجالات النشاطات الفكرية والعلمية والصناعية والتجارية .

فالمكان الحضري كلما اتسع كلما عرف مصادر متعددة للانتشار الثقافي وإلى كثير من التكيف والتقبل لهذه الثقافات الفرعية بكل ما تنطوي عليه من أساليب إيمانية واعتقادات ومثل عليا وغيرها من السلوك والمعايير المستلة من العديد من العوامل .

فالانتشار الحضري يشير إلى العدد الهائل من التكيف . المعتقدات لهذه الثقافات الفرعية ، وعملية تكييف السلوكيات الجماعية والفردية للآخرين ، وهنا تظهر سيطرة الثقافة الكبرى (الحضر) على غيرها من الثقافات الفرعية ، وهذا يتعلق بالعديد من التغاير إلى محددات التقارب بين المجالين الكبير والصغير أي في ماهية نقاط التلاقي بين الجماعة في كلا المجتمعين.

وهذا في الواقع ما يظهر من انتشار النمط الحضري إلى الخارج أي عملية حضرية تكون أقوى من عملية حضرية أخرى أضعف منها ، وهذا أيضا ما يفسر لنا لماذا نجد العديد من العناصر الثقافية الفرعية تعيش بجوار الثقافة الغالية والتي تظهر على أكثر من مستوى حياتي في المدينة .

وهذا كله ما يفسر طبيعة الحياة الحضرية ، والاختلاف والتباين والتغاير بين السكان بين أي جماعة وأخرى ودرجة الاتصال بينهم ، وهذا ماهو واضح أكثر في المجتمع الأمريكي أي المدن الأمريكية الكبرى ، فهو نموذج يكاد يكون غير مكرر ولأنه ولدته ظروف تاريخية وشكلت المدينة الكبرى تراثها بحيث أصبح واضحا للعيان التباين في المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، وعلى هذا الأساس فإن اهمال ما تلعبه القرية من دور في تشكل الحضرية أو المدينة بعد خطأ علمي خطير لأنه يحجب على الباحث عناصر مهمة في فهم النموذج الحضري وكيف تشكل .

فهو يؤكد بشكل واضح على مسألة مهمة وهي أن المجتمع الحضري أي مفهوم الحضر يحتوي على ما يسمى بالمجتمع اللاتعاقدي حيث تعيش الناس هذه الحالة ، ويؤكد كذلك على المسائل السلوكية في المفهوم الحضري لأنه جمل حيوية من نوع جعله في حالة نمو وتطور دائم وانتشار بالتالي ، فالحياة الحضرية تتيح للفرد مدى واسعا بتمكينه بالعديد من البدائل هذا بالرغم من اختلاف سكان الحضر حول هذه البدائل ؛ كما أن الحضرية هي محتوي قائم على أساس أنه مصدر وللتغير الثقافي وهو موطن للابداع الفكري والعلمي، ودقة التنظيم للحياة الاجتماعية والمهنية، وقوة وسيطرة الاتصال المتعددة على الجماعات السكانية.

ل – الاتجاه التكنولوجي :

لقد ربط الكثير من الدارسين بين مفهوم التحضر وزيادة التصنيع والتكنولوجيا واعتبروا أن هذا الأخير يمثل متغيرا مستقلا وبقية المتغيرات الأخرى تابعة ، وعليه فإن نسبة الحضر تزداد كلما تقدم أو أحرز المجتمع تقدما في مجال التصنيع والتكنولوجيا .

هذا الاتجاه يعتبر من المتغيرات و العوامل الهامة التي دفعت عجلة النمو الحضري إلى التوسع بالرغم من أنه يرى أن العامل التكنولوجي هو الأساس ، وهو كذلك يمثل في الغالب وجهة النظر الغربي الصناعي ، الذي ينطلق أن التكنولوجيا والتصنيع أحدثا تغيرات هامة ليس

على مستوى الجماعة أو الأفراد فقط بل إنه أوجب ضرورة ظهور العديد من القوانين وقواعد التنظيم الجديدة ، وهو ما يتجاوز حدود المحيط إلى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية .

فالتكنولوجيا تعد للأفراد والجماعات مستويات مختلفة للحركة في كل الاتجاهات . وجميع الميادين ، وبذلك يكون تأثيرها واضحا على البيئات الاجتماعية الحضرية والنظم التربوية والمفاهيم العلمية ومن ثم الحياة الفكرية والثقافية وحتى الدينية والأسرية بكل ما تتضمنه من وظائف و أدوار ومراكز .

فكل هذه النظم والتنظيمات الاجتماعية والمادية وغيرها تتغير بنيانها لكي تتواءم مع الظروف الحضرية الجديدة القائمة على آثار التوسع السريع في النشاطات الأخرى الاقتصادية الطبيعية والاقتصادية وتحول أنساق البناء الاجتماعي من مضمونها التقليدي إلى اطارها المحدث بما يتضمن ذلك من بروز علاقات اجتماعية جديدة "

فهذا الاتجاه يؤكد على متانة العلاقة بين العاملين التحضر والتصنيع من خلالها ما يوجد بينهما من تفاعل يحدث التغير الاجتماعي في جميع ميادين الحياة وهو بالتالي يرمي إلى الحداثة التي ترادف الحضرية .

فالمستوى التكنولوجي للمجتمع يلعب دورا نشطا في ظهور العلاقات الاجتماعية الجديدة التي تتسق مع عناصر النمط التكنولوجي الحديث ، حيث يرى فيليب هاوزر Phylip Hauser بأن أهم خاصية أو سمة للمدينة الصناعية أنها تمتعها بقدر كبير لتقسيم العمل والعلاقات الاجتماعية السائدة بها ثانوية، وتسودها المصلحة المادية بالدرجة الأولى كما أن التنظيم الاقتصادي على غاية من الدقة اور والحداثة .

فهذا المفهوم للحضر يركز بشكل أساسي على التصنيع واعتباره المتغير المستقبل وبقية المتغيرات تابعة .

ويمكن رد ذلك إلى انبهار العديد من العلماء الاجتماعيين الأمريكيين على الخصوص بما أحدثته النقلة الشديدة للتصنيع والتكنولوجيا في مجتمعهم حيث انعكس على جميع نواحي المجتمع بما في ذلك الريف الذي عرف تحول نسبة عالية من سكانه نحو الحضرية ، مما جعل هؤلاء الدارسين وبعض العلماء يعتقدون أن مجتمعهم قد وصل إلى درجة التوحد

والحقيقة يمكننا تلخيص هذا الاتجاه في مفهوم الحضر في النقاط التالية :

أ- اختفاء العديد من الظواهر التي كانت محل دراسة من عالم الريف .

ب – إن الاستعمال المتزايد للمواد التكنولوجية على مستوى المجتمع الكبير أعطى الاعتقاد باختفاء الفروق بين المجتمعين الريفي والحضري .

ج – اختزالهم إلى أبعد الحدود العوامل الأخرى .

د- التركيز على الصناعة والادارة والدواوين .

هـ – اسندوا كل تغير يحدث في المدينة إلى عالم الصناعة ، وبكل ما فيه من نشاطات اقتصادية وعلمية ومهنية وثقافية أيضا .

و –التغير الاجتماعي يتحدث عن طريق هذه العناصر ويتجه نحو الريف الذي يأخذ في تمثل المعطيات المادية الجديدة والتي ما تلبث أن تسيطر على حياة و كيان الأفراد والجماعات وهو يؤثر في الروابط القائمة بين الجماعات داخل البناء الاجتماعي بكل مستوياته .

ز- اعتبار العامل التكنولوجي السبب الرئيسي والحاسم في كل التغيرات الاجتماعية ، وباختصار فإن هذا الاتجاه اعتقد اصحابه بأن انتشار العناصر المادية من المدينة صوب الريف قد أثر تأثيرا مباشرا في الانسان الأمر الذي أحدث لديه توجهات جديدة على مستوى السلوك والتفكير وغير ذلك من مناحي حياته .

وفي هذا الصدد ير ليونارد رسمان Leonard Reisman أنه ليس هناك طريقة واحدة يمكن من خلالها أو بها تصبح المجتمعات حضرية ، إذ يمكن أن يكون مجتمعا منحصرا من الناحية

السياسية والديمغرافية ، أكثر من كونه منحصرا من الناحية الصناعية ، كما وقد يكون مجتمعا آخر منحصرا من الناحية الصناعية دون أن يكون متحضرا من الناحية الديمغرافية .

فالتحضر بهذا المفهوم ليس له اتجاه واحد بل هناك اتجاهات متعددة وإن كان هناك اتجاه طاغي وهو التصنيع يؤدي إلى التحضر.

ان التعامل مع المجال الحضري و فهم محدداته تستدعي ضرورة تحديد طليعته فهذه الاخيرة تساعد على بلورة التخطيط الحضري العقلاني و صياغة السياسة الفعالة للتعمير ان تحديد هذه الطبيعة المجالية للفضاءات الحضرية تعمل على تحديد ما نريده من مدننا لكي تكون ذات وظائف تنموية قادرة على انجاح البرامج الاقتصادية التي تضعها الادارة .

2-طبيـــــــــــــعة المجال الحضري :

أ-الطبيعة الهندسية: فالمجال الحضري يتميز بشكلة الهندسي من حيث ابعاده و مساحته و امتداداته شكله الهندسي ،فالمعطيات الهندسية للمجال تجعل هذا الاخير يتميز بعدة خصوصيات عمرانية و مميزات جمالية ،كما أنها تعكس المستوى الجمالي و الابداعي داخل المدينة في تحديد مساحاتها العمومية ة مساحاتها الخضراء و رسم شوارعها و أزقتها وتزداد أهمية الجانب الهندسي أكثر عندما تتكامل مع المعطيات الجغرافية للمجال، فجمالية المدن تعتبر من أبرز العوامل المساهمة في انعاش الميدان السياحي و ما يرتبط به من قطاعات انتاجية اخرى.

فعلى هذا الاساس لايمكن للمدن المتدهورة ذات نسيج عمراني ممزق و غير جذاب أن تساهم في انجاح البرامج التنموية بل قد تصبح هذه المدن المتدهورة أكبر عرقلة أمام تلك البرامج.

ب-الطبيعة الجغرافية: ان المجال الحضري يعتبر رقعة جغرافية و التي تتميز بتضاريسها و مناخها و بنيتها الجيولوجية و موقعها .و هذه العوامل قد تؤثر بشكل أو باخر عللا سياسة

التعمير التي تنتهجها الدولة و الجماعات المحلية و كذلك على دينامية المجال فالمجال الخضري الذي يتوفر على منفذ بحري ة مجاري مائية و سهول غنية و مناخ معتدل له مؤشرات محفزة اكثر على تنميته و تطوره مقارنة بالمجالات الحضرية التي لاتتوفر على تلك المعطيات الطبيعية كالمجالات الصحراوية أو تلك التي تكون محاصرة بسلاسل جبلية ،الشيئ الذي يستدعي توظيف التكنولوجيا و الطرق المتطورة في تهيئة هذه المجالات .

ج-الطبيعة الزمانية: أن المجال الحضري يتضمن كذلك البعد الزمني ،حيث ان قطع مسافة معينة داخل المجال يتطلب وقتا من الزمن ،و هذا الوقت قد يطول او يقصر حسب وسائل النقل الحضري ة طبيعة شبكة الطرق و كيفية تنظيم حركة المرور داخل المجال الحضري .

و بما ان الوقت أصبح له أهمية قصوي في البرامج التنموية فان سياسة التعمير و التخطيط الحضري هما ركيزة الاقتصاد من خلال شبكة الطرق المتطورة و التساعد بدورها في عدم اهدار الوقت و تبديد الطاقات البشرية داخل المدن الة جانب التقليل من حوادث المرور، و تسهيل عملية التنقل داخل المدن.

د-الطبيعة الاجتماعية :المجال الحضري كذلك فضاء للتجمع البشري و الذين يتداخلون في علاقات متعددة و من ثمة فان الاهتمام بالمجال الحضري و تنميته انما هو اهتمام نابع من الوعي بأهمية الجانب الاجتماعي في البرامج التنموية لسياسة التعمير ة التخطيط الحضري.

هـ-الطبيعة الاقتصادية: يعتبر المجال الحضري مجالا اقتصاديا فالوحدات الصناعية و التجارية و انتشار قطاع الخدمات بشكل مكثف بالمدينة يساهم في خلق نشاط الاقتصادي متميز ،و في هذا السياق يعتبر الفضاء الحضري مجالا لاستقطاب الاستثمار و رؤوس الاموال الوطنية الاجنبية و هذا قصد تقوية القدرات التنافسية على المستوى الدولي .

3-معايير الوسط الحضري :

أ-معيار الكثافة :ويتم تحديد الوسط الحضري من خلال الاعتماد على مؤشر الكثافة السكانية، وهو مقياس يستخدم لقياس معدل تواجد السكان في منطقة ما، وذلك بتقسيم مجموع

السكان على المساحة، ولكن من الصعب وضع تحديد للوسط الحضري من خلال مؤشر الكثافة السكانية، لأنه يختلف من بلد إلى بلد آخر من حيث عدد سكان المدينة، إذ تعتبر الولايات المتحدة أن العدد هو (2500) وفرنسا (3000) بينما نجد في بعض الدول الأخرى كاليابان فإنها تعتبر أن (30) ألف نسمة هو معيار العدد السكاني للمدينة. في حين أن المراكز الحضرية تتميز بتنظيم معقد. مما يبدو أن مقياس الكثافة السكانية في تحديد الوسط الحضري هو أمر مبالغ فيه، لأنه لا يستند إلى أي أساس واقعي بسبب الاختلاف في تحديده وضبطه.

ب-المعيار السسيولوجي :

و يعتبر بعض السوسيولوجيين من أمثال "جورج زيمل Georg Simmel "أن المجهولية هي الميزة الأساسية للوسط الحضري، فهي تقوم على علاقات اجتماعية منفصلة ومتباعدة، فأفراد المجتمع يجهلون بعضهم البعض حتى وإن كانوا في علاقة الجيرة، فالحياة بالوسط الحضري تتسم باستقلال أفرادها، فهم غالبا ما يتميزون بصفة الفردانية والنفعية، وهذا يرجع أساسا في نظره إلى حجم المدينة التي أثرت بشكل كبير في العلاقات الاجتماعية وجعلت الفرد أكثر وعيا بذاته وأكثر حرية لكنه في الوقت نفسه هو أضعف من ناحية العلاقة مع الآخر.

ج-الجانب الوظيفي:

إذا تأملنا تعريف الجغرافي "ماكس سور" Max Sorre بأن المدينة هي المكان الذي يعيش فيه المجتمع مستقر، يكون أحيانا كبير العدد، وذا كثافة سكانية مرتفعة وأغلبهم لا يعتمدون على الزراعة، بل على الصناعة والتجارة والخدمات والمجتمع المدني يتميز بدرجة مرتفعة من التنظيم، يتبين لنا أن للمدينة عدة وظائف وذلك تبعا للتجمعات البشرية التي تستقر فيها وتمارس نشاطا معينا، فالمدن تؤدي بصفة عامة مجموعة من الوظائف تختلف فيما بينها،

وهي وظائف متداخلة لدرجة كبيرة وليس من السهل تحديد أي وظائف هي الأولى والسائدة في المدينة، مما يزيد الأمر تعقيدا للمدينة الحديثة محاولة تنويع وظائفها.

وعموما فإن دراستنا لوظيفة المدن لا تعني بالضرورة الوظيفة الداخلية مثل إنشاء المساكن وشق الطرقات وغيرها، بل نقصد الوظائف الكبرى مثل الوظيفة الحربية، والوظيفة السياسية، والوظيفة الاقتصادية..الخ

بأنّه تحول السكّان من المناطق الريفيّة إلى المناطق الحضريّة، وزيادة تدريجيّة في نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضريّة، وهو مسبب رئيسيّ لوجود مشكلات المدن، ويرتبط التحضّر بمجموعة من التخصّصات المختلفة كالجغرافيا، وعلم الاجتماع، والاقتصاد، والتخطيط الحضريّ، والصحّة العامة، ومصطلحات التحديث، والتصنيع، ويخلّف التحضّر تغيّرات اجتماعيّة، واقتصاديّة، وبيئيّة هائلة، وله القدرة على توفير فرص لتحقيق الاستدامة مع القدرة على استخدام الموارد بكفاءة أكبر، وتوفير الأراضي المستدامة، وحماية التنوع البيولوجيّ في النظم الإيكولوجيّة الطبيعيّة.

ان **الوسط الحضري** هو نوع من المجتمع المحلي الذي يتميز بالتعقيد والتباين وعدم التجانس وتقسيم العمل وتنوع في الأنشطة الاقتصادية، ويتميز بكثافة سكانية مرتفعة مع ظهور أحياء ومباني شاهقة متداخلة فيما بينها، وتعرف انتشار لمراكز الاتصال والمؤسسات التعليمية، والبحث العلمي، والصحية والإدارية إلى جانب تنوع في طرق المواصلات واعتمادها على التقنية العالية (الذكية) في تدبير شؤونها. ويتسم المجتمع الحضري بمجموعة من الخصائص مثل الفردانية وضعف العلاقات القرابية وسيادة العلاقات السطحية، وممارسة ما نسميه ب"ثقافة الاصطياد" داخل التجمع الحضري، حيث أصبح الفرد يسعى وراء كل شيء بسبب تعقد الحياة وصعوبتها، سواء بطريقة شرعية أو غير شرعية لتحقيق غاياته وأهدافه التي تتمثل في امتلاك الرأسمال الرمزي أو المادي.

4-تعريف التخطيط الحضري la planification urbain : إن التخطيط المجالي هو وسيلة أساسية للتهيئة و التدخل من أجل تسيير المدينة بصورة مستديمة.

أ-**التعريف الاصطلاحي** :هو أداة للبرمجة والتنظيم يتيح للسلطات العمومية على المستوى المحلي، الجهوي والوطني التحكم في النمو العمراني بوضع أدوات التخطيط العمراني نجد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير و مخطط شغل الأراضي اللذان يشكلان الوسائل الأكثر استعمالا في التخطيط العمراني المعاصر. التخطيط هو أسلوب ومنهج في التفكر المنطقي والعقلاني، ويتم ممارسته من قبل الجميع، وعلى كل المستويات، بدأ من المستوى الفردي، والعائلي، حتى المستويات المحلية والوطنية والعالمية. وهو يتعلق بتصور ورؤية لوضعية معينة في المستقبل، مطلوب الوصول إليها، ومن ثم وضع الوسائل والإجراءات الكفيلة بتحقيقها. وتتعدد صفات التخطيط، بتعدد المستويات والقطاعات، حيث نجد تخطيط استراتيجي، ووطني وإقليمي ومحلي، وتخطيط بعيد المدى، ومتوسط المدى، وقريب المدى، وتخطيط سياسي، اقتصادي، واجتماعي، وبيئي، وعسكري، وتربوي، وصحي، وتكنولوجي، وتنموي وتخطيط جزئي، كلي، وشمولي، وتأشيري، وتوجيهي. و في تعريف اخر هو محاولة تهيئة المناخ الذي يسمح للتجمعات بإيجاد الوسائل الضرورية لتحقيق إطار معيشي ملائمة لسكانها تتوفر فيه أسباب الراحة والرفاهية داخل المدن، فالإنسان يسعى دوما لتنظيم البيئة التي يعيش فيها وإيجاد الأدوات التي يمكن تحقيق الانسجام الأفضل بين جميع أفراد المجتمع محاولا استثمار كل الطاقات لتحقيق ذلك ويستخدم الإنسان لهذا الغرض عملية التخطيط الحضري التي تهدف إلى ضمان نسيج عمراني متوازن ومتناسق وظيفيا وجماليا واجتماعيا.

ب- تعريف قاموس التعمير والتهيئة:التخطيط العمراني هو مجموع الدراسات ومسار الإجراءات القانونية أو المالية التي تسمح للجماعات العمومية معرفة تطور الأوساط العمرانية، تحديد فرضيات التهيئة التي تعني اتساع طبيعة وتموقع التطورات العمرانية والفضاءات الواجب حمايتها، وثائق التعمير تنتمي إلى التخطيط العمراني.

5-أهمية تخطيط المُدن و أهداف التخطيط :

أ- **أهمية التخطيط** :يهدف تخطيط المدن إلى:

-تحقيق الرغبات الخاصة في البشر داخل إطار قانوني.

-معالجة الأمور المختلفة في المدينة مثل المواصلات، والإسكان، وغيرها من الخدمات.

-المساعدة على إضفاء منظر جميل للمدينة وتحسينها. المساهمة في توفير قاعدة من أجل النشاط البشري من خلال المحافظة على الأرض واستثمارها.

- التوصل إلى استخدام الأراضي بشكل مناسب ومنظم. تحديد الأماكن التي تتناسب مع الأنشطة المختلفة داخل المدينة.

- المساهمة في تقليل المسافات، حتى يتنقل الأشخاص داخل المدينة بسرعة.

ب- أهداف التخطيط العمراني :يهدف التخطيط العمراني إلى ضمان حق المواطن بالعيش في وسط ملائم على صعيد السكن والعمل بهدف تأمين متطلبات المجتمع، والوصول إلى مستوى رفاهية جيد داخل النسيج العمراني .

-التزايد الديمغرافي وموجة المهاجرين الجدد والتي يعبر عنها بالحاجة إلى مساكن العائلات الجديدة وتبديل المساكن القديمة هذه المساكن التي يجب تأمينها بالتجهيزات الجديدة .

-التزايد الديمغرافي للسكان يؤدي إلى لب المزيد من العمل وخاصة للطبقة الشابة مما يفرض إنشاء قطاعات عمل جديدة وإعادة تنظيم المنا ي الصناعية وتطوير قطاع الخدمات .-التطور الاقتصادي وارتفاع المستوى الحياتي للموا ن وتحول المجتمع إلى مجتمع استهلاكي يبرز حاجة الموا ن إلى تجهيزات تجارية ورياضية وترفيهية .

-التطور العلمي والثقافي لدى السكان يدفع إلى وضع المزيد من التجهيزات العلمية والثقافية والتربوية.

-تقليل فترة الانتقال بين المسكن والعمل والاماكن الترفيهية تبرز الحاجة إلى إعادة شبكة المواصلات تغطي كافة أحياء المدينة وتنظيم عملية النقل الفردي والجماعي .

-الحفاظ و على التراث العمراني نظرا لما يمثله من تراث تاريخي يتطلب أحياء الوسط القديم للمدينة وترميم الابنية الاثرية .

-الحفاظ على التوازن الطبيعي يتطلب الحفاة على الموارد الطبيعية وحماية المحيط الطبيعي وتنظيم المناطق الجبلية والشواطئ.

-حماية الصحة العامة للموا طنين، تقتدي مكافحة التلوث وإنشاء منا ي خضراء ومساحات مشجرة .

-جمالية المدينة تتطلب تنظيم الساحات العامة وتزيين الشوارع وتنويع أشكال المساكن كي تتجنب الرؤية الروتينية المملة .

-الحفاظ على توازن المجتمع وأمنه يتطلب عدم الفصل بين أحياء المدينة سواء على الصعيد الطبقي أو على الصعيد الاجتماعي.

المحور الثاني :نظريـــــــــــــــــــات و أدوات تخطيط المدن

أ-نظرية المدينة الخطية:

صاحب هذه النظرية المخطط الاسباني سوريا ماتا عام 1822م. في نهاية القرن الثامن عشر ظهرت فكرة المدينة الخطية واعتبر ماتان المدينة مصدر كل المساوي وان المدينة يجب ان تمزج بالريف وان كل اسرة لابد ان تمتلك منزلا بحديقة لاتقل عن 400مترمربع ويبني منها فقط 80متر مربع أقدم نظريات تخطيط المُدن، والتي عُرفت في القرن التاسع عشر من خلال المهندس الإسباني من أصل سوري والمعروف باسم ماتا، وتشير هذه النظريّة إلى ضرورة خلط المدينة مع الريف، وأنّ فكرةَ وجود عماراتٍ سكنية هي فكرةٌ خاطئة، لذلك يجب أن تمتلك كل أسرة منزلاً خاصاً بها يحتوي على حديقةٍ خاصةٍ به، وأن يكون مستقلّاً عن باقي المنازل الأخرى من خلال الاستعانة بأسوارٍ تحيطُ به من كافّة الجهات، ولكن بشرطٍ أن تقعَ كافّة المنازل على خطٍّ واحدٍ، أي ألّا تكون متناثرةً في أكثر من مكان ممّا يُساهمُ في التخلّصِ مِن أيّ عوائق تنتج

عن تباعد المنازل عن بعضها البعض، وقد ساهمت هذه النظريّة في الوصولِ إلى العديدِ مِن الحُلولِ في تأسيسِ المُدن السكنيّة الحديثة. واقترح ماتا المدينة الخطية الشريطية ببعض المواصفات منها :عدد السكان 30000نسمة يخترق المدينة شريان مواصلات رئيسي بعرض 50م المناطق السكنية تقع بعمق 200متر من حافة الطريق الخدمات الرئيسة تتوزع علي طول الطريق المصانع والمزارع تقع علي اطراف المدينة بعيدا عن المنطقة السكنية . هذه النظرية اوجدت حلولا لمشاكل مدن قائمة بتوصيل المدن القائمة بمدن شريطية

ب –نظرية المدينة الحدائقية : تُعرفُ أيضاً باسم (مدينة الغد)، وتعود هذه النظريّة إلى عام 1898م، وقام المهندس البريطاني هوارد بصياغتها، وتُعتبر هذه النظريّة أحدثَ مِن نظريّة المدينة الخطيّة، وتعتمد على فكرة مساعدة سكّان المدينة على التخلّص من المشاكل السكنيّة من خلال تقديم العديد من الوسائل التي توفّر الراحة لهم، ولكن بالاعتماد على فكرة تحويل حياة المدينة إلى حياة القرية، ولكن بمبانٍ، وأماكن مدنيّة ولكنّها تتميّزُ بأنّها هادئةٌ مقارنةً بالمُدنِ العادية، وتحتوي على مساحاتٍ خضراء واسعة تُساهم في المحافظة على نقاء الهواء، وتوفّرُ مناظرَ جميلة، ومُناسبة للتنزّه، ويرى هوارد أنّ أفضل طريقةٍ لتطبيقِ هذه النظرية تعتمدُ على تحويل المدينة إلى شكلٍ دائري، حتى تُقلّل من نسبة الاكتظاظ السكانيّ، والوقت الذي يتمّ هدره في الوصولِ إلى مكانٍ ما.

نظرية المُدن التابعة ظهرت هذه النظرية لأول مرةٍ في عام 1922م على يد المهندس أنوين، والذي كان متأثّراً بأفكار المهندس هوارد حول المدينة الحدائقيّة، واقترح في هذه النظرية فكرة إضافة ضواحٍ سكنيّة مرتبطة بمركزِ المدينة، من خلال المحافظة على فكرة الشكل الدائريّ في المدينة الحدائقية، وأضافَ بأنّه من المهم توفير شبكة مواصلات من أجل تسهيل وصول السكّان إلى مهنهم، وأعمالهم في الوقت المناسب، وهكذا أطلق على الضواحي السكنية اسم المُدن التابعة بصفتها مُدناً صغيرةً، وتتبع للمدن الكبيرة الرئيسيّة.

ج–نظرية النواه المتعددة:ظهرت هذه النظرية في منتصف الأربعينيات من القرن العشرين وقد نادى بها العالمان (هاريس وأولمان) وذلك بعد أن ظهرت المدينة الصناعية إلى حيز الوجود وخاصة في أوروبا وأمريكا الشمالية. وقد تبين لهما أن المدينة تتميز بوجود عدة نويات منفصل

بعضها عن بعض، ويمكن أن تظهر حول كل منها أنشطة مختلفة. كما لاحظا أن كل مدينة قد تختلف عن غيرها في أنواع مراكزها وعددها.

وبذلك يمكن أن توجد في المدينة الواحدة نوية لتجارة الجملة ونوية للصناعات الخفيفة ونوية للصناعات الثقيلة تكون غالبا في أطراف المدينة. كما يلاحظ أن المناطق السكنية تتوزع حول هذه النويات وكل طبقة اجتماعية سواء كانت فقيرة أم غنية تتوزع حول الحي الذي يعمل فيه السكان حسب مستواهم الاقتصادي والاجتماعي.

وحيث أن كل مدينة تختلف عن الأخرى في أنواع مراكزها وعددها فإن ذلك يرجع للأسباب التالية:

-تحتاج بعض نواحي النشاط الاقتصادي في المدينة إلى تسهيلات خاصة حيث أن المنطقة التجارية تنشأ عادة في المراكز التي تؤمن أكبر عدد من الناس مثل الميناء الذي ينشأ بجوار البحر والحي الصناعي الذي ينشأ بجوار النهر، وهكذا بالنسبة لبقية أحياء المدينة.

-تستفيد بعض نواحي النشاط الاقتصادي من وجودها في مكان واحد حيث أن تجمع تجار التجزئة مثلا في حي واحد يفيدهم جميعا لأنه يسهل على العملاء عملية الشراء والبيع والمعاملات التجارية.

-تنفر بعض الطبقات الاجتماعية من الإقامة بجوار بعض الأنشطة الاقتصادية في المدينة. فالطبقة الغنية مثلا تنفر من الإقامة بجوار المنطقة الصناعية وتفضل الابتعاد عنها.

-لا تتحمل بعض نواحي النشاط في المدينة من تحمل عبء الأرض ذات القيمة المرتفعة وسط المدينة. فتجار الجملة مثلا يبتعدون عن وسط المدينة لأنهم يحتاجون إلى مساحات كبيرة لتخزين بضائعهم.

د -نظرية المدن الجديدة (ظهورها وبعض التجارب):

ظهرت نظرية المدن الجديدة عند تطبيقها في فرنسا في الخمسينات بهدف تخفيف الضغط عن العاصمة باريس بعد أن كانت مرافقها لا تتحمل مزيداً من الضغط السكاني عليها. الأمر الذي

تظهر آثاره في زيادة كثافة المرور في الشوارع والطرقات مع زيادة استهلاك المياه والصرف الصحي والكهرباء، ومع ما ينتج عن هذه الزيادات من آثار سلبية على البيئة العمرانية والثقافية والسياحية للمدينة. وفي إطار من التخطيط الإقليمي المؤثر على باريس تم اختيار عدد من المواقع الصالحة لإنشاء مدن جديدة آخذاً في الاعتبار توفر وسائل النقل السريع بينها وبين باريس، مع وجود تجمعات عمرانية صغيرة في الموقع تكون بمثابة النواة التي تتبلور حولها المدن الجديدة؛ هذا بالإضافة إلى توفر المشروعات التنموية للقاعدة الاقتصادية الخدمية في الموقع الجديد خاصة في الموقع الأقل تنمية من غيرها من الأقاليم الأخرى، كما ظهر بعد ذلك في نظرية المدن الجديدة في بريطانيا.

انتقلت النظرية وتوابعها إلى بريطانيا فتم اختيار عدة مواقع لمدن جديدة حول مدينة لندن وذلك بهدف خلخلتها من السكان وإعادة التوازن العمراني لها وكذلك دفع رؤوس الأموال من الاستثمار في ضواحي لندن إلى الاستثمار في التجمعات العمرانية الجديدة حيث تتوفر الطاقة والعمالة والنقل والاتصالات . فأقيمت حوالي خمسة مدن جديدة بعضها يقع في إطار الإقليم التخطيطي للندن الكبرى والبعض الآخر يقع في الإقليم الأكثر تخلفاً تنموياً وصناعياً وعمرانياً وقد وضعت المخططات العامة للمدن الجديدة، لتستوعب ما بين 50,000 إلى 150.000 نسمة تبعاً لحجم الطاقة الاستيعابية المتوفرة في المكان وفي ضوء التقديرات المتوقعة للتنمية الصناعية في كل مدينة ومدى رغبة أصحاب الصناعات الكبرى في استثمار مواقع لهم في المدن الجديدة آخذاً بعين الاعتبار نقل المواد الخام إلى المصانع من ناحية، ونقل إنتاجها إلى الأسواق من ناحية أخرى مع ما يتوفر لها من عناصر جذب تحددها الدولة، سواء توفرت البنية الأساسية أو الإعفاء الضريبي لفترة محددة من الزمن أو الإعفاء من مقدمات المساكن للراغبين في السكن سواء بالتملك أو من خلال الجمعيات العقارية أو بالإيجار للمستثمرين في الاسكان. كل ذلك مع إعطاء الأولوية لتوفير الخدمات التعليمية والصحية والتجارية والإدارية في المدن الجديدة في الوقت الذي تعمل فيه الدولة على الإقلال من توفير نظائرها في العاصمة الكبيرة، وزيادة الضرائب التي تحصل من الخدمات فيها .

وهذا بهدف زيادة عوامل الجذب في المدن الجديدة مع زيادة عوامل الطرد من المدن القديمة الكبيرة بما تسمح به السياسات المالية والاقتصادية للدولة .

–في ضوء الحوافز التي وفرتها المدن الجديدة انتقلت إليها أعداد متتالية من العاملين في الصناعات المستجدة إذ توفرت فيها المساكن بحوافز أوفر مما عليه في المدن الكبيرة حيث اقتصاديات السوق في النشاط العقاري تمليكاً أو تأجيراً.. وظهرت الفئات الأولى للمستوطنين الجدد من العائلات الصغيرة التي ليس لديها أعباء تعليمية للأطفال. وهكذا تحركت عمليات الاستيطان بدرجات متفاوتة من مدينة إلى أخرى، وذلك تبعاً للظروف والمتغيرات التي تواجه كل مدينة على حدة؛ فبعضها تأخرت معدلات الاستيطان فيها عما كان مخططاً له. كما أن بعضها التزم بالمخططات العامة التي وضعت لها والأخرى أجرت بعض التعديلات التي تطلبها المتغيرات التي لم تكن منظورة عند إعداد المخططات العامة، واستمرت التجربة واستمرت معها عمليات المتابعة والتقييم بهدف تطوير عمليات التنمية العمرانية في المدن المستجدة بعد ذلك؛ الأمر الذي أدى إلى التطوير الجذري في الوضع التخطيطي التنموي في المدينة مثل " ميلتون كينز " في إنجلترا بهدف توفير أكبر مرونة ممكنة من التخطيط لمواجهة المتغيرات المستحدثة من واقع تجارب الرعيل الأول من المدن الجديدة. ومع ذلك فقد تأثرت معظم المدن الجديدة الأولى منها والأخيرة بالتطورات التكنولوجية التي طرأت على توفير الخدمات التعليمية والصحية والتجارية والإدارية والصناعية، مما أدى إلى إحداث تغييرات جذرية في الهياكل التخطيطية التي قد أعدت لهذه المدن في بدايتها.

هـ –تجارب المدن الجديدة:

انتقلت نظريات المدن الجديدة كما انتقلت غيرها من نظريات العمران من الغرب إلى الشرق ومن الدول المتقدمة إلى الدول النامية مباشرة دون تطويعها للواقع المحلي بيئياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ... وبدأت النظرية في كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بهدف تخفيف الضغط السكاني على العواصم الكبرى، فأعدت المخططات العمرانية لكل مدينة بوساطة خبراء التخطيط العمراني آخذين في الاعتبار الاختيار الأنسب للموقع الجديد بحيث تكون ملاصقة لتجمعات سكنية صغيرة قائمة لتكون منطلقاً لأعمال التنمية والإعمار. هذا بخلاف الاعتبارات الخاصة بطبيعة الأرض والتربة ومصادر التغذية بالمرافق العامة من المياه والكهرباء والغاز والصرف الصحي ووسائل النقل والمواصلات القائمة وما يمكن أن يجري عليها

من تطوير مستقبلاً بعد إقامة التجمع السكني الجديد ، وتأخذ هذه المخططات في الاعتبار أيضاً نوعيات وأحجام الصناعات التي يمكن أن تنشأ في المدينة كقاعدة اقتصادية أولى مع حساب أعداد ومستويات العمالة التي تتطلبها هذه الصناعات بأنواعها المختلفة، ومدى توافق هذه الصناعات مع البيئة المحلية للمدينة الجديدة، وبناءً على ذلك يمكن حساب عدد السكان المتوقع توطينهم في المدينة الجديدة شاملاً العاملين في الصناعات وفي الخدمات اللازمة لهم من مدارس ومستشفيات وأعمال تجارية وإدارية وترفيهية ورياضية واتصالات ومواصلات، وعادة ما يتم ذلك كمحدد أساسي لتوزيع استعمالات الأراضي في الإطار الثابت للمخطط العام للمدينة الذي يرسم صورة المدينة بعد عشرين عاماً.

2- أدوات التهيئة و التعمير : وجب البحث عن الوسائل اللازمة لتوجيه استعمال الأرض أو بالأحرى التعمير في إطار التخطيط العمراني من خلال وثائق التعمير و إجراءات العمران العملي. هنالك ثلاث مستويات من التخطيط:

على المستوى الجهوي عن طريق مخططات توجيهية ذات طابع دلائلي تحدد البرامج الكبرى للتجهيزات و الإستراتيجية الجهوية لتهيئة المجال.

على مستوى التجمعات (ما بين البلديات) عن طريق المخططات التوجيهية التي تحدد التوجهات التي تخص مجموع البلديات المعنية.

على مستوى البلديات عن طريق مخططات دقيقة إلزامية تحدد استخدامات الأرض و الكثافات المسموحة لكل قطعة و لضمان الانسجام بين مختلف المستويات وجب على كل مستوى من المستويات إتباع التوجهات المحددة من طرف مخططات المستوى الأعلى .يتطلب تخطيط و توجيه النمو الحضري وجود الوسائل التالية وثائق التعمير التي تتمثل في المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و مخططات شغل الأرض تمثل أدوات التهيئة والتعمير أساسا ووفقا لما نصت عليه المادة10من قانون 29- 90فيما **المخططات التوجيهية للتهيئة و التعمير**

ومخططات شغل الأراضي وتكون أدوات التهيئة والتعمير وكذلك التنظيمات التي هي جزء لا يتجزأ منها قابلة للمعارضة ا أمام الغير.

أ-مخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير: هو عبارة عن وسيلة للتحكم و التوجيه العمراني جاء طبقا للقانون رقم 90/29 الصادر في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة و التعمير لاسيما في مادته رقم 16 من الجزء الثاني تحت عنوان المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير من الفصل الثالث المعنون بأدوات التهيئة و التعمير .و هذا المخطط الذي يوجه، ينسق و ينظم برامج الدولة، الجماعات المحلية، المؤسسات و المصالح العمومية,ينجز في إطار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، أخذا بعين الاعتبار العلاقة بين التجمعات و المناطق المجاورة و كذا التوازن الواجب تأمينه بين التوسع العمراني، ممارسة النشاط الزراعي، وجود مجالات فلاحية ذات مردودية عالية وكذا المساحات المغروسة و المواقع الطبيعية الواجب الحفاظ عليها وفق توقعات النمو الديموغرافي على المديين المتوسط و البعيد.

و هو يهدف إلى تحديد ما يلي :التخصيص العام للأرض، مخطط التجهيزات الكبرى للمنشئات التحتية، التنظيم العام للنقل، موقع الخدمات و النشاطات الأساسية، المناطق المفضلة للتوسع.تطرق المشرع الجزائري (**المرسوم التنفيذي رقم 177-91المؤرخ في 28ماي 1991الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و المصادقة عليه و محتوى الوثائق المتعلقة به، الجريدة الرسمية، العدد26**) ،(**المرسوم التنفيذي رقم -05 317المؤرخ في10سبتمبر2005المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي 177-91،الجريدة الرسمية، العدد 62**)

ويرتكز على توزيع الصلاحيات مابين الدولة، الولاية ،البلدية وبين مختلف أجهزة الدولة و المؤسسات وفقا لمبادئ اللامركزية وعدم التركيز ووفقا للتوجيهات الأساسية لتهيئة الإقليم، حدد في مضمونه:

-تحديد التخصيص العام للأراضي على مجموع تراب البلدية أو مجموعة البلديات وهذا بتقسيم إقليمها إلى أربع قطاعات هي: قطاعات المعمرة و تشمل كل الاراضي حتى و ان كانت غير مجهزة بجميع التهيئات التي تشغلها بنايات او الواجب اصلاحها او حمايتها ،القطاعات المبرمجة للتعمير و تمثل القطاعات المخصصة للتعمير على المديين القصير و المتوسط ، قطاعات التعمير المستقبلية و تشمل الاراضي المخصصة للتعمير على المدى البعيد و القطاعات غير القابلة للتعمير

-تحديد توسع المباني السكنية وتمركز المصالح والنشاطات وطبيعة وموقع التجهيزات الكبرى والهياكل الأساسية.

-تحديد مناطق التدخل في الأنسجة الحضرية و المناطق الواجب حمايتها

يخضع المخطط التوجيهي لتعديلات من طرف المجاس الشعبي فله السلطة التقديرية ،فهو الوثيقة المرجعية لكل أعمال التدخل في العقار وبعد المصادقة عليه يعتبر ملزما لكل الهيئات المتواجدة في إقليم البلدية حتى للجهة المعدة له يقرر اعداد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير عن طريق مداولة من رئيس البلدية أو رؤساء البلديات المعنية حسب طبيعة المنطقة يبين فيها :

-توجهات التي تحددها الصورة الاجتماعية للتهيئة أ وخطط التهيئة

-كيفية مشاركة الادارات العمومية و المصالح و الجمعيات .

ب- مخطط شغل الأراضي: يعد مخطط شغل الأراضي أداة حديثة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري من الأدوات التهيئة والتعمير المحلية و التي يلجأ اليها المشرع من أجل التخطيط لتوجهات التعمير و يعرف بأنه المخطط الذي يحدد بالتفصيل قواعد استخدام الأراضي و البناء عليها ، ظهر بموجب قانون 29/90 المؤرخ في 01 .12. 1990 م ، للتحكم في تسيير المجال ، و هو بمثابة الأداة من اجل ضمان التوعية الحضرية والمعمارية للمدينة من خلال الاستجابة للمشاكل والخيارات كما أن له أهمية خاصة بالنسبة للجماعات المحلية لاسيما في مادته

رقم 31 من الجزء الثالث المعنون بمخطط شغل الأراضي من الفصل الثالث المعنون بأدوات التهيئة و التعمير، عموما على مستوى كل بلدية و استثناءا مجموعة من البلديات أو جزء من البلدية، تحدد

– طبقا لتوجهات المخطط التوجيهي للتهيئة و التعميرالقواعد العامة و التزامات استعمال الأرض، وعموما مجال استعمال مخططات شغل الأراضي يكون إجباريا في البلديات أو جزء من البلديات الواقعة ضمن تجمع يحوي أكثر من 100000 ساكن؛ في البلديات التي عرفت خرابا هاما في هيكلها بسبب كوارث طبيعية أو حوادث خطيرة. **ما الهدف من وضع مخطط شغل الأراضي ؟**

ويمكن إعداد هذه المخططات في الحالات التي يبرر إعدادها بالزيادة الديموغرافية أو النمو الاقتصادي أو السياحي.

– إنشاء أو إقامة منشآت هامة.

– حماية و تثمين المواقع الطبيعية أو المبنية ،تهدف مخططات شغل الأرض إلى:

– تحديد قطاعات التعمير المستقبلي.

–تخصيص بالنسبة لكل منطقة الاستعمال الرئيسي للأرض.

– تحدد بالنسبة لكل منطقة معامل شغل الأرض.

– تحدد و بدقة مخطط و خصائص الطرق الرئيسية للسير التي يجب الحفاظ عليها، تعديلها أو إنشائها.

– تعين حدود الأحياء الواجب تثمينها.

تحدد الأماكن المخصصة لتموضع التجهيزات العمومية، –تعرف قواعد البناء .في كلتا الحالتين، إعداد مخططات شغل الأراضي يتم بقرار من الوالي بعد اقتراحات أو أراء المجلس البلدية المعنية إذ يضم ملف إعداد هذه المخططات :القرار الإداري, التقرير التقديمي، الوثائق البيانية، التقنين

– **كيف نعد مخطط شغل الأراضي؟** يتم إعداد مخطط شغل الأراضي مداولة من المجلس الشعبي البلدي في حالة بلدية أو المجالس الشعبية البلدية في حالة عدة بلديات وبأغلبية الأصوات ، وهذا بمبادرة من رؤساء المجالس الشعبية البلدية وتحت مسؤوليته ، ويعهد بإنجازه إلى مكاتب

دراسات متخصصة ومعتمدة ، وهذا تحت إشراف ومراقبة المصالح البلدية التقنية ومديرية التعمير والبناء لوزارة السكن .

نسخة من المداولة ترسل إلى الوالي المختص إقليميا للمصادقة على محيط تدخل مخطط شغل الأراضي استنادا إلى ملف من مذكرة التقديم ومخطط يعين تراب الذي يشمله المخطط ، وينشر قرار المصادقة لمدة شهر في مقر البلدية يصدر القرار الذي يرسم حدود المحيط بقرار من الوالي أما مع البلديات من خارج الولاية الواحدة فيكون ذلك بقرار مشترك من الوزير المكلف بالتعمير ووزير الداخلية و الجماعات المحلية و يمكن لرؤساء البلديات في ولايات مختلفة أن يسندو مهمة مخطط شغل الاراضي لمؤسسة عمومية مشتركة .

المحور الثالث :تقييم سلطة البلدية في تحديد استعمال المجال العمراني

تحدد أدوات التهيئة و التعمير قوام الاراضي العمرانية عن طريق ايجاد التوازن بين مختلف وظائف الأراضي و أنماط البناء و الأنشطة المتنوعة وهو الدور الذي تم التأكيد عليه في ظل قانون رقم 04 /05على أن أدوات التعمير تحدد التوجهات الأساسية لتهيئة الأراضي المعنية كمل تضبط توقعات التعمير و قواعده و تحدد على وجه الخصوص الشروط التي تسمح بذلك:

-ترشيد استعمال المساحات ووقاية النشاطات الفلاحية و حماية المساحات الحساسة و المواقع و المناظر الخلابة و الجميلة .

-تعيين الأراضي المخصصة للنشاطات الاقتصادية ذات الطابع المنفعة العامة و البناء ات التي رصدت لاحتياجات الحالية و المستقبلية المتصلة بالخدمات و النشاطات و المساكن . إذ تعتبر البلدية أكبر هيئة لجمع المعلومات و المعطيات التي أساس إعداد الوثائق.

-إن قانون التعمير يلزم الادارة باشراك البلدية في مناقشة و دراسة المشاريع و التجهيزات وتصاميم التهيئة التي ستقام على أراضيها.

فالمشرع ملزم بترقية و تطوير دور البلدية في مجال استعمال الأراضي العمرانية خصوصا انها تعتبر المسؤول الأكبر على اتخاذ التدابير اللازمة لتطبيق وثائق التعمير. و من هنا تبرز أهمية الرصيد العقاري في سياسة التعمير باعتبارها عصب حيوي لكل سياسة ناجحة و فعالة .

1-أهمية الرصيد العقاري في سياسة التعمير :تتطلب عمليات التعمير رصيد وافر من الأراضي و يحتاج الى مختلف المتدخلين في قطاع السكن و التعمير، الى هذا الرصيد العقاري و الذي حتما يكون بالقدر الكافي لمواجهة الطلبات المتزايدة في المجال العمراني ،فقد أدى ارتفاع المعدل الديموغرافي داخل المدينة و تزايد الهجرة القروية و عصرنة القطاعات الانتاجية بما فيها القطاع الفلاحي و احداث المناطق الصناعية و التجارية و السكنية أيضا الى التزايد على طلب الأراضي، و تعيش الجزائر هذا المشكل بسبب عدم وجود تسير محكم للاحتياجات العقارية غير محددة الزمن مع الارتفاع الكبير والخيالي لأسعار المتر المربع ،كما أن البناء العشوائي و غير المنظم نتج عنه خلل و فوضى في تهيئة المدن فالاستنزاف الذي حصل للأراضي أثر على توجهات الدولة في المجال العمراني و تزايد الطلب عليه أدى إلى الرفع من القيمة العقارية و لعل السبب في ذلك تزايد الميول لدى الأفراد للعيش في المدن على حساب الريف، و بتعدد الوافدين تتعدد حاجيات الجماعة و تتطور معها ممارسة السلطة العمومية فهذا **الرصيد العقاري(هو ذلك الرصيد القابل للتعمير و الذي يسمح موقعه و خصائصه و شكله و طبيعته القانونية و نوعية العمليات العمرانية الخاصة به بإنشاء مشاريع عمرانية لصالح الجماعة).**

يشكل توفير الأرضية اللازمة لتجسيد عمليات التعمير المستقبلية في شكل توسعات عمرانية للاستجابة للحاجيات المتزايدة التي ترافق الزيادة السكانية من جهة و تحسن المستوى المعيشي من جهة أخرى -الخطوة الأولى الرئيسية للعملية، إذ نجد أن جل الدراسات التي تخص هذا الميدان تأخذ هذه النقطة بعين الاعتبار للعقا لا يتأتى هذا إلا عن طريق (امتلاك العقار ضمن سياسة عقارية) إجراءات متخذة من طرف متعاملين عموميين أو خواص لامتلاك أو مراقبة الأرض ، في إطار التشريع المعمول به، وتختلف التجارب الدولية فيما يخص معالجة إشكالية

العقار ومن بينها التجارب الآتية –:التدخل المباشر للدولة كما هو الحال بالنسبة للإتحاد السوفيتي سابقا عن طريق تأميم الأرض، لكن هدا الإجراء سبب بروز سلبيات جمة في الوسط الريفي فقدان تحفيز المزارعين المتجمعين في تعاونيات فلاحية أما في الوسط الحضري غياب القيمة المرجعية العقارية أدت إلى استغلال لاعقلاني للمجال فكانت كثافة الأحياء المشيدة لا تختلف إلا بجزء طفيف

–إعطاء السلطة للبلديات لمواجهة إشكالية العقار كما هو الشأن بالنسبة للمدن الكبرى الهولندية و السويدية، إذ عملت على تطبيق سياسة لامتلاك الأراضي اللازمة للتعمير المستقبلي و التي لازالت ريفية، عن طريق التعامل بالتراض أو اللجوء لإجراءات نزع الملكية، كما تتمتع هده البلديات بحق احتكار العقار إذ تقوم بإنجاز الشبكات الحيوية ثم تفسح المجال لمشيدي البنايات،أما النموذج الأخر و الذي تبنته اغلب الدول فتتمثل في إتباع سياسة الإجراءات العقارية وهو السائد عندنا في الجزائر اعتبارا من قانون التوجيه العقاري 90/25 الصادر في 18 نوفمبر 1990 المستوحى من القانون الفرنسي للتوجيه العقاري المسمى بقانون 31 ديسمبر .1967 وتقوم هذه السياسة على أربع نقاط أساسية :

أ –**الإمكانية القانونية للحصول على الأراضي** :اللازمة للتوسع العمراني وبالأخص لما يرفض المالك البيع أو استبدال الأرضية، فجاءت إجراءات نزع الملكية لتفي بهذا الغرض، وهي إجراء إداري تقضي باستعمال الإدارة سلطتها للإرغام على تحويل الملكية، ولكن بتوفر شرط المنفعة العمومية و كذا التعويض المسبق العادل و المنصف .

ب –ضرورة تجنب ارتفاع سعر الأراضي :الناجمة عن المضاربة – بالأخص عند الإعلان عن مشروع تجهز أو بناء فجاءت إجراءات (أفضلية الشراء)، إذ يتعلق الأمر بأن صاحب حق الشفعة يستخلف مالك الأرضية إذا كان هذا الأخير يرغب في البيع، و التي تسمح بتحديد السعر المرجعي وفق إجراء مشابه لذلك الخاص بنزع الملكية (السعر المرجعي هو الخاص

بالأرضية قبل سنة من إعلان المشروع، لتفادي المضاربة). وعموما صاحب حق الشفعة شخص عمومي؛ البلدية أو متعاملها العقاري.

ج –**الإمكانيات المالية** :للحصول غلى الأراضي اللازمة للتعمير سواء كان ذلك عن طريق نزع الملكية أو حق الشفعة (أفضلية الشراء)، يتطلب توفير مصادر مالية كافية لشراء الأراضي، إذ يمكن أن تكون في شكل مساعدات ميزانية أو قروض. غير أن الإشكال المطروح هو ارتفاع أسعار الأرض في المناطق المعمرة التي تكلف نفقات إضافية.

د –**المتعاملين العقارين** :يتمثل دور المتعامل العقاري في الحصول على الأرضية المخصصة لإنجاز المشاريع العمرانية ثم بعدها إنجاز الشبكات الحيوية لجعلها قابلة للبناء. فقد تم تبني فكرة إنشاء هيئة مستقلة لغرض تسيير عقارات البلدية بعد فترة طويلة من هيمنة البلديات وتعسفها في استعمال و تسيير احتياطاتها العقارية، فجاء قانون التوجيه العقاري رقم 90/26 بتاريخ 18 نوفمبر 1990 لاسيما في مادته 73 حيث يجبر الجماعات المحلية على إنشاء مؤسسات متميزة مستقلة مكلفة بتسيير احتياطاتها العقارية الحضرية و يتعلق الأمر بالوكالات المحلية للتسيير و التنظيم العقاري الحضري. وقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 90/405 بتاريخ 22 ديسمبر 1990قواعد إنشاء و تنظيم الوكالات المحلية للتسيير و التنظيم العقاري الحضري .

– أن ارتفاع القيمة العقارية و الذي ينعكس مباشرة علة تضخم تكلفة البناء و التعمير و تعميق الفوارق الاجتماعية نتيجة ذلك ،فالقيمة العقارية لا تحدد بفعل أليات العرض و الطلب كما هو الحال للسلع المعروضة في الأسواق الاقتصادية ،لكنها ترتبط بتزايد الطلب على الأراضي محددة في مناطق محددة حيث يلعب موقع الأرض أهميتها في النسيج الحضاري دورا أساسيا في غياب ليونة الطلب و العرض في هذا المجال و غالبا ما يفضل الملاك العقاريين الاحتفاظ بملكياتهم لتحقيق المزيد من الأرباح مع مرور الوقت يزيد الطلب عليها ،كذلك تلجأ الفئات الهشة و غير القادرة على الخروج الى محيط هذه المدن الكبرى للبحث عن السكن العشوائي الفوضوي و

التي اكتسحت المجال الحضري في أغلب المدن الجزائرية و يرجع غلاء العقار الى انغلاق السوق العقارية على نفسها ،و بقية البلديات المحتكر الوحيد للمعاملات العقارية داخل محيطها العمراني.

2-تأثير التوسع العمراني على الفضاءات الاستراتيجية:

لقد حاولت تصاميم التهيئة التي وضعت أن تأطر النمو العمراني و تراقب ديناميته و تتحكم في اتجاهاته و توجهاته و ذلك في اطار المحاولات التي تسعى من ورائها الادارة في عدم تفكيك النسيج العمراني و خاصة التوسع الافقي الذي ساهم بشكل كبير في تقليص الرصيد العقاري و عدم عقلنة توظيفه في الأهداف التنموية و التنظيمية للوسط الحضري و من هذه التأثيرات التوسع العمراني على الساحات العمومية، و قد أصبح كل فضاء فارغ وسط المجال مستهدفا من طرف المضاربين العقاريين.

أ-تأثير التوسع العمراني على المساحات الخضراء: تعتبر المساحات الخضراء جزءا من التهيئة العمرانية فهي تعمل على تدعيم التوازن بين الانسان و المحيط فهي تضفي طابعا جماليا على الوسط الحضري الخانق و لها أثر عميق على الصحة النفسية و الجسدية للساكنة و تحويل هذه لمساحات الخضراء الى تجزئات سكنية من شأنه أن يضر بهذا الوسط المتنوع من خلال للجوء الى تقليص حدودها خلال عمليات التهيئة ،فالمساحات الخضراء تشكل شريان للمساحات الخضراء لتي أصبحت تعاني من عوامل التلوث المختلفة ،و أمام هذه الوضعية يجب اعادة الاعتبار الى هذه المساحات و اعطائها أهمية في وثائق التعمير.

ب-تأثير التوسع العمراني على المساحات الزراعية: بالرغم أن المساحات الزراعية تشكل نسبة معتبرة الا أن هذه المساحات أصبحت غير كافية أمام زحف النسيج العمراني على هذه المساحات و اعتبارا بعدة مؤشرات بالنظر الى انتشار السكن العشوائية قد ساهم في ذلك عدم وجود رقابة لدى الجماعات المحلية.

ج-تأثير ظاهرة النزوح الريفي على سياسات التعمير: تعد ظاهرة النزوح الريفي من الظواهر التي تعيق تنفيذ السياسات العامة و ذلك لما تشكله من ثقيل في الالتزامات اتجاه هذه المناطق وخلقت معها ازمات عدة انعكس على مستوى الخدمات المقدمة و فرص العمل ،فالبناءات العشوائية غير المنظمة التي لا تخضع في مجملها للمقاييس العمرانية أصبحت تشكل مخاطر كبرى على حياة الساكنة سواء المجاورين أو الساكنين بهذه الأحياء مع تزايد النمو الديموغرافي و أتساع حجم المدن أصبح العجز واضحا على جميع المستويات، و ظل ذلك الارتباط العضوي بين ظاهرة النزوح الريفي و سياسات التسيير العمراني و غياب رؤى واضحة يطغى على جميع الممارسات و في شتى القطاعات ظ نذكر منها تدني مستوى الخدمات الاجتماعية و الصحية و لم تعد هذه المؤسسات قادرة على احتواء هذه الاعداد الكبيرة من النازحين و معها ارتفاع معدلات البطالة مما انتج سلوكيات اجتماعية منحرفة كالسرقة و الاجرام و المخدرات .....،مما انتج ما يسمى بالأحياء المتخلفة ذات مستويات خدمية متدنية بالرغم من تواجدها في بيئة حضرية

3-علاقة الحكامة الجيدة بالتنمية المحلية :

تعتبر الحوكمة من المواضيع الحديثة التي يتم تداولها في الو قت الحالي و يجب إلاشارة إلى أهميتها في تطوير هيئات الدولة وذلك من خلال علاقاتها بآليات و إجراءات إلاصلاح إلاداري الذي يعد احد أهم عناصر في ركائز الحوكمة الذي يساهم في ضبط عمل و توجيه عمليات نحو نجاح وتطور مستمر.

أ- مفهوم الحوكمة في الانفاق العام :تعددت تعارف الحكومة ولم تتفق جلها على صياغة تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين و القانونين، فمفهوم الحوكمة استعمل بدءا على مستوى المؤسسة "حوكمة الشريكات" حيث عرفت الحوكمة بأنها كل إجراء تستخدمه المؤسسة من اجل تنسيق داخلي فعال يهدف إلى تخفيض تكاليف الصفقات، التي يولدها السوق، هذا من جهة و من جهة أخرى فان هذا االمفهوم تأثر في سنوات التسعينات بحدثين هامين

-الازمة المالية لدول جنوب شرق آسيا 2001

- انهيارشركات كبرى في الولايات المتحدة الامريكية .

نكتفي بذكر اهم التعارف على النحو التالي :

هي مجموعة قوانين و نظم تهدف إلى تحقيق جودة وتميز الاداء، عن طريق اختيار أساليب مناسبة و فعالة لتحقيق خطط و أهداف الدولة، أي إجراءات وقوانين و نظم وقرارات تعمل على ضمان الانضباط و الشفافية و العدالة اجتماعية، بهدف تحقيق جودة و تميز الاداء عن طرق ترشيد تصرفات إدارات الهيئات اللامركزية في استغلال موارد اقتصادية متاحة، بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة أطراف ذوي المصلحة والمجتمع ككل عرف البنك الدولي الحوكمة على أنها طريقة تمارس بها السلطة لجل تسير موارد ، و أنه مجموعة من مؤسسات تمثل اقتصادية و اجتماعية في بلد ما بغية تحقيق التنمية الشعب من اجل تحقيق رفاهية مبنية على مساواة، مشاركة، شفافية، مسؤولية، رقابة ، بينما عرفها برنامج إنمائي الامم المتحدة أنها حكم قائم على مشاركة و مساءلة، و دعم سيادة القانون، اذ يتضمن هذا التعريف أولويات سياسية و اقتصادية و اجتماعية حول تخصيص موارد التنمية

. في حين عرفها اعلان الاتحاد الدولي لإدارة المدن في ديسمبر 2002 بمدينة صوفيا جاء تحت عنوان"نظام الحوكمة المحلية" بأنها لنظام قائم على نقل مسؤوليات أنشطة عامة إلى مستويات محلية و تبني لمركزية مالية بتوفير موارد كافية للقيام بهذه الانشطة، بالاضافة إلى مشاركة المواطن في وضع قرارات محلية، وتهيئة ظروف خصخصة الاقتصاد المحلي .قيل من خلال هكذا نقاط أن الحوكمة تتضمن مجوعة من مؤسسات و آليات تمكن المواطن من مناقشة آراء مختلفة وممارسة حقوقه و واجباته على مستوى إقليم الدولة، و تناول مشاكل كل قطاع، و تنسيق مختلف آليات و تنظيمات و قرارات من أجل انجاز مشروع مشترك بين فواعل رسمية و غير رسمية وتحقيق تنمية في كل مجال

بينما عرف حوكمة إلانفاق على انه "حسن التعامل مع الاموال كسبا و إنفاقا، تحقيق اكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة النفقة إلى أعلى درجة ممكنة، القضاء على أوجه ، أي إسراف و تبذير و تحقيق توازن بين نفقات عامة و أقص ى ما يمكن تدبيره من موارد زيادة فعالية النفقة بقدر يمكن معه زيادة منافع مجسدة على أرض الواقع، ودحض تبديد و إسراف النفقة الى أدنى حد ممكن هذا و تم تعريفهاعلى انها "تحقيق لنفقة عامة أهداف محددة مسبقا، عبر استخدامها على أحسن وجه و حيلولة دون إساءة استعمالها أو تبذيرها في غير أغراض منفعة عامة، إضافة على أنهاهو التزام فاعلية في تخصيص موارد و كفاءة في استخدامها يعظم رفاهية المجتمع ، وبالتالي تتضمن تصرف بالاموال و إنفاقها بعقلانية وحكمة طبقا لأسس رشيدة "

.كذلك تم تعريف حوكمة النفقات على أنها، مجموعة تدابير من اجل تأجيل النفقة العامة، للقيام بتحقيق منفعة عامة بأقل تكلفة و أعلى جودة لسلع و خدمات، يؤدي إلى رفع ، كما أنها تضبط النفقات العامة، و تتحكم في مرد ودية نفقات الهيئات العامة الرقابة عليها، والوصول بالتبذيروإلاسراف إلى حد أدنى، والابتعاد كل نفقة غير مجدية، وزيادة إلانتاجية، واستفادة قصوى من موارد اقتصادية و بشرية متوفرة. بمعنى تسير مع حسن التقدير وإصابة التدبير يكون أجد نفعا من الصبر، و بالتالي حسن التقدير وإصابة التدبير يكون أجدى نفعا من سوء التدبير وفساد التقدير ،اذا هي فعالية وشفافية إدارة واستغلال موارد مالية و بشرية، بمعنى وضع نظام أمثل مبني على كفاءة استعمال موارد بعقلانية وحسن توجيهها ومراقبتها، من أجل تحقيق أهداف مسطرة في إطار التزام بمعيار عدل إفصاح و شفافية .نستخلص هنا إذا أن حوكمة نفقات الجماعات المحلية هي آلية تمكن هيئات عامة لمركزية من حسن تخصيص اعتماد و ضبط النفقة في الميزانية ، وذلك عن طرق تحكمها في شق باب النفقة من أجل بعث تنمية محلية وكذا استجابة و تلبية مطالب مواطني الاقليم وضمان فعالية إلانفاق بتحسين ظروف اجتماعية، اقتصادية، و تحقيق التنمية.

بالرجوع إلى مفهوم الحكامة، نجد أن هذا الأخير قد تطور بالموازاة مع تطور مفهوم التنمية،والتنمية التي "لا تعني مجرد تنمية الموارد البشرية و تلبية الاحتياجات الأساسية لكنها تنمية إنسانية شاملة للبشر والمؤسسات الاجتماعية لتحقيق الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية المفهوم الواسع للتنمية الإنسانية يضيف إلى الحريات المدنية والسياسية بمعنى التحرر من القهر ومن جميع أشكال الحط من الكرامة الإنسانية مثل الجوع والفقر والمرض والخوف والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ليصل إلى قاعدة عريضة تعتمد على مبادئ حقوق الإنسان "لاسيما لما انتقل محور الاهتمام من التركيز على النمو الاقتصادي إلى التركيز على الرأسمال الاجتماعي ثم إلى التنمية الإنسانية، ليظهر مفهوم الحكامة بجلاء عندما أضحت التنمية تعتمد على نهج متكامل، يعتمد على مبدأ المشاركة والتخطيط الطويل الأمد، ومرتبط بالتكامل بين النشاط الاجتماعي، الاقتصادي ، السياسي، الثقافي والبيئي، ومستند على العدالة في التوزيع والمشاركة، من هنا نشأت العلاقة بين مفهوم الحكامة والتنمية المحلية، لأن الحكامة هي الضامن لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية حقيقية مستدامة، على اعتبار أن مسألة التنمية وأهداف الحكامة يعتبران المدخل الهام، بل الأرضية الوحيدة المنتظر منها تحقيق الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي جعل من مطلب الحكامة في بعده التنموي دعامة أساسية لتقوية مسلسل اللامركزية ، وآلية في النهوض بالدور التنموي للجماعات المحلية بالجزائر ولعل من مستلزمات التنمية المحلية في إطار الحكامة الجيدة العمل على استنفار تعبئة كل الإمكانات والموارد و الطاقات المتوفرة بمجال محلي معين، بهدف خلق وتطوير أنشطته الإنتاجية وتحسين مستوى عيش جميع سكانه، وإحلال اللامركزية بكل مقوماتها محل المركزية في التخطيط والقرار وغيرها، والتي من عيوبها أي المركزية اللامبالاة والتدبير السلبي للحاجيات والمطالب المحلية، إضافة إلى الميل نحو عدم التجديد والتغيير بسبب ميزان القوى داخل السلطة المركزية، هذا فضلا عن كون التنمية المنحصرة من المركز غالبا ما يطغى عليها الطابع الانتقائي اجتماعيا ومجاليا.

ب- رهانات الحكامة الجيدة على المستوى المحلي :تتمثل في الدفع بالديمقراطية المحلية نحو الأرقى ، و هذا الرقي لن يتحقق إلا إذا تم استحضار مؤشرات التنمية المحلية والمتمثلة في الرفع من مستوى التعليم والرعي لدي السكان المحليين وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى تعزيز دولة الحق والقانون بمؤسسات مبنية على أسس صلبة، تحفز الفرد على المشاركة في الحياة العامة بكامل الالتزام و المسؤولية إلى جانب جعل الجماعة المحلية إطارا جغرافيا قاعديا لإنتاج تنمية محلية مستدامة قادرة على جلب الاستثمار وإنعاش التشغيل ومحاربة التهميش و الإقصاء الاجتماعي و الممارسة الديمقراطية وترسيخ قيم المواطنة البناءة والمشاركة الفعالة لكل مكونات المجتمع المحلي، مع إقرار مبدأ المساءلة و المراقبة فالحكامة الجيدة كأداة و آلية لتحقيق التنمية على المستوى المحلي، ارتبطت في الخطابات السياسية والاقتصادية منذ ظهورها كمفهوم جديد بالهيئات المحلية، حيث وجدت في المحلي أرضية ملائمة لتوطيد دعائمها، وحقلا خصبا لتجريب أولوياتها، ورسم خططها التنموية ووضع استراتيجياتها الاقتصادية و الاجتماعية.

و من هذا المنطلق تبدو أهمية دراسة الحكامة الجيدة في علاقتها بالتنمية المحلية، والتي أصبحت موضوعا يتموقع في عمق انشغالات المنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية والإدارية ، حيث ما كان ليحظى بهذه الأهمية لو لم تكن هناك في الحقيقة إشكالية تطرح على مستوى تدبير الشأن العام المحلي، ولعل ذلك ما يفسر تزايد الإهتمام في السنوات الأخيرة بمفهوم الحكامة كنموذج جديد للتنمية وآلية لتحسين الإدارة اللامركزية على جميع المستويات والميادين، وبما أن الهدف من الحكامة تحسين ووضع آليات للتدبير الرشيد والجيد للجماعات المحلية بغية تحقيق تنمية محلية شاملة ومستديمة، خاصة و أن حجم الإختلالات التي تعيشها هذه الأخيرة تستدعي سرعة التدخل، الشيء الذي يفرض ضرورة اعتماد وتبني خطة إستراتجية قائمة على توفير كل الأجواء الملائمة، لكي تلعب الهيئات المحلية دورها التنموي، وذلك من أجل تذليل أي حاجز كيفها كان نوعه أمام عجلة التنمية المحلية.

المدن كتجمع إنساني هي مكان الفعل والنشاط والتفاعل بين الناس، وبالتالي تحتاج صيغة لصناعة القرار العام المحلى يتحقق من خلالها التوافق الجماعي فيما يهم السكان ويحقق مصالحهم في الحاضر والمستقبل. هذه المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار المحلي هي مفتاح التنمية المحلية والموجه لها وهي التي تحدد مستوى إسهام سكان المدن في تحقيق أهدافها. فالمدينة هي البيت الكبير ولا يمكن تخيل أن يتم تخطيطها دون مشاركة سكانها. كيف يصح أن يتم توزيع الأنشطة ووضع المعايير وتحديد الاشتراطات ومستوى النمو الحضري دون الأخذ في الحسبان توجهات الرأي العام المحلي من خلال ممثليهم في المجالس النيابية. تهميش السكان و عدم إشراكهم في عملية صنع القرار المحلي يعني تنمية مشوهة قاصرة عن الاستجابة للمتطلبات الحقيقية لهم وغير قادرة على معالجة المشكلات التي تزداد تعقيدا يوما بعد يوم. فلم يعد بإمكان المخططين التنبؤ بالمستقبل على أساس علاقة خطية تربط بين عدة متغيرات وتتوصل إلى نتائج شبه أكيدة.

هناك الكثير من المستجدات والمتغيرات التي تؤثر في أنماط الاستهلاك وتركيبة سوق العمل ومستوى سقف التوقعات والثقافة السياسية والاجتماعية، ما يؤكد ضرورة إشراك السكان في عملية التخطيط ليسهموا بأفكارهم وجهدهم في وضع تصورات ورؤى مستقبلية ويكون لديهم الحماس والرغبة الأكيدة في تنفيذها. والحقيقة أن من يمتلك المكان يحرص عليه وهذا ما تفعله المشاركة الشعبية في صنع القرار المحلي. هناك الكثير من المظاهر السلبية والسلوكيات الخاطئة تمارس في الأماكن العامة وكأن المكان لا يهمهم وهذه نتيجة حتمية لعدم تملك الناس للمكان وعدم إحساسهم بأن وضع من أجلهم ولمنفعتهم، ولذا لا يمكن الاستمرار في الاعتماد على البيروقراطيات المركزية في إدارة المدن والتخطيط لها وتوفير الخدمات العامة، فهذا ينتزع الانتماء للمكان من السكان ويخلق فجوة بين صانع القرار و المستفيد. هذا الوضع يقلل من بناء القدرات المحلية جهدا وفكرا ولا يكون هناك تطوير للخبرة المحلية وهو ما يعوق جهود التنمية ويفقدها تميزها وتخصصها وقدرتها التنافسية هناك أمر آخر على درجة كبيرة من الأهمية في موضوع

التخطيط والتنمية العمرانية ويؤكد أهمية تداخل المفهومين مع بعضهما البعض تكاملا وانسجاما وهو أن قرار التخطيط وتقديم الخدمات البلدية يلزم أن يرتبط باستراتيجية التنمية المحلية .

لكن السؤال من يحدد الاستراتيجية المحلية؟ هل هي المجالس النيابية المحلية أم الأجهزة المركزية؟ تساؤل مشروع في ظل ضعف صلاحيات مجالس المناطق والمجالس المحلية والبلدية، وبالتالي غياب استراتيجيات محلية تكون بمثابة البوصلة لصناعة القرار المحلي. ما يحدث الآن هو ردة فعل ، فما أن تقع مشكلة يسارع إلى إقامة مشروع أو تقديم خدمة وهذا أمر مؤسف ومكلف لأنه يستنزف الجهد والمال لأنه يتم باستعجال ودون إعداد مسبق. لذا نجد مع الإنفاق السخي للدولة أنه مازالت هناك مشكلات تستغرقنا ولم معالجتها جذريا مثل البطالة والازدحام المروري في المدن الكبيرة، بل إن التشرذم الإداري والمركزية بلغت حدا أصبح فيه كل جهاز حكومي يخطط وينفذ بعيدا عن الآخر، وما ظاهرة استباحة شوارع المدن بالحفر والدفن إلا نتيجة غياب إدارة مدن شاملة مسؤولة عن التخطيط الشامل والتنسيق في التنفيذ. وهذا جميعه يعود في الأساس إلى أن القرار المحلي يصنع مركزيا بعيدا عن مكان الحدث ان الخطط المحلية في إدارة المدن لا تعني تقديم الخدمات فحسب، ولكن صنع السياسات والتنظيمات العامة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وما تتضمنه من إيجاد فرص استثمار و وظائف وأعمال ومشاريع جديدة[i].من هنا تنبع أهمية إدارة المدن في قدرتها على التعرف على المشاكل المحلية قبل وقوعها أو استفحالها ووضع الحلول المنسبة للتخفيف منها أو معالجتها والقضاء عليه وفي الختام، يبقى السؤال المطروح، هل الجماعات المحلية مؤهلة اليوم وفق مؤهلاتها المالية والبشرية المحدودة على بلورة وإنجاح أهداف الحكامة الجيدة في تحقيق تنمية محلية مستديمة؟

4- دور المنتخب المحلي في صنع السياسة العمرانية المحلية:

تشكل اليوم الجماعات المحلية مدرسة رائدة تمكن المنتخب المحلي من ملامسة العامل الميداني و الاحتكاك بالواقع الصعب التجاذب إضافة إلى تعلم آليات الاشتغال وطرق التواصل مع المواطن ذلك أن العمل الجماعي يتحقق عبر التجاذب والحوار وتبادل الآراء بين مختلف

المنتخبين على اختلاف انتماءاتهم السياسية و مشاربهم الفكرية من أجل الرقي بالخدمات المقدمة للمواطنين و إيجاد الحلول الملائمة لمشاكلهم، إن الإشكال الكبير الذي تعاني منها لجماعات المحلية في تدبير شؤونها هو العنصر البشري، الذي يعتبر النواة الصلبة التي يعول عليها من أجل صياغة وتفعيل السياسات الإستراتجية في قالب خدماتي، وقد دلت التجربة الجماعية أن العديد من المنتخبين المحليين غير مطلعين على اختصاصات العديد من المؤسسات و الإدارات الشيء الذي يحرمهم إمكانية التعاون معها لتطوير المجال إن نجاح الجماعات المحلية في تحقيق مهامها يتوقف على قدرة واحترافية الطاقات البشرية إذ بواسطتها يتم نقل التصورات واستراتيجيات ومداولات المجالس المنتخب و مرتبطة بكفاءة وتوازن عمل المجالس المنتخبة ومن هنا تأتي أهمية المنتخبين والأطر المحلية فكلما كانت هذه الفئات مؤهلة وذات خبرة كلما تمكنت من طرح تصورات واقعية فعالة وقابلة للإنجاز، فالأمر يبقى رهينا بمستوى هؤلاء المنتخبين الذين يملكون المبادرة و يحددون السياسة العامة لمدنهم ويخططون برامجها، لذلك فكلما كان مستواهم جيدا كلما كان العطاء أكثر مرد ودية وإنتاجية ومما يساعد على تأهيل المنتخب هي سياسة التكوين المستمر كمحطة لتبادل الخبرات والرؤى وطرح الإشكالات التي تعاني منها الإدارة المحلية ومن ثمة البحث عن الحلول، إن الحالة الراهنة لمدننا الكبرى وحالة التوسع العمراني العشوائي نظرا لغياب خطط التفكير، إضافة إلى ضعفا لخبرة التقنية لدى مدبري الشأن المحلي هو ما شكل عبئا كبيرا على الدولة ومؤسساتها للتعامل والتعاطي مع تحديات المستقبل، فالسياسات التي انتهجت في سابق البحث عن حلول لحالة الفوضى في العمران التي تشهدها المدن الكبرى ولا أدل على ذلك هو ترتيب العصمة في ذيل الترتيب العالمي بالنسبة للعواصم، فمدننا اليوم توجد في قلب رهانات و التقاطعات المتعددة، وتواجه تحديات فالاتجاه الكلاسيكي الذي أبان عن فشله وعجزه فأصبحت مدننا الكبرى مرا كزا للانحراف والجريمة ومرتعا للفقر و الفوارق الاجتماعية، إننا في أمست الحاجة اليوم إلى مشروع حضاري جماعي يتشارك فيه الجميع منتخبين و مجتمع مدني، و قد برهنت السياسات المنتهجة على مدى عقود من الزمن وجود اختلالات في الميدان التدخل و معالجة المشكلات عدا بعض

المعالجات القطاعية المنعزلة، و التشخيص يظهر عمق التراكمات التي عرفتها ، ذلك أن تضارب الاختصاصات و تعدد الفاعلين و تقاطع مصالحهم أنتج عجزا واضحا في تجسيد التنمية المنشودة.

المحور الرابع سياسة المدينة نحو مقاربة تشاركية

1- مؤشرات أزمة الحكامة في الوسط الحضري :ان ربط نظم التخطيط بالحكامة لم يأت من فراغ، بل يحمل في طياته حمولة ذات دلالات قوية تجعل من الحكامة المحلية مدخلا رئيسيا للتدبير الفعال أن سياسة المدينة هي مقاربة تصالحيه مع الاقتصاد والمجتمع والبيئة و منهجية و فلسفة جدية للتنمية الحضرية متعددة الأبعاد هدفها تحقيق حكامة جيدة و تنمية مستدامة للمدن الكبرى، إن قراءة واقع المدن اليوم يظهر وجود أزمة حكامة حقيقية تبرز مؤشراتها من خلال البنية التحتية والعجز الاجتماعي والهشاشة الاقتصادية ويمكن اختزال هذه المؤشرات في:

- انتشار الفقر الإقصاء الاجتماعي
- توزيع غير متوازن للمرافق والتجهيزات العمومية المحلية
- بنية تحتية ضعيفة و لا تلبي متطلبات ساكني هذه المناطق.
- إختلالات وضواحي هامشية تفتقر للطابع العمراني المنظم.

ان تزايد أعباء الدولة و التزاماتها اتجاه أفراد المجتمع أدى إلى خلق جهاز مناسب من أجل تسيير و تنظيم الشؤون المحلية ،إضافة إلى خلق سبل الاتصال المباشر و المستمر بين هيئات التخطيط التنموي و هذا لمعالجة الاختلالات الحاصلة علة المستوى المحلي ، تسعى سياسة التعمير وإصلاح المدن إلى إدخال جملة من التدابير،و الرهان على الحكامة في مجال تنمية المدن واكتسابها القدرة على التنافسية، إن نجاح سياسة المدينة رهين بإجراء إصلاح شامل للإطار القانوني والمؤسساتي من خلال:

-إدخال إصلاحات في الجانب القانوني التي تحكم التعمير لتمكينها من تحقيق مزيد من ضبط التنمية الحضرية، ووضع الإطار الاستراتيجي الأنسب لمشاريع المدن الجديدة و القديمة، فالجانب القانوني لطالما كان يشكل محط جدال واسع نظرا للفراغات القانونية الموجودة و التي ساهمت بشكل كبير في تدني مستوى الفعل لدى الفاعل المحلي ،أضف إلى ذلك ديناميكية التفاعل البطيئة بين مختلف صناع القرار المحلي.

-وضع الآليات للرصد تمكن من التقييم والمراقبة ومن مواكبة تنفيذ هذه السياسة الجديدة، و هنا يكمن موطن الضعف الحاصل فغياب الآليات العملية لممارسة العمل الرقابي أسهم بشكل ملحوظ في تباطئ عجلة التنمية على المستوى المحلي ،و جعل مدننا تأخذ الطابع الريفي في الكثير من مظاهرها.

- تحقيق الترابط العضوي بين التخطيط الحضري و السياسات العمومية القطاعية لإحداث التجانس بين البرامج العمومية والقطاعية، و هنا نلاحظ غياب قطاعات عديدة على المستوى المحلي نظرا لغياب التنسيق و العمل المشترك .
- إقرار آليات الحكامة لتحسين تدبير الموارد واشراك الطاقات والقدرات المحلية في صنع القرار.
- إخضاع تسير المرافق العمومية لمعايير الجودة والشفافية و المحاسبة والمسؤولية ،ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق مأسسة سياسة المدينة، وتحديد أدوار المتدخلين بدقة و تنسيق جهودهم، و جمعهم حول مشروع تنموي موحد بالشكل الذي يستجيب لمتطلبات المرحلة، إن بلوغ الحكامة المحلية الجيدة هي مسؤولية الجميع كل من موقعه، فمستويات الحكامة لا يستقل بعضها عن الآخر لأنها تتقاسم كلها مسؤولية مشتركة، إن اعتبار المدينة حقيقة معقدة، يقتضي الفهم الجيد للسياقات المحلية والتعامل مع المجال كجسم واحد، إن الحديث عن مستقبل حضري أفضل يبقى حلما صعب التحقيق مالم يتمكن الفاعل المحلي المركزي بمعية باقي الفاعلين من الأخذ زمام المبادرة وطرح الحلول الهيكلية الكفيلة بتغيير واقع المدن مع استشعار حجم التحولات الكبرى التي تعرفها هذه الفضاءات ومحيطها و ذلك وفق رؤية مندمجة تشاركية تدفع في اتجاه اعتماد الحلول ذات الأولوية و هذا من خلال:

- تأطير ظاهرة الاستقطاب الحضري من طرف المدن الكبرى لصالح نواحي المدن.
- تعزيز وتأطير عملية التوسع المستدام للمدن.
- اعتماد المعايير الدقيقة لإنشاء المدن الجديدة
- ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة ووضع الأسس لنظام قيادة جماعية تعتمد مقومات التدبير الاستراتيجي وفق منهجية ترتكز على ضبط الأولويات والأهداف.

2-اشكالات الوسط الحضري:

لقد أدت سرعة التمدن غير المتحكم فيه على مدى عقود من الزمن الى تغيير في الوظائف الحضرية الى بروز ظواهر سلبية أثرت بشكل كبير على نوعية الحياة بالمدن بل كرست الفوارق و الاختلالات ،اذ أصبحت تكبر دون ملامح عمرانية ثقافية بيئية مكدسة توسع فيها العمران بشكل عشوائي مما قلص من نسب المساحات الخضراء داخلها و في محيطها ،و يرجع هذا في مجمله لغياب التخطيط الحضري و عدم الاعتماد على المعايير المطلوبة أن حاجتنا اليوم لتحقيق التنمية المندمجة المستدامة يستلزم بناء اقتصاد قول تنافسي و لن يتأتى الا بتجاوز هذه الصعوبات و خلق فضاء مستقطب للأنشطة ذات القيمة أن دور الفاعليين المحليين يتمثل في البحث عن الملائمة المستمرة للمشاريع و المخططات المحلية مع الرهانات و التحديات الحالية و السؤال الذي يطرح كيف يمكن العمل على رفع التحدي تنمية المدن و جعلها فضاء للاندماج و انتاج الثروة ؟.

تستقطب مشاكل المدن Urban problems في الوقت الحاضر وما تؤول إليه في السنين القادمة اهتمام المفكرين والمخططين بوجه عام والمهتمين بالبحوث الحضرية على وجه الخصوص .وينطوي هذا الاهتمام بالمدن على عدة اعتبارات منها :زيادة نسبة سكان المدن بشكل كبير ،إذ أن أكثر من نصف سكان الوطن العربي يعيشون في المدن وترتفع هذه النسبة في الدول المتقدمة إلى حوالي 71% . كما أن المدينة تصور خلاصة لكفاح الإنسان في انتصاره وفشله ،وتمثل كذلك تتابع الزمن والتاريخ الغني بالأحداث التي تعتبر في الحقيقة

موسوعة في مضمونه ومعناه ، كما أن المدينة تعد الواجهة الحضارية للدولة وعليه يجب أن تكون للمدينة شخصية مميزة ،وطابع خاص بها ،وروح ثابتة تساعدها على أن تؤكد ذاتيتها كقوة دافعة عبر التاريخ .

ولكي تكون المدينة بمستوى الطموح الحضاري لأي شعب لا بد من تفحص مشاكلها أولا ثم وضع الحلول الناجحة لها ،ومشاكل المدن وأزماتها كثيرة يمكن حصرها بما يأتي :

1- مشكلة الهجرة إلى المدن

تعد الهجرة Immigration من الريف إلى المراكز الحضرية ،والتباين الريفي-الحضري لمعدلات الزيادة الطبيعية ،والهجرة الحضرية الدولية وإعادة تصنيف المناطق الريفية التي تحقق شروطا لاعتبارها أماكن حضرية، هي العناصر أو المقومات الديموغرافية الأساسية للتحضر. إلا أن الهجرة الداخلية (Internal Migration) هي العامل الأكثر أهمية في عملية التحضر مقارنة بعامل الهجرة الحضرية الدولية.

لا تزال موجة الهجرة من الريف للمدينة تتصاعد وتيرتها، حيث يهاجر أكثر من 20 مليون فرد للمدينة سنويا وهو رقم هائل غير مسبوق في التاريخ البشري كله. وقد قفزت أعداد السكان بالمدن العالمية من 200 مليون في العام 1950 إلى مليارين في العام 1990، ويتوقع أن يصل هذا العدد إلى 3 مليارات في العام 2025. وهناك مع نهاية القرن العشرين 25 مدينة ضخمة تحوي أكثر من 10 ملايين نسمة. كما أن 19 مدينة من أصل الـ 25 مدينة ضخمة تنتمي للعالم الثالث. وهناك أكثر من 60 مدينة في العالم يبلغ تعداد سكانها أكثر من 4 ملايين نسمة.

في العراق بلغ صافي الهجرة من الريف إلى المدن 937000 نسمة خلال المدة 1957-1965 و مليون نسمة للمدة 1965-1977 ، استحوذت بغداد على 79% من المهاجرين تلتها

البصرة 9.3%. أما أكثر المحافظات فقدان للسكان عن طريق الهجرة هي ميسان إذ بلغت نسبة الطرد 30% تلاها ذي قار 15% أي أن 45% من المهاجرين خرجوا من محافظتين فقط.

- **مشكلات بيئية** Environmental problems تتمثل بالضغط على المرافق الأساسية وتلوث المياه نتيجة التخلص من المخلفات في مصادر المياه المفتوحة ،وعدم كفاية شبكات الصرف الصحي ومشكلة إدارة الرواسب بعد إدخال معالجة مخلفات المياه في بعض المراكز الحضرية .إذ تشير التقديرات إلى أن هذه الرواسب قد تصل إلى حوالي 3600 طن يوميا من مخلفات المواد الصلبة الجافة.

ولعل أهم المشاكل البيئية في المدينة هي تلوث الهواء الناجم عن وسائط النقل المختلفة ،والتي تضاف إلى مصادر تلوث الهواء الصناعية والتي تتسبب في مخاطر صحية مختلفة .إذ يشكل الرصاص المنبعث من عوادم السيارات ومن المصادر الأخرى إلى تراجع القدرات العقلية والذهنية لدى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سبع سنوات .أما تأثيرات الكربون المائي الموجود في عوادم السيارات فانه يسبب التهاب العيون ويثير الربو ويتداخل مع التنفس ويؤثر على وظائف الرئتين.

وهناك نوع ثالث من أنواع التلوث الذي تعاني منه مدن اليوم هو التلوث السمعي (الضوضاء Noise) الناجم عن حركة المرور وتزداد حدته كلما زادت المركبات في شوارع المدينة فضلا عن الأصوات المنبعثة من المدارس والجامعات والمعامل الصناعية وحركة المارة في الشوارع .

أما ظاهرة التلوث البصري فهي ناجمة من البناء العشوائي للعمارات والأبنية والدور السكنية وأثاث الشارع غير المتناسق، حيث تحتوي واجهات العمارات على عناصر لا تدل على الذوق ولا على أصول اللياقة المعمارية في المحافظة على واجهة البناية من التلوث البصري

.كذلك ضياع النسب المعمارية لهذه الأبنية ،الأمر الذي أدى إلى عدم الاستمتاع بمنظر هذه البنايات ،كذلك مشكلة الألوان وعدم اختيارها بالصورة الملائمة التي تسبب هذا الشعور .

عموما يمكن أن ندرج أهم الأسباب المؤدية إلى بروز مشكلة تلوث البيئة الحضرية كما يأتي :

– مشاكل المرور والازدحام والتي تسبب تلوث الهواء والضوضاء .

– ازدياد عدد السكان بشكل كبير نتج عنه كثرة استهلاك الطاقة بشكل غير مبرمج .

– توسع المدينة بشكل كبير أدى إلى أن تكون بعض المناطق الصناعية الملوثة التي كانت خارج المدينة أصبحت في داخلها .

– عدم وجود قوانين لحماية البيئة بالدرجة الكافية وكثرة التجاوزات على القوانين السارية[65].

– عدم كفاءة أساليب التخلص من النفايات خصوصا بالنسبة للفضلات الصلبة والسائلة .

– **مشكلات اجتماعية** Social problems: من الطبيعي في مجتمع مكون من شرائح اجتماعية متعددة فضلا عن وجود تباين كبير في المستوى الثقافي والتعليمي والمادي أن تظهر بعض المشاكل الاجتماعية حيث تظهر بعض حالات الانحراف والجريمة ولأسباب عديدة منها ارتفاع كلفة المعيشة واتساع باب الإنفاق بشكل كبير والاحتكاك بثقافات ومفاهيم غريبة ،هذا فضلا عن مشاكل الضعف الأسري والتحلل الاجتماعي ،إذ تضعف الروابط الاجتماعية داخل الأسرة نفسها ،وبينها وبين الأسر المجاورة .وتظهر إحياء تعيش الغربة الاجتماعية مقارنة بالإحياء القديمة ذات التجانس العالي . أن هذه الظواهر أدت إلى رسم انطباعها على السلوك الفردي للإنسان ، ومارست نوع من الضغط على نفسيته انعكست على أدائه اليومي وعلى تصرفاته من خلال:

– ضعف العلاقات الاجتماعية .

– قلة كفاءة أدائه في العمل أو البيت.

– شيوع عادات وتقاليد غير محبذة .

– اضطرار الإنسان ممن تكون إرادته ضعيفة إلى ارتكاب الجريمة والعنف.

وتمثل مشكلة السكن من ابرز المشكلات الاجتماعية في مدننا الحالية والناتجة عن النمو الحضري السريع وتضخم المدن وضعف قدرتها على الإعالة ،إذ تشير البحوث إلى أن شروط الإسكان في المدن العربية مستمرة بالهبوط من سيء إلى أسوا وبتسارع متزايد.

إن الضغط السكاني يعتبر مسوؤلا عن التأخر في نوعية المأوى البشري ،حيث الترابط والتلازم بين الضغط السكاني من جهة وسوء استخدام المصادر من جهة أخرى .فضلا عن ضعف إدارة التنمية في تحقيق التوازن السكاني على مستوى الدولة وبما يفضي إلى التخفيف من وحدة الضغط السكاني الذي أثقل كاهل المدن وتمخض عن ذلك أن لازالت مشكلة الفقر تهدد طبقات واسعة من المجتمع الحضري العربي ،وأصبحت السمة العامة للفئات الهامشية الفقيرة هي اختراق منظومة القيم السائدة من جهة واستغلالها هذه المنظومة من جهة أخرى ،إذ أن للفئات الفقيرة منظومتها القيمية ولغتها ونمطها المعرفي وثقافتها .وكل ذلك ينعكس على جملة مواقفها من المجتمع المدني بمؤسساته السياسية والدينية والاجتماعية بحيث تصبح في النهاية خارج هذا المجتمع ورافضة إياه.

ومن الصعوبات التي تواجه عملية التغيير الاجتماعي في البيئات الحضرية هي إن المهاجرين من الريف يحملون قيما وعادات لا يمكن انتزاعها بسهولة ،وان ما يشد الانتباه في هذا المنحى الاجتماعي هو ارتباطه وحاجته إلى عدد من المعايير والتي من خلالها إحداث التحول الاجتماعي المطلوب ومن هذه المعايير :

– الوضع الطبقي للجماعات المهاجرة .

– العلاقات الاجتماعية الحضرية :فالفرد المهاجر إلى النمط الحضري يحتاج إلى نوعية من العلاقات الاجتماعية يتعامل في حدودها مع إفراد هذا النمط .

– درجة التكّيف الاجتماعي : ويعتمد هذا المعيار على الظروف الاقتصادية والتركيب الاجتماعي العام للمركز الحضري من جهة وعلى قابلية الفرد وقدرته على التكيف من جهة أخرى.

4– **مشكلات تنظيمية (وظيفية)** Regulatory problems (functional) :يمكن حصر هذه المشكلات بارتفاع أسعار الأرض والبناء ،والاتساع الأفقي للمدن،وتمدين الضواحي بشكل سيء من كافة النواحي المعمارية والاقتصادية والاجتماعية، وانتشار مدن الصفيح، وارتفاع مستمر في تكاليف التنقلات داخل المدن زمانيا وماديا،وضخامة تكلفة أقامة وصيانة المرافق والتجهيزات العامة ،والتداخل الوظيفي بين الأنشطة والخدمات العامة وانخفاض كفاءة أدائها الوظيفي .

يعد تركز الاستثمارات في المدن الكبرى من أهم إشكاليات التنمية المكانية في البلاد العربية ،والتي تبدو من جوهرها لتعني تبعية المراكز أو الأقطاب الإقليمية – بحكم ارتباطاتها الاقتصادية – بالمركز الصناعي المتطور (بمعناه المحلي والعالمي) أكثر من أقاليمها المعنية بالتنمية بفعل التركز الاستثماري فيها .

ويعود تركز الاستثمارات في المدن لعوامل عديدة أولها ذات طابع سياسي ،فرضته الزيادة السكانية في المراكز الحضرية كأمر واقع ،وأجبرت الحكومات على تخصيص غالبية الاستثمارات لها ،وذلك من اجل ضمان نمو منسجم على الأقل لتجنب الفوضى في مناطق هشة مكتظة بالسكان ، هذا فضلا عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى .

وأفضى التركز الاستثماري في المدن الرئيسة إلى هجرة كبيرة من المناطق المحيطة والفقيرة وبشكل مستمر اليها، بحيث أصبحت غير قادرة على توفير مستلزمات توقيع الفعاليات الاقتصادية بفعل ارتفاع كلف الأجور والنقل ،وعاجزة عن توفير متطلبات الزيادة السكانية وإربك ذلك إلى حد بعيد الخطط التنظيمية للمدن .

ولا بد من التأكيد على أن خطة المدينة لا تقتصر على وضع تصاميم لهياكل حضرية تؤّمن استيعاب السكان وإسكانهم فحسب، بل أن مهمة التخطيط يجب أن ترتكز على فكرة إعادة توزيع السكان والموارد بصورة متناسقة في مختلف أنحاء البلاد ، وذلك بهدف التخفيف من عوامل الجذب القوية في المدن الكبرى وفي العواصم بشكل خاص ،وتنظيم الكثافات السكانية غير المتساوية والتي تسبب اختلالا في التوازن الإقليمي .

5- **مشكلات خدمية** Service problems: يجابه قطاع الخدمات في المدن ضغطا متزايدا وطلبا كبيرا ،بحيث أن بعض المشاريع الخدمية التي تقام تفشل بعد مدة وجيزة من إنشائها عن سد حاجة السكان الفعلية رغم تشغيلها بطاقاتها القصوى ، رغم أن أقامتها استندت إلى بيانات ودراسات عديدة وذلك للأسباب الآتية :

- زيادة عدد سكان المدينة أضعاف طاقاتها وقدراتها الخدمية.

- التوسع الأفقي للمدن الذي يزيد من ترهل أو إيصال الخدمات بشكل سليم لكافة مناطق المدينة .

- زيادة الكثافة السكانية في بعض المناطق الحضرية دون غيرها لضعف التخطيط في توزيع السكان يجعل من هذه المناطق عاجزة عن تلبية حاجات السكان من الخدمات .

- التلكؤ في تشغيل وصيانة المشاريع الخدمية .

وعلى أساس ذلك فان اغلب المدن ولا سيما في البلدان النامية تعاني من شحه في المياه الصافية وانقطاع مستمر للطاقة الكهربائية وضعف في خدمات الهاتف والاتصالات ، وتردي خدمات الصرف الصحي .

ويعاني معظم سكان العالم من نقص في مياه الشرب ،إذ أن ما يقرب من80% من سكان العالم لا يحصلون على مياه الشرب النقية بالكمية الكافية ،وان حوالي 30% فقط من سكان المدن

في الأقطار النامية تصلهم مياه الشرب والاستعمال اليومي بالأنابيب إلى داخل منازلهم . والأكثر من ذلك ان90% من سكان مدن العالم الثالث لا يحصلون على مياه نقية للاستعمالات اليومية ، ومن أمثلة ذلك المدن الهندية إذ أن 6% فقط من سكان تلك المدن يشربون ماءا نظيفا ،وينطبق الحال نفسه على اغلب المدن الأفريقية جنوب الصحراء .

ولكي تكون المياه صالحة للشرب أو الاستعمال البشري لابد من توافر شروط فيها وأهمها : إلا تزيد نسبة الرواسب العالقة فيها عن(260–750) ملغم/لتر ،وان يخلو سطحها من الأجسام والمواد الطافية عليها كالأصباغ والزيوت ،وان يكون عديم اللون والطعم والرائحة ،وان يكون تفاعله الكيميائي (PH) يتراوح بين (6.5 –8.6) وينبغي إلا تنخفض نسبة الأوكسجين في الماء عن 4 ملغم/لتر ،وان يخلو تماما من الإشعاعات والعناصر النووية ،ويجب أن لا يزيد نسبة كمية الأوكسجين الضرورية لعملية الأكسدة البايوكيميائية للبكتريا بدرجة حرارة 20 م من3ملغم/لتر لمياه الشرب و6ملغم/لتر لمياه السباحة ، ويبين الجدول (15) نسبة ما يحصل عليه السكان من مياه شرب صالحة وصرف صحي ملائم في العراق لسنوات مختلفة .

6– **مشكلة النقل والمرور** Transportation and traffic problem: إن هدف الإنسان وإغراضه المتعلقة بالنقل هو ليس الوصول إلى غايته فحسب وإنما هو يتطلع إلى تحقيق مزايا أخرى كالراحة والأمان واختصار الوقت والكلفة وكذلك المتعة من الرحلة . وبذلك فان هذه المزايا تعد أهدافا تسعى المؤسسات المسؤولة من النقل تحقيقها . وعلى أساس ذلك فان مشكلة النقل والمرور داخل المدينة هو عجز هذه المؤسسات عن تلبية الرغبات المطلوبة منه.

ويقف وراء هذا العجز أسباب كثيرة فهنالك من اوعزها إلى تضافر ثلاثة عناصر مرتبطة فيما بينها هي : العناصر البشرية والتكنولوجية والتنظيمية، ومن الباحثين من حددها بثلاثة عوامل رئيسة هي: الطبيعة والمبدئية والتنظيمية .فيما صنفها آخرون إلى عاملين رئيسين هما : ما يتعلق بطبيعة توزيع مكونات استعمالات النقل والثاني ذات ارتباط باستعمالات الأرض الوظيفية الأخرى من خلال طبيعة العلاقة المكانية فيما بينها .

علاقة الوسط الحضري بالتغيرات البيئية : تبدو معقدة للغاية ففي الجانب السلبي يؤدي النمو الحضري غير المُدار إلى تدهور البيئة مثل تلوث الهواء و المياه، و فقدان التنوع البيولوجي وزيادة النفايات ومع ذلك يمكن للتطورات الحضرية المُدارة بشكل جيد توفير فرص للتحسين البيئي، مثل إدارة النفايات بشكل فعال و توفير وسائل النقل العامة المستدامة وتخطيط المساحات الخضراء.

إن علاقة الوسط الحضري بالتغيرات البيئية متعددة الأوجه حيث يؤثر التطور الحضري على البيئة و يتأثر بدوره بالتغيرات البيئية فالنمو الحضري يسبب تغيرات في استخدام الأراضي و استهلاك الموارد و يؤثر في النمو السكاني و الاقتصادي في المدن على البيئة المحيطة بها و انبعاثات الغازات الدفيئة[1] مما يؤدي إلى زيادة تلوث الهواء و المياه و فقدان التنوع البيولوجي ومع ذلك يمكن لتطبيق المبادئ البيئية في التخطيط الحضري و اعتماد التقنيات البيئية المستدامة وتبني المدن لاستراتيجيات بيئية مستدامة مثل النقل العام، وإدارة النفايات، وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة للحد من تأثيراتها السلبية و يحسن جودة الحياة في البيئة الحضرية في المدن.

فالتغيرات البيئية تؤثر بشكل كبير على الوسط الحضري و حياة سكانه فزيادة درجات الحرارة و تغيرات المناخ قد تؤدي إلى حدوث ظواهر جوفية متطرفة مثل الفيضانات و الجفاف، مما يؤثر على البنية التحتية و اقتصاد المدن. كما يمكن أن يتسبب التلوث في تدهور جودة الهواء و المياه في البيئة الحضرية، مما يؤثر على صحة السكان و جودتهم في الحياة وبالتالي

[1] الغازات الدفيئة هي مجموعة من الغازات التي تتواجد في الغلاف الجوي للأرض و تساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري، تشمل هذه الغازات ثاني أكسيد الكربون و الميثان و أول أكسيد النيتروجين و غازات أخرى عندما يتم إطلاق هذه الغازات في الجو من مصادر مختلفة مثل الصناعات و حرق الوقود الأحفوري وتغير استخدام الأراضي تعمل على امتصاص و إعادة إشعاع الحرارة في الغلاف الجوي مما يؤدي إلى زيادة درجة حرارة سطح الأرض و تغيرات مناخية عالمية.

يتطلب التكيف مع هذه التغيرات تبني استراتيجيات حضرية مستدامة تشمل تخطيط الطوارئ و تحسين البنية التحتية و تعزيز الاستدامة البيئية في المدن.

ليس بإمكاننا أن نتوقع جميع مخاطر التغيرات البيئية و آثارها المستقبلية، ولكننا نعلم جيدا أن هذه التغيرات قادمة لا محالة. فسيشهد كوكب الأرض ندرة في سقوط الأمطار و مزيدا من موجات الحرارة كما ستختل الأنظمة البيئية لكوكب الأرض و سيشهد العالم مزيدا من ظواهر الطقس المتطرفة من عواصف و أعاصير و فيضانات و جفاف و تصحر و ستعرف الإنسانية انتشارا واستفحالا لمزيد من الأمراض و الأوبئة و سيتأثر التنوع الحيوي و موارد الغذاء و مصادر الماء الشروب مما يؤدي إلى ازدياد معدلات الهجرة و الفقر واندلاع مزيد من الصراعات و النزاعات الدولية.

إن مخاطر التغيرات البيئية و تداعياتها المستقبلية تمس الوسط الحضري (الحق في بيئة سليمة، الحق في الأمن، الحق في الصحة، الحق في التغذية، الحق في الحصول على الماء الشروب، الحق في مستوى معيشي لائق).

1/ على المستوى البشري:

أ/ الحق في بيئة سليمة: إن حق الإنسان في بيئة سليمة خالية من التدمير يتأثر تأثيرا بالغا بتغير البيئة لاسيما بالارتفاع المتزايد لدرجة حرارة الأرض إذ تؤكد الدراسات على أن التغيرات البيئية تساهم بشكل كبير في اختلال النظم البيئية لاسيما تلك المتعلقة بالثلوج و الجليد وهو ما يتجلى بوضوح من خلال تزايد عدد البحيرات الجليدية، و ارتفاع معدل سقوط الصخور الجليدية و ذوبانها وكذا ارتفاع مستويات المحيطات.

ومما لاشك فيه أن اختلال النظم البيئية بسبب التغيرات البيئية سيزداد سوءا نظرا لانقراض حوالي 20% إلى 30% من أنواع الكائنات الحيوانية و النباتية التي وجدت نفسها عاجزة عن التكيف مع هذه التحولات المناخية القاسية.

ب/ الحق في الأمن: تؤكد الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير البيئة أنه من المخاطر المستقبلية للتغيرات البيئية على المدى المتوسط و الطويل ليس الإسراع فحسب من وتيرة الظواهر الجغرافية المتطرفة، بل أيضا الزيادة من قوتها و انتشارها الجغرافي كالعواصف و الفيضانات، و الجفاف و التصحر و الأعاصير و غيرها.

وتشير مختلف الدراسات و التقارير العلمية بما فيها تلك الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير البيئة أن معدل الأعاصير التي تضرب كوكب الأرض سنويا يقدر بـ: 50 إعصار في الإجمال، إضافة إلى عشرات من العواصف الاستوائية، التي من المتوقع أن تستمر خلال العقود المقبلة وتؤكد ذات الدراسات أن العالم لن يشهد مستقبلا من الأعاصير و العواصف إلا أنه سيعرف زيادة خطيرة في قوتها قد تصل أعلى الدرجات و أخطرها وذلك كله مرده إلى التغيرات البيئية الجارية.

إضافة إلى ما سبق تؤكد أن مختلف الدراسات الاستشرافية على ازدياد معدلات الصراعات و النزاعات الدولية مستقبلا التي من شأنها أن تخل بالأمن الدولي، وذلك بسبب ما تحدثه التغيرات المناخية من ندرة في المياه و موارد الغذاء، ومن أزمات بيئية حادة

ج/ الحق في الحصول على الماء الشروب: لا جدل في أن للتغيرات البيئية تأثيرات بالغة الخطورة على موارد الماء الشروب، حيث أنه من شأن ذوبان الجليد بالوتيرة السريعة المسجلة و كذلك التغير الكبير في أنماط هطول الأمطار، كأن تكون هناك أمطار غزيرة، ولكنها نادرة الهطول أن يخل بصورة مباشرة بالأنظمة الهيدرولوجية و أن يؤثر على وفرة الموارد المائية وجودتها، فقد تؤدي هذه التغيرات البيئية على سبيل المثال إلى ندرة المياه الصالحة للشرب في بعض المناطق و إلى توفر مياه ولكنها رديئة النوعية في مناطق أخرى.

د/ الحق في الحصول على مستوى معيشي لائق: تشير مختلف الدراسات و الأبحاث العلمية إلى أن التغيرات البيئية وما يترتب عنها من ارتفاع متزايد في معدل الظواهر الجوية المتطرفة

من جفاف و فيضانات و أعاصير و عواصف وارتفاع منسوب المياه، من شأنها أن تؤثر تأثيرا بالغا على حق الإنسان في حياة معيشية لائقة تكفل كرامته و إنسانيته إذ من شأن التغيرات البيئية أن تتسبب في ازدياد معدلات هجرة السكان في العالم، حيث تتوقع الأمم المتحدة في تقريرها الصادر في عام 2019 بلوغ عدد النازحين و اللاجئين البينيين 280 مليون نازح على الأقل بحلول 2050 وهذا وفقا للسيناريو المتفاءل الذي يقضي بارتفاع درجة حرارة الأرض إلى درجتين مئويتين فقط.

ومن شأن التغيرات البيئية أن تزيد من تفاقم حدة الفقر في العالم و الذي ستكون عواقبه دراماتيكية لاسيما على البلدان النامية نظرا لموقعها الجغرافي و الظروف المناخية الصعبة التي ستشهدها واعتمادها الكبير على الموارد الطبيعية للعيش وكذا بسبب قدرتها المحدودة على التكيف مع التغيرات البيئية وفي هذا الصدد أكد تقرير البنك الدولي لعام 2015 أن أكثر من 100 مليون شخص سيعانون من الفقر المدقع بحلول عام 2030 إذ لم يتم تخفيض من انبعاث غازات الدفيئة.

2/ على المستوى الطبيعي:

أ/ التهديد على المستوى الجوي: تعد طبقة الأوزون الطبقة الثانية من طبقات الغلاف الجوي و لها أهمية كبيرة حيث تحتوي على طبقة الأوزون المكونة من غاز الأوزون و الذي يشكل الدرع الواقي للأرض من الأشعة فوق البنفسجية الضارة. كما هناك ظاهرة الاحتباس الحراري و التي تعتبر شديدة التعقيد تنشأ عند الارتفاع التدريجي في درجات الحرارة في أدنى طبقات الغلاف الجوي نظرا لزيادة انبعاث الغازات الدفيئة عبر احتجاز الحرارة و امتصاص الأشعة تحت الحمراء عوض إرسالها للفضاء الخارجي

ب/ التهديد على المستوى المائي: يعرف خطر تغير المناخ نقيضين بين الوفرة المفرطة في الأمطار فمن المتوقع تغير معدلات و سقوط أمطار غزيرة في مناطق مثل شرق سيبيريا و

وسطها و شمال غرب أمريكا الجنوبية مع زيادة احتمالات الفيضانات بفعل ارتفاع حرارة الكوكب. في المقابل فإن مناطق أخرى من العالم ستشهد جفافا و ندرة إذ سينخفض معدل الأمطار في حوض البحر الأبيض المتوسط و مناطق من جنوب إفريقيا و أمريكا الجنوبية بحوالي 30% عند ارتفاع درجة الحرارة بمستوى درجتين.

ج/ التهديد على المستوى الأرضي: لقد تدهور الغطاء الغابي بسبب الاقتلاع العشوائي للأشجار بغرض الزراعة و استعمالات الخشب مما يزيد من تفقيرها بعدم قدرتها على إمداد الأرض بالموارد العضوية.

واضح مما سبق ذكره أن هناك نوعين من التهديدات البيئية الأولى هي تهديدات بيئية طبيعية غير ناتجة عن النشاط الإنساني، ولكن لها تأثيرات و مظاهر سلبية على كل من المحيط و الإنسان، مثل الأعاصير و العواصف و النوع الثاني هي تهديدات نابعة عن النشاط البشري تؤدي إلى تهديدات لبقاء الإنسان مثل الاحتباس الحراري و التلوث البيئي.

أ- **معيقات التخطيط الاستراتيجي** : لإنجاح التخطيط الاستراتيجي و حتى نتمكن من الرقي بالمدينة لا بد لنا من اعتماد منهجية علمية تعتمد على التشخيص الدقيق للإكراهات اتي أصبحت في كثير من الاحيان تضعف قدراتنا العملية منها :

-غياب ثقافة التخطيط الاستراتيجي عند المجاس المحلية المنتخبة.

-ضعف الموارد البشرية المحلية المؤهلة لرسم سياسات التخطيط الحضري .

-ضعف الامكانات المالية و زد على ذلك شح المعطيات التي تشخص الواقع .

-غياب البعد التدبيري القائم على أساس المشاركة الفعالة لجميع الفاعلين النشطين و البحث عن الاليات على تمكن من رفع المردودية.

-عدم وجود تنسيق بين مجريات العمل على مر فترات المجالس المحلية .

ب-الحاجة الى ترسيخ ثقافة التخطيط: أن أكبر تحدي اليوم هو صياغة نموذج تنموي قائم على استغلال الثروات و الطاقات المحلية و توحيد تدخلاتهم وفق اهداف و مرتكزات هذا النموذج التنموي من خلال انشاء بنك للمعطيات مع القدرة على استغلال المعلومة المتاحة و ذات الفائدة و كذا تحقيق الانسجام مع التوجهات الكبرى الوطنية ة الجهوية للتنمية مع اعتماد عدد محدد من الاهداف قابل للإنجاز و ترتيب الاهداف المحددة حسب الاولوية و حسب المحاور الاستراتيجية و تحديد جدول زمني لها أن التخطيط منهج و أداة فعالة للترشيد و عقلنة الاختيارات التنموية بما يسمح بتجميع الانشطة و تشغيلها في الفرص المتاحة بفعالية عالية ،إنه الية لتحقيق التدبير الفعال داخل المدينة التي تتميز بعدة تدخلات و من هنا تبرز الحاجة الملحة لصياغة برنامج محكم يواري بين الاهداف و الامكانيات مع الاخذ بعين الاعتبار ضرورة ترتيب الاولويات و تقديم الضروريات و الاستغلال الجيد للزمن حتى لا تتحول مشاريع التنمية من خطط مضبوطة الى عمليات تلقائية فجائية قد لا تأتي أكلها، إن التأسيس لمبدأ الشراكة لبن القطاع العام و الخاص الذي أخذ يأخذ أبعادا مهمة و هذا نتيجة الرغبة في عقلنة التدبير و اخضاعه لمنطق المردودية و التنافسية و تطوير القطاعات التي لها ارتباط وثيق بالحياة اليومية للمواطن (الماء ،الكهرباء و النظافة و النقل الحضري)لان التسيير المباشر للمرافق أظهر و بصورة واضحة عجز الجماعات المحلية عن تقديم الخدمة المطلوبة للمواطن و في أحسن الشروط و كل هذه الاستراتيجيات الجديدة الهدف منها تخفيف العبئ على الدولة و مصالحها .أن الاكراهات التنموية و تزايد حاجيات السكان يفرض وجود مؤسسات محلية فاعلة قادرة على تعبئة الطاقات الفردية و الجماعية ،ة لهذا تكتسي المخططات القطاعية أهمية كبيرة لتحقيق التنمية لكونها تخلق دينامية الاستثمار على تطبيق هذه المخططات تعترضها مجموعة من العراقيل نضرا لتباين المناطق فخصوصية الشمال تختلف عنها في الهضاب و في الجنوب و هذا أبسط مثال زد على دلك أن بعض المناطق تتطلب قدرات مالية و تكنولوجية عالية بالمقارنة مع مناطق اخرى.

–قيام الدولة بتقديم الاختيارات الاستراتيجية مما انتج ضعف في الاداء اضافة الى سوء استغلال الموارد و توزيعها و هناك مشكل اخر هو ضعف أو حتى انعدام التنسيق بين المناطق نقصد الجماعات المحلية و فقدان الفعل التشاركي أن هذا الضعف انتج مردودية ضعيفة في تسيير المرفق نتيجة الطرق كلاسيكية المنتهجة .ان تعدد المتدخلين في ادارة المدينة هو بالشيء المطلوب نظرا لتشعب و تعقد المجال الحضري و تعدد روافده

ج–التحدي السكاني : يعد العامل السكاني مهما حيث يؤخذ بعين الاعتبار ، وتطرح احصائيات السكان في العالم واقعا مخيفا ، لان هذه الزيادة تترجم الى مطالب واحتياجات في كافة القطاعات ، والمشكل هو ان المدينة اصبحت اكثر كثافة سكانية من ذي قبل و تتسبب هذه الزيادة بمشاكل عديدة بداية على صعيد الزيادات يولد يوميا مايقرب 270 الف طفل ، ومنه سكان العالم يتزايدون بمقدار 3 يولد يوميا مايقرب 270 الف طفل ، ومنه سكان العالم يتزايدون بمقدار 3 1اطفال في كل ثانيتين اطفال في كل ثانيتين ، تشكل الكثافة السكانية العالية و النمو الديموغرافي غير المنظم من ابرز التحديات الوسط الحضري من المشاكل التي تعرقل سياسة التعمير و التخطيط الحضري ،حيث صارت الكثافة العالية بالوسط الحضري من المشاكل التي تقف أمام مسار البرامج التنموية التي تسطرها الادارة قصد تنمية وتنظيم المجالات الحضرية ،كما انها تعبر عن ضعف النضرة الشمولية و المستقبلية في تدبير و ادارة الفضاءات الحضرية و عدم القدرة على التوزيع المتوازن للسكان ،و قد حددت منظمة الصحة العالمية المساحة الاجمالية المناسبة للسكن أسرة تتألف من 3الى 5 أفراد ب260 مترا مربعا ،و تشغل المساحة المبنية مساحة قدرها 123متر مربع ،أما المساحة الباقية فيجب أن تترك خالية لأغراض الزراعة (حديقة) و لهو الاطفال و يمكن أن تزيد المساحة مع تزايد الأفراد هذا كله يصب في اطار قدرة هذه الوحدات السكنية على استيعاب ساكنيها حتى لا تأثر على الوضعية الصحية و النفسية و العلاقات الاجتماعية بين الأفراد بصفة عامة ،وهذا بحد ذاته يطرح اشكالات عديدة على مستوى توفير المرافق العامة و الاهتمام بهذا النشئ ، وبصورة اخرى تظهر في المدن حيث

يعيش فيها وللمرة الاولى في التاريخ اكثر من نصف سكان 2العالم ليصل ، عدد السكان بها الى 3.3 مليار نسمة ومن المتوقع ان يزيد الى 5 مليارات في 2030. م هذا التحدي يطرح مشاكل على مستوى المدينة و الدولة ككل منها:

-**مشكل تو فير السكن:** لقد اصبح توفير السكن من المواضيع المهمة التي تستأثر رجال التخطيط ، وهنا نرجع الى سنة 1974م حيث اتخذت البيوت لأول مرة مكانها مع غيرها من المشكلات الدولية ، فيرى الاقتصاديون الرأسماليون ان المسكن يعتبر من السلع لذا لابد له ان يتوفر له سوق . و السؤال المطروح اليوم :كيف يمكن تدبير مثل هذه الاحياء ذات الكثافة العالية ؟و هل الادوات التخطيطية و الوثائق التعميرية التي تنتهجها الادارة لتلبية حاجيات السكان و المجال صارت متجاوزة و أضحت من التحديات الحقيقية التي تواجه التنمية الادارية ،ان ارتفاع الكثافة السكانية المتزايدة بالمال صار يشكل ثقلا مضادا للإدارة ، ان هذا المعطى الديموغرافي اصبح يحتم على السلطات العمومية ضرورة اعادة النظر في سياسة التعمير و التخطيط الحضري قصد اعادة هيكلة و تنظيم مثل هذا المجال، حيث ان هذا المشكل اضحى من التحديات الحقيقية التي تواجه البنية الادارية ،و أمام هذه الاشكالية نتساءل كيف يمكن تأطير و تعبئة و مراقبة النمو الديموغرافي بالفضاءات الحضرية ،ماهي الادوات التخطيطية الناجعة لمواجهة أخطار و سلبيات هذه الكثافة غير المتحكم فيها ؟

-**مشكل توفير المرافق العامة:** تواجه المدن بسبب الزيادة السكانية تزايد الطلب على الخدمات و المرافق العامة .و من بين هذه الانعكاسات ارهاق القدرة الاستعابية المحدودة للتجهيزات الاساسية العمومية بالوسط الحضري ،التي تبقى عاجزة على توفير الخدمات العمومية بشكل يضمن تحسين أوضاع الفرد و تطوير المحيط الذي يعيش فيه.

-**الاحياء العشوائية** : تعد الأحياء العشوائية ظاهرة تصاحب التحضر وتتفاقم هذه المشكلة على (Informal وجه الخصوص في مدن العالم الثالث وقد اصطلح عليها باللغة الإنجليزية وتعني إقامة المأوى في أراضي الغير تعديا ودون الحصول على التراخيص (Housing

النظامية التي تصدرها الجهات الحكومية،أما التسمية باللغة العربية فتعني الإسكان غير الرسمي، يتضح أن الأحياء العشوائية نشأت في ظل غياب التخطيط العام، وبشكل خارج عن قوانين وأنظمة البناء، مشكلةً نسيج عمراني غير متجانس. وبالتالي أصبحت هذه المناطق محرومة من الخدمات الأساسية كالمدارس، ودور العبادة والمشافي بالإضافة إلى المرافق العامة مثل تمديدات المياه، والكهرباء، والصرف الصحي، والهاتف وفق الإشتراطات العمرانية. لعل من أهم أسباب ظهور الأحياء العشوائية هي الإفتقار إلى النظرة الشمولية في عملية التخطيط، فزيادة وتيرة التحضر والإهتمام في المدن الكبرى على حساب تطوير المدن الصغيرة والأرياف، قد يصاحبه هجرة سكانية من الريف إلى تلك المناطق الحضرية وذلك بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والبحث عن فرص وظيفية افضل وحياة اجتماعية مناسبة، ومع زيادة السكان وقلة الدخل لدى بعض الفئات الاجتماعية وارتفاع تكلفة البناء بشكل يجعل من تلك الفئات غير قادرة على الدخول إلى سوق الإسكانان المساكن العشوائية هي تلك الانماط من التجمعات التي يسكنها وتقام دون ترخيص ، وهي لا تتماشى والنسيج العمراني في ذوو الدخل المحدود والمنخفض المدن، لان تشيدها وتخطيطها يعود لقاطنيها، وقد ظهرت في البلدان النامية نتيجة التزايد في عدد السكان من جهة والمشاكل الاقتصادية من جهة اخرى، و،هي تفتقر للخدمات الضرورية ، وتسبب الاحياء العشوائية في ارتفاع معدلات الجريمة وانعكاساتها على باقي سكان المدينة

3- قائمة الاساسيات العشر لتمكين المدن من القدرة على الصمود:

1-الاعداد من أجل القدرة على الصمود: وضع هيكل تنظيمي يتمتع بقيادة قوية وتنسيق ومسئوليات واضحة. وضع موضوع الحد من مخاطر الكوارث بوصفه من الاعتبارات المحورية لرؤية المدينة أو الخطة الاستراتيجية

2-تحديد وفهم واستخدام سيناريوهات الخطر الحالية والمستقبلية: المحافظة على البيانات الحديثة المتعلقة بالاخطار وأوجه قابلية التضرر. اعداد تقييمات للمخاطر تستند إلى

عمليات تشاركية واستخدامها باعتبارها الاساس للتنمية الحضرية للمدينة الاهداف التخطيط طويلة الامد الخاصة بها

3-تعزيز القدرة المالية من أجل القدرة على الصمود: اعداد خطة مالية من خال فهم الاثار الاقتصادية الهامة للكوارث وتقييمها. تحديد آليات مالية وتطويرها لدعم أنشطة القدرة على الصمود .تطبيق تصاميم وتنمية حضرية قادرة على الصمود. القيام بتخطيط وتطوير حضري على دراية بالمخاطر يعتمد على تقييمات حديثة للمخاطر مع تركيز خاص على المجموعات السكانية المعرضة لقابلية التضرر.

4- **تطبيق لوائح للبناء واقعية ومقاومة للمخاطر:** القيام بتخطيط وتطوير حضري على دراية بالمخاطر يعتمد على تقييمات حديثة للمخاطر مع تركيز خاص على المجموعات السكانية المعرضة لقابلية التضرر. تطبيق لوائح للبناء واقعية ومقاومة للمخاطر.

5- تعزيز القدرات المؤسسية من أجل القدرة على الصمود: فهم القدرة المؤسسية للحد من المخاطر بما في ذلك المتعلقة بالهيئات الحكومية؛ والقطاع الخاص؛ والمؤسسات الأكاديمية والمهنية وهيئات المجتمع المدني، للمساعدة في تحديد الفجوات المتواجدة في القدرة على الصمود.

6-فهم القدرة المجتمعية على الصمود وتقويتها: تحديد الترابط الاجتماعي وتقويته وثقافة المساعدة المتبادلة من خال المجتمع والمبادرات الحكومية وقنوات الاتصال االعالمية.

7-حماية الحواجز الطبيعية لتعزيز المهام الوقائية.

8-زيادة قدرة البنية التحتية على الصمود: تطوير استراتيجية لحماية البنية التحتية الحيوية وتحديثها وصيانتها. تطوير بنية تحتية للتخفيف من المخاطر، عند الاقتضاء.

9-ضمان الاستجابة الفعالة للكوارث: وضع خطط للتأهب وتحديثها بانتظام والربط بنظم الانذار المبكر وزيادة قدرات الإدارة والطوارئ. بعد وقوع أي كارثة ضمان أن احتياجات المجموعات السكانية المعرضة لقابلية التضرر تقع في جوهر إعادة الاعمار مع تقديم الدعم لهم ولهيئات مجتمعهم من أجل تصميم الاستجابات والمساعدة في تنفيذها بما في ذلك إعادة بناء المنازل وتوفير سبل العيش.

10- الاسراع في عملية التعافي وإعادة البناء بشكل أفضل: وضع استراتيجيات للتعافي بعد الكوارث والتأهيل وإعادة الاعمار تتوافق مع التخطيط طويل الامد وتوفير بيئة محسنة للمدينة.

الـــــــخاتمة

أن فهم الظاهرة الحضرية و تحليلها بشكل موضوعي يمكن أن يتم من خلال شموليتها و ديناميتها،ان المدن ليست انساقا مغلقة بقدر ما هي حالة تفاعل مستمر مع الريف المحيط بها و النظام السياسي الذي توجد فيه،يمكن اعتبار سياسة التعمير و التخطيط الحضري على المستوى النظري و التطبيقي بمثابة احدى المخرجات الفعالة و المعقلنة التي تعمل الدولة و الادارة على صياغتها و توظيفها لتلبية ضغوطات المحيط ،و ذلك في اطار اشباع حاجيات السكان و متطلبات المجال التنموي،غير أن هذه السياسات مهما بلغت أهمية طموحاتها على مستوى تنمية و تنظيم المجالات الحضرية ،قد تظل محدودة النتائج و ضعيفة المردودية في غياب معالجة معقلنة و شمولية لمجموعة من المشاكل الحضرية و التي تأثر بشكل سلبي على أهداف سياسة التعمير و التخطيط الحضري و تحد من فعالية التأطير و التوجيه المعقلن و المتوازن لدينامية المجال الذي ترسمه هذه السياسة ،و التالي فان استمراريتها و عدم معالجتها في سياقها العام و الشمولي يجعلها معرقلة لكل تدبير مجالي رامي الى التنمية و تنظيم المجال الحضاري .

أن تدبير العمل على المستوى المحلي الفعال يقتضي توافر فئة منتخبة ذات تكوين ثقافي و مستوى معرفي يمكنها و يساعدها على تسيير الشؤون المحلية ،و ايجاد المخرجات لتحديات الجماعات المحلية ،من خلال تهيئة المجال و اعادة هيكلته من خلال وثائق تعميرية طموحة لاترتبط و لا تتأثر بالجانب المالي و البشري للجماعات المحلية فقط بل ترتبط كذلك بالاحتياط العقاري الذي تمتلكه الجماعات المحلية فسياسة التعمير و التخطيط الحضري كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية تحتاج الى رصيد عقاري كاف لتلبية حاجيات السكان و متطلبات التهيئة المجالية، و توسيع الرصيد العقاري للسلطات العمومية بغية تدبير المجال و التحكم فيه و اعادة هيكلته بناءا على تصاميم تهيئة بعيدة عن سياسة الارتجال مساهمة منها في توجيه الدينامية الحضرية و التحكم في سيرورتها مستقبلا.

قائـــــــــــــمة المراجع:

1- عرب دعكور، **تاريخ المجتمع الريفي والمدني**، دار المواسم للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 2004، ص 48.

2- تمكين المدن من قدرة على الصمود دليل قيادات الحكومات المحلية مساهمة في الحملة العالمية 2010-2020 تمكين المدن من القدرة على الصمود – »مدينتي تستعد »!جينيف، إصدار 2017[1]

3-عبد العال الشامي : **جغرافية العمران عند ابن خلدون** .ددن، 1988 , ص: 153 .

4-: علي الوردي : منطقى اين خلدون. الشركة التونسية للتوزيع . تونس . 1977 , ص : 81.

5- بوحنا قمير : **ابن خلدون** ، دار الشروق . بيروت .1983 ، ص : 24.

6-ناصيف نصار : **الفكر الواقعي عند ابن خلدون** , ط2, بيروت :دار الطليعة ، 1985 ، ص : 255 .

7-إبن خلدون : **مقدمة ابن خلدون**، بغداد :مكتبة المثني ، ص 120
8-محمد عزيز الحبابي . **ابن خلدون معاصرا** ، ترجمة فاطمة الحاملي الحبابي ، دار الحداثة ، بيروت , 1984 . ص21.
9- اسد: نهي السيد حامد فهمي : **دراسات في الحضر** ،القاهرة: مطبعة الكيلاني. 1978 . ص:24
10-حسين عبد الحميد رشوان ،**دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية** ،الاسكندرية :المكتب الجامعي الحديث،1986.ص16.
11-محمد أحمد غنيم : المدينة ، الاسكندرية :**دار المعرفة الجامعية**. 1987 . ص : 129
12- محمود الكردي : التحضر . ج1. القاهرة :**دار المعارف**.1987 , ص : 54 .
13-عبد الحميد بوقصاص،**النماذج الريفية –الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري**،مخبر التنمية و التحولات الكبرى في المجتمع الجزائري ،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية ،
14- السيد الحسيني ،**المدينة** ، القاهرة :دار المعارف ، ،1981.
15- أمينة دير، **أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في افريقيا دراسة حالة دول القرن الافريقي**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص 62-61.
16-محمد نعمان نوفل، **تغير المناخ**، المعهد العربي للتخطيط، 2007، الكويت، ص 11.
17-بن عيادة جليلة، حباني كمال، **أثر التغيرات المناخية على الأمن البيئي**، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 12، العدد 1، 2022، ص 52، عدد صفحات المقال من 41 إلى 59.
18- ـــــــ، ـــــ **الحماية الجنائية للبيئة الهوائية**، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 7، العدد 1، 2020، ص 64.
19- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ،قانون التوجيه العقاري رقم 90/26 بتاريخ 18 نوفمبر 1990

20-الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ،(المرسوم التنفيذي رقم 177-91المؤرخ في 28ماي 1991الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و المصادقة عليه و محتوى الوثائق المتعلقة به، الجريدة الرسمية، العدد26) ،

21- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ،(المرسوم التنفيذي رقم 317-05المؤرخ في10سبتمبر2005المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي 177-91،الجريدة الرسمية، العدد 62)

22- فخر الدين احمد ابراهيم حسن، النظريات الحصرية و دورها في حل المشكلات العمرانية

http://www.twentytwo-group.org/documents/**مقال بعنوان تخطيط المدن المستقبلية في ضوء نموها المتسارع(بين بناء مدن جديدة او تطوير المدن الحالية**

23-الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، 12 ماي 2024، سا 10 :15 http :www.escr-net.org/qr/ar

فهرس المحتويات:

مقدمة:

المحور الاول : المجال الحضري طبيعته و خصوصياته

1-تعريف الحضر في : أ لغة:.....ص3

ب عند العرب:.....ص4

ج عند الغربيين.....ًص8

د بين الحضرية و التحضر.....ص15

و الحضرية و النمو الحضري.....ص34

ز الحضرية في الاتجاهات الحديثة.....ص36

2-طبيعة المجال الحضري.....ص54

أ-الطبيعة الهندسية:.....ص54

ب-الطبيعة الجغرافية.....ص54

ج- الطبيعة الزمانية.....ص 54-55

د- الطبيعة الاجتماعية.....ص55

هـ- الطبيعة الاقتصادية.....ص55

3-معايير الوسط الحضري.....ص55

أ- معيار الكثافة.....ص55

ب-معيارالسسيولوجي.....ص56

ج- الجانب الوظيفي.....ص56

4-تعريف التخطيط الحضري :.....ص57

أ- التعريف الاصطلاحي.....57

ب-تعريف قاموس التعمير و التهيئة..... 58

5-أهمية و اهداف التخطيط العمراني.....ص58

أ-أهداف التخطيط العمراني.....ص58

ب-أهداف التخطيط العمراني.....ص59

المحور الثاني : المحور الثاني :نظريـــــــــــــات وأدوات تخطيط المدن:

1-نظريات تخطيط المدن ص60-64

أ-نظرية المدينة الخطية:.....ص60

ب- نظرية المدينة الحدائقية.....ص61

ج-نظرية النواه المتعددة.....ص61

د- نظرية المدن الحديثة.....ص62

هـ-تجارب المدن الجديدة..... ص64

2-أدوات التهيئة و التعمير ص65-69

أ-مخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:.....ص65-67

ب-مخطط شغل الاراضي..... ص67

المحور الثالث :تقييم سلطة البلدية في تحديد استعمال المجال العمراني في الجزائر

1-أهمية الرصيد العقاري في سياسة التعمير ص70-72

أ- الإمكانية القانونية للحصول على الأراضي..... ص70

ب- ضرورة تجنب ارتفاع سعر الأراضي :.....ص71

ج -الإمكانيات المالية :.....ص72

د- المتعاملين العقارين.....ص72

2-تأثير التوسع العمراني على الفضاءات الاستراتيجية: ص72-74

أ-تأثير التوسع العمراني على المساحات الخضراء ص72

ب- تأثير التوسع العمراني على المساحات الزراعية:.....ص73

ج-تأثير ظاهرة النزوح الريفي على سياسات التعمير.....ص74

3-علاقة الحكامة الجيدة بالتنمية المحلية :.....ص74-87

أ- مفهوم الحوكمة في الانفاق العام.....ص74

ب- رهانات الحكامة الجيدة على المستوى المحلي ص78

4- دور المنتخب المحلي في صنع السياسة العمرانية المحلية.....ص81

المحور الرابع :سياسة المدينة نحو مقاربة تشاركية

1- مؤشرات أزمة الحكامة في الوسط الحضري:.....ص82

2-اشكالات الوسط الحضري.....ص-83

3- قائمة الاساسيات العشر لتمكين المدن من القدرة على الصمود.....ص99

الخاتمة:.....ص101

قائمةالمراجع.....ص102